وزارة التعليـــم العـــالـــي والبـحـث العـلـمي

جـامعـــة محمد خيضـر* بســـكرة *

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة–





قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

العلاقات الجزائرية الليبية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962).

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر.

إعداد الطالبة:

سليمة علية.

إشراف الأستاذ:

فاتح حاجي.

السنة الجامعية: 2014/2013 م.


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان:

عميق الشكر وخالص التقدير لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد، وأخص بالذكر:

- الأستاذ فاتح حاجي الذي أشرف على متابعة خطوات هذا العمل إلى نهايته بكل تفان وإتقان.

- الأستاذ كمال مسعودي الذي كان نعم العون فلم يدخر جهدا في توجيه النصيحة وتقديم الدعم والتشجيع.

فهرس الملاحق

فهرس المحتويات

مقدمة

تعتبر ثورة التحرير الجزائرية (نوفمبر 1954) إحدى أبرز ثورات التحرر التي شهدها القرن العشرين إن لم نقل أكبرها، فرغم الإمكانيات البسيطة التي اعتمدت عليها، والأوضاع المزرية التي عاشها الشعب الجزائري جراء السياسات الاستعمارية الفرنسية، إلا أن الثورة لاقت نجاحا كبيرا على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما كان لها الأثر البالغ على الوطن العربي عامة والمغرب العربي خاصة، حيث أدت إلى إعادة الاعتبار لمشروع وحدة كفاح المغرب العربي، هذا الأخير الذي واجهته فرنسا بسياسة جديدة منحت على إثرها الاستقلال لكل من تونس والمغرب، واحتفظت بالجزائر.

وفي ظل استقلال بلدان المغرب العربي عرفت الثورة الجزائرية تطورات، مؤكدة صمودها في وجه السياسات الاستعمارية الفرنسية، مما أدى إلى انعكاسات أثرت على الأوضاع في تلك البلدان، خاصة ما يتعلق بعلاقتها مع فرنسا، الأمر الذي جعلها تتعايش مع الثورة وتؤكد اهتمامها التضامني بالقضية الجزائرية.

كما كان للثورة الجزائرية صدى كبيرا إقليميا وعالميا، إذ نجد أن العديد من الدول والشعوب المجاورة والشقيقة ساندت ثورة أول نوفمبر 1954 وناصرتها، وأبدت تعاطفا وتضامنا كبيرين مع الشعب الجزائري الذي عانى من ويلات الاستعمار وسياساته التعسفية.

ومن بين تلك الدول والشعوب نجد ليبيا التي لعبت دورا بارزا في دعم الثورة الجزائرية ووقفت حكومة وشعبا موقفا متميزا إلى جانب الشعب الجزائري، الذي يربطها به التاريخ المشترك خاصة مرورها بتجارب استعمارية مشابهة، والعقيدة الواحدة والانتماء الحضاري، ما أسهم في دفع الليبيين لمساندة الجزائر ودعم كفاحها.

أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب الرئيسية لاختيار موضوع العلاقات الجزائرية الليبية (1954-1962) مايلي:

- الرغبة في خوض موضوع العلاقات الجزائرية الليبية والتعرف على مظاهر التضامن والدعم الذي قدمه الشعب الليبي للثورة الجزائرية.
- أهمية الموضوع في كشف جانب مهم من علاقات الجزائر بليبيا وتأثر وتأثير إحداهما على الأخرى، وما خلفه من انعكاسات، إذ كانت لها مكانتها البارزة في اهتمامات القطرين المغاربيين في إطار سياسة التضامن والتعاون.
- قلة الكتابات المتخصصة التي تتناول الجوانب الغامضة من تاريخ العلاقات المغاربية عامة والعلاقات الجزائرية الليبية خاصة.

إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق جاء هذا الموضوع لدراسة العلاقات الجزائرية الليبية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، والبحث في طبيعة الدعم الليبي للثورة الجزائرية عسكريا كان أو سياسيا أو اقتصاديا وانعكاساته. والتعرف على وتيرته بالموازاة مع تطورات الثورة.

وفي هذا السياق تطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت العلاقات الجزائرية الليبية في دعم مسار ثورة التحرير الجزائرية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

- فيما تكمن عوامل وأسباب تأييد ليبيا للثورة الجزائرية؟
- ما طبيعة العلاقات الجزائرية الليبية (1954- 1962)؟ وكيف ساهمت في دعم مسار الثورة؟
- وهل كان ذلك الدعم موازيا لمراحل الثورة الجزائرية؟ وهل أثرت الاهتمامات الوطنية القطرية على الموقف التضامني الليبي؟

- **المنهج المتبع:**

وللإجابة على الإشكال المطروح تم الاعتماد على المنهج الوصفي في استعراض وتقصي الحقائق التاريخية، وإيضاح مظاهر الدعم الليبي للثورة الجزائرية، إضافة إلى المنهج التحليلي في دراسة الوقائع ومناقشة المواقف واستنتاج الأحكام والخصائص التي وجهت العلاقات الجزائرية الليبية.

حدود البحث:

يتضمن عنوان البحث ثلاث مصطلحات هي: العلاقات كإطار للترابط والتنسيق السياسي تحدد على ضوئها سياسة البلد الخارجية. وليبيا التي تعتبر جزءا من المغرب العربي وطرفا ثانيا في العلاقات.

أما الثورة الجزائرية فهي مشروع وطني يهدف إلى تحقيق الاستقلال التام و تجسيد السيادة الوطنية بالاعتماد على العمل المسلح والسياسي، ضمن إطارها الزماني منذ اندلاعها سنة 1954 إلى غاية تحقيق الاستقلال سنة 1962.

خطة البحث:

وقد قسم البحث إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وعدد من الملاحق.

خصص الفصل التمهيدي للأوضاع العامة في الجزائر وليبيا قبيل اندلاع ثورة التحرير 1954، و تضمن الفصل ثلاثة عناصر هي:

أولا: الجزائريون في ليبيا ، دورهم في الدفاع عنها، وأهمية ليبيا بالنسبة للجزائر.

وثانيا: *الأوضاع العامة بليبيا قبيل اندلاع الثورة الجزائرية* وتضمن الوضع السياسي إضافة إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وثالثا: الأوضاع العامة بالجزائر قبيل اندلاع الثورة وقد تضمن الوضع السياسي، الوضع الاقتصادي، الوضع الاجتماعي والثقافي.

أما الفصل الأول فقد تناول الدعم السياسي والعسكري الرسمي الليبي للثورة الجزائرية،

قسم كالتالي:

أولا: في المجال السياسي: موقف الحكومة الليبية من الثورة الجزائرية، وموقفها من السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر إبان الثورة التحريرية و تأييد الحكومة الليبية للثورة الجزائرية في المحافل الدولية.

ثانيا: الدعم الليبي في المجال العسكري وتضمن الإمدادات والتموين بالأسلحة إضافة إلى ليبيا قاعدة خلفية للثورة الجزائرية.

وعن الفصل الثاني فقد تناول الدعم الاقتصادي والإعلامي الليبي للثورة الجزائرية. وقسم إلى:

أولا: في المجال الاقتصادي: وتضمن رفض مشاريع البترول الفرنسية في الجزائر والمقاطعة الاقتصادية والتضامن الليبي النقابي.

ثانيا: الدعم الليبي في مجال الإعلام: وتتدرج تحته العناصر الآتية: مكتب الدعاية والإعلام بطرابلس و إسهامات الصحافة الليبية وصوت الجزائر من ليبيا، والتعبئة الجماهيرية من خلال السينما والفنون.

أما الفصل الثالث والأخير فقد جاء بعنوان: الدعم الشعبي الليبي للثورة الجزائرية، تم التطرق فيه إلى نشأة لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر إضافة إلى نشاط اللجنة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وخصص عنصر لمساهمة المرأة الليبية في دعم الثورة الجزائرية.

أما الخاتمة فكانت عبارة عن خلاصة لمجمل النتائج المتوصل إليها من خلال البحث.

مصادر ومراجع البحث:

محاولة لتغطية جوانب الموضوع تم الاعتماد على عدد من المصادر: كشهادات الفاعلين المسجلة ، وعلى الصحف المواكبة للأحداث كجريدة المجاهد، وعلى عدد من مذكرات القادة السياسيين والمساهمين في أحداث الموضوع كمذكرات أحمد توفيق المدني وشهادات أحمد بن بلة، ومذكرات إبراهيم الهادي المشيرقي الذي قدم خدمات جليلة للثورة والشعب الجزائري إضافة إلى كتاب الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر لمؤلفه محمد الصالح الصديق.

كذلك تم الاعتماد على عدد من المراجع ألفها باحثون اهتموا بهذا الموضوع كمرجع: الليبيون والثورة الجزائرية – دراسة جهود لجنة جمع التبرعات لمساندة الجزائر في إقليم ولاية طرابلس الغرب (1962/1954) لمؤلفته:أبو لسين خليفة بسمة، وعبد الله مقلاتي في كتابه دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، إضافة إلى محمد ودوع: الدعم الليبي للثورة التحريرية، ومريم صغير التي تطرقت إلى موضوع الدعم الليبي للثورة الجزائرية في كتابها: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954–1962)، إضافة إلى عدد آخر من المراجع.

صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهت البحث قلة المصادر والمراجع المتخصصة التي تناولت موضوع العلاقات الجزائرية الليبية (1954–1962) بإسهاب وبشكل مفصل.

الفصل التمهيدي:

الأوضاع العامة في الجزائر وليبيا قبيل اندلاع ثورة التحرير 1954.

أولاً : لمحة عن العلاقات الجزائرية الليبية قبل ثورة نوفمبر 1954م.

1-1- الجزائريون في ليبيا.

1-2- دور الجزائريين في الدفاع عن ليبيا.

1-3- أهمية ليبيا بالنسبة للجزائر.

ثانيًا: الأوضاع العامة في ليبيا قبيل اندلاع الثورة الجزائرية.

2-1- الوضع السياسي.

2-2- الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثًا: الأوضاع العامة في الجزائر قبيل اندلاع الثورة الجزائرية.

3-1- الوضع السياسي.

3-2- الوضع الاقتصادي.

3-3- الوضع الاجتماعي والثقافي.

أولًا: لمحة عن العلاقات الجزائرية الليبية قبل ثورة نوفمبر 1954م:

1-1-الجزائريون في ليبيا:

تعد الهجرة بين أقطار المغرب العربي كالجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، حركة طبيعية عرفتها المنطقة منذ القديم، بحكم الوحدة الجغرافية بين الأقطار المذكورة إضافة إلى وحدة اللغة والتاريخ المشترك بينها والثقافة. وقد تعددت أسباب الهجرة واختلفت أنواعها فكانت الهجرة لأسباب اقتصادية قصد التجارة وتبادل السلع، أو لأسباب اجتماعية قصد البحث عن مناصب شغل أو تحسين الوضعية الاجتماعية للمهاجر، وكانت الهجرة إما فردية أو جماعية خاصة عند تدهور الأوضاع الأمنية و عدم الاستقرار.

وقد كانت الهجرة إلى ليبيا شائعة باعتبارها منطقة أمن وعبور، وإن لم يستقر بها الكثير من الجزائريين ، نظرا لمناخها القاسي وطبيعتها الصعبة، وكان التعاون الليبي الجزائري وثيقا في سنوات الجهاد الليبي وتحديدا مع الحركة السنوسية، خاصة وأن هذه الحركة ترجع في أصولها إلى الجزائر[1]، وأنها استطاعت أن تجعل كثيرا من مناطق الصحراء تثور ضد فرنسا، وقد خلف احتلال إيطاليا عام 1911م لليبيا صد ى واسعًا في الجزائر إذ تطوع آلاف الجزائريين في حركة الجهاد الليبي، وكان بينهم حفيد الأمير عبد القادر علي باشا وابنه عبد القادر ومصطفى عوني التفراوي المعسكري كما سيوضح لاحقًا.

وقد ساهمت حركة الهجرة في التأكيد على أواصر الأخوة والتضامن المشتركة بين القطرين الليبي والجزائري[2].

إذا فالحركة السنوسية ترجع في أصولها إلى الجزائر فقد ولد مؤسسها محمد بن علي السنوسي قرب مدينة مستغانم[3] سنة 1206هـ على أغلب الظن، وتكاد المراجع تتفق على أنه من الأشراف، جمع بين العلوم الدينية والدنيوية، أما سلسلة نسبه فيذكرها " رين " هكذا: محمد

---

(1)- عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)**، رسالة دكتوراه ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص27.

(2)- المرجع نفسه، ص28.

(3)- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج4، 1830-1954، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص245.

بن علي بن السنوسي الخطابي الحسيني الإدريسي المجاهري من قبيلة أولاد سيدي يوسف عرش أولاد سيدي عبد الله بن الخطاب المجاهري وكان موطنهم بين سهل سيرات وغابة النارو دوار طرش أي الأرض التي عليها اليوم بلدية هليل، وقد اكتفى مؤلف (حاضر العالم الإسلامي) بقوله: أن السنوسي من " سلالة النبوة ".

تحصل السنوسي من العلم على قسط وفير في منطقته ، وتتلمذ على يد كبار شيوخها ثم توجه إلى فاس حيث بقي سبع سنوات، وتتلمذ على يد مشايخ القرويين، وفي سنة 1829 غادر البلاد معلنا نية الحج ، ولقد نزل الشيخ السنوسي بمصر وأقام بها مدة ، ودرس بالأزهر وأخذ الإجازات العلمية(1)، اعتبره علماء الأزهر مجددًا ومصلحا في الدين، توجه إلى مكة، وعند وصوله تتلمذ على يد الشيخ أحمد بن إدريس الفاسي وهو شيخ الطريقة الخضرية، وكان السنوسي مقرًبا من شيخه. وبعد وفاة شيخه الفاسي سنة 1835م كان السنوسي قد تجاوز الأربعين فأسس زاوية في جبل أبي قبيس المطل على الكعبة وأخذ ينشر طريقته الجديدة التي ترجع إلى الطريقة الخضرية/ القادرية. وقد كان السنوسي قوي الشخصية غزير العلم مستقلا في رأيه مبتعدا عن الحكام والسياسة .

غادر مكة إلى برقة رفقة وفد من حجاج ليبيا وكان ذلك حوالي سنة 1843م، وفي طريق السنوسي إلى برقة نزل بقابس بعد أن أنفذ إليها الأسلحة التي كانت معه مع بعض أتباعه المتنكرين، وأقام فيها مدة قصيرة ، وعندما علم الفرنسيون بنزوله المدينة أخذا يدبرون الخطط من أجل القبض عليه لكونه جزائريا، فخرج من قابس فجأة إلى طرابلس، وهناك أسس الزاوية البيضاء بالجبل الأخضر بالقرب من ضريح " سيدي رافع الأنصاري "، فكانت هذه ثاني الزوايا التي أسسها بعد زاوية جبل " أبي قبيس " بمكة، ولكنها كانت أهم الزوايا إطلاقا، لأنها تعتبر أم الزوايا والمكان الذي انبثقت فيه تعاليم الدعوة السنوسية، ثم كان بعدها إنشاء بقية الزوايا في القطر الليبي. ولقد بلغ عددها على عهده 22 زاوية(2). منها 8 ببرقه، وهي الآن تناهز 300

(1)- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص249.

(2)- عبد الرحمٰن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج5، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 2009، ص129.

زاوية منتشرة في أنحاء البلاد. فالواقع أن الزوايا السنوسية هي في آن واحد مراكز ثقافية وثكنات حربية و رباطات جامعية، ومدارس سلفية[1].

استمر الشيخ بزاوية الجغبوب إلى أن وافاه أجله يوم الأربعاء 9 صفر 1277هـ / 7 سبتمبر 1859م، ودفن بضريحه المعروف به إلى اليوم بالجغبوب من صحراء "سيوة" بالحدود الطرابلسية المصرية، وخلفه في مقام الدعوة والجهاد ولده محمد المهدي بواسطة مجلس الوصاية، ثم باشر الأمر بنفسه حتى توفي سنة 1320هـ/ 1902م ، فتولاه بعده أحمد الشريف بن محمد الشريف نجل الشيخ السنوسي الكبير، الذي دخل في حرب طاحنة ضد فرنسا وإيطاليا ولما اعتزل سنة 1336/ 1918م، تولى رئاستها ابن عمه محمد إدريس السنوسي الذي سيصبح بعد ذلك ملكا على ليبيا[2]، واستمر على الملك وقدم مساعدات جليلة لثورة التحرير الجزائرية، إلى غاية انقلاب الجيش الليبي بقيادة العقيد معمر القذافي يوم:1 سبتمبر 1969 فكان ذلك نهاية نشاط السنوسية.

وإن ذكر الحركة السنوسية في هذا المقام لا يهدف إلى التعرف على نشاطها الديني أو الحديث عن تعاليمها، إنّما الهدف من ذلك هو التعرف على مواقفها الداعمة للجزائريين، ومن ذلك نذكر حادثتين وقعتا في عهد السنوسي نفسه ويتعلقان بالجزائر:

الأول موقفه من مهمة ليون روش الجاسوس الفرنسي الذي حمل نص فتوى إلى علماء مكة ليوافقوا عليه ، ومحتوى النص هو دعوة الجزائريين إلى الكف عن محاربة الفرنسيين ماداموا قد سمحوا لهم بالعبادة. وكان ذلك سنة 1842م، وقد ذكر أن العالم الوحيد الذي عارض على الفتوى في المجلس العلمي الذي دعا إليه الشريف غالب حاكم مصر، هو السنوسي، وكانت حركة الجهاد في الجزائر على أشدها بقيادة الأمير عبد القادر، وقد علق الفرنسيون الفتوى في المساجد بعد أن وافق عليها علماء، المذاهب الأربعة في مكة. [3]

(1)- عبد الرحمٰن بن محمد الجيلالي، المصدر السابق، ص131.

(2)- المصدر نفسه، ص131.

(3)- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص254.

أما الحادث الثاني فهو الدعم الكبير الذي تلقاه ثائر الصحراء الشرقية محمد بن عبد الله من السنوسية خلال الخمسينيات بل إلى وفاته ، وقد التقى محمد بن عبد الله بالسنوسي في مكة ونسّق معه الرجوع إلى الجزائر في حدود 1850م، وكتب السنوسي الرسائل إلى أهل الطرق والمؤيدين له يطلب منهم دعم محمد الشريف، وقد شملت المنطقة التي حارب فيها بلاد الطوارق وورقلة وبني ميزاب والأغواط وتوات ووادي ريغ ووادي سوف والزيبان[1].

1-2- دور الجزائريين في الدفاع عن ليبيا:

اتفقت الدول الأوروبية فيما بينها عام 1906م في مؤتمر الجزيرة الخضراء بإسبانيا على تقسيم شمال إفريقيا، وقبلت بأن تأخذ إيطاليا البلاد الليبية من الدولة العثمانية ، التي كانت في مرحلة ضعف، وأن تبسط كل من فرنسا وإسبانيا يدهما على بلاد مراكش. بدأت إيطاليا تتغلغل تدريجيًا في ليبيا فقام المنصرون الإيطاليون الكاثوليك مدعومين من قبل الحكومة كسلطة سياسية ، ومن البابا كسلطة دينية كاثوليكية ، بإنشاء المدارس التنصيرية والمستشفيات والمراكز الصحية والمصارف[2]، ونشطوا في العمل التجاري داخل مدن ليبيا، وأقاموا بنوك القروض الزراعية لإمداد المواطنين الليبيين بالقروض، تمهيدًا لأخذ أرض المدينين في حال عدم قدرتهم على تسديد ما عليهم من قروض. واحتد النزاع العثماني الإيطالي بعد أن أبلغت إيطاليا الحكومة العثمانية عن نيتها ، وطلبت منها تسهيل تواجدها بالمنطقة بحجة حماية رعاياها من الاضطهاد العثماني ، والمحافظة على المصالح الاقتصادية للإيطاليين. وكان الموقف العثماني ضعيفًا جدًا أمام التهديد الإيطالي، فاكتفت بدعوة إيطاليا للجلوس إلى طاولة المفاوضات تجنبًا لاستخدام القوة ولكن الحكومة الإيطالية رفضت ذلك لعدة أسباب من أهمها:

ضعف الموقف الحربي العثماني في ليبيا، والموقف الإيطالي المدعوم من قبل الدول الأوروبية باستثناء ألمانيا والنمسا. إضافة إلى ما كانت تتمتع به إيطاليا من قوة بحرية وبرية

(1)- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص254.

(2)- السيد محمود، **تاريخ دول المغرب العربي(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، 66.

مقابل ضعف الموقف الداخلي في ليبيا، إذ أن المقاومة العسكرية في ليبيا تظل محدودة الطاقات والإمكانات بالنسبة للهجوم الإيطالي المركز.

في عام 1911م أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية وبعدها تم احتلال مدينة طرابلس، على إثر ذلك بدأ المجاهدون حركتهم للدفاع عن بلادهم، خاصة بعد أن تنازلت الدولة العثمانية عن ليبيا بموجب معاهدة "أوشي" في 18 أكتوبر 1912م، وقد كان للجزائريين موقف إيجابي مناصر لإخوانهم الليبيين، فرغم أن الجزائر في تلك الفترة كانت تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي إلا أن ذلك لم يمنع من الدفاع عن ليبيا ومآزرتها في محنتها، فقد جاءت مواقف التضامن مع الشعب الليبي مختلفة، إذ ساهم كل حسب إمكانياته، فهناك من شارك في المعارك وانتقل إلى ليبيا مشيا[1]، وهناك من عبر عن تضامنه بقلمه[2]، فنجد "عمر بن قدور الجزائري" الذي عبّر عن إحساس الجزائريين وقت احتلال ليبيا من طرف إيطاليا ففي سنة 1913م كتب قصيدة بعنوان "قتال طرابلس الغرب" موضحا إعجابه بالشعب الليبي واستماتته في مقاومة الغزو الإيطالي.

ولم يكتف الجزائريون في دعمهم الجهاد الليبي بالقول فقط، بل تجاوز ذلك الدعم إلى مجالات أخرى، فقد كانت مظاهر الدعم المادي[3] منذ البداية متمثلة في جمع الأموال والتبرعات، إذ عقدت اجتماعات من أجل جمع التبرعات للشعب الليبي، فمثلا قد خطب الدكتور بن جلول في اجتماع داعيا الحضور للتبرع، وفور انتهاءه تهاطلت التبرعات من الرجال والنساء، حيث قدمت النساء حليهن الذهبية والفضية اقتداء بالرجال الذين تبرعوا بأموالهم رغم محدودية إمكانياتهم، وقد أشارت مجلة الأفكار الصادرة في عقد الخمسينيات إلى ذلك على لسان أحد الليبيين الذي زار الجزائر عند احتلال إيطاليا لليبيا.

---

(1)- محمد ودوع ، **الدعم الليبي للثورة التحريرية** ، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2008 ، ص26.

(2)- الفضيل الورثلاني، **الجزائر الثائرة** ، دار الهدى، عين مليلة ، الجزائر، 2009، ص300.

(3)- محمد ودوع، المرجع السابق، ص30.

وقد كان أثر هذه التبرعات إيجابيا على معنويات المجاهدين الليبيين، حيث كانت مواد التموين تأتي من الجزائر عن طريق تونس وغدامس إلى ليبيا.

كما كان للمتطوعين الجزائريين إسهام كبير في المقاومة الليبية، فهناك من يذكر أن منطقة "سواني بن يادم" شهدت مقاومة عنيفة ضد الغزو الإيطالي وذلك بقيادة الأمير علي باشا رفقة ابنه الأمير عبد القادر الجزائري مع حوالي عشرين جزائريا كانوا قد لبوا نداء الجهاد قادمين من الجزائر.

إن الأمير "علي باشا" وابنه الأمير عبد القادر الجزائريين لعبا دورًا كبيرا في الجهاد الليبي فإضافة إلى دورهما في المقاومة العسكرية ، كان لهما دور آخر يتمثل في ربط الاتصال بين المقاومة الليبية في الداخل وبين المناضلين خارج ليبيا، كما عمل علي باشا مراسلاً لبعض الصحف العربية[1].

إضافة إلى ما ذكر، هناك شخصية جزائرية ساهمت إسهامًا بالغًا في الجهاد الليبي تمثلت في شخصية مصطفى عوني التفراوي.

اسمه الكامل الحاج مصطفى بن عوني التفراوي المعسكري الجزائري، ولد سنة 1312هـ من عائلة فقيرة بمعسكر، التحق بالكتاتيب لحفظ القرآن ، تأثر بمعاملة المستعمر الفرنسي لشعبه وتسلط المعمرين فكان ذلك دافعا إضافيا لمقاومة المحتل ، وقرر رفض الخضوع لقوة الاستعمار وحاول التوجه نحو الشرق رفقة قوافل الحج، لكن الحظ لم يسعفه في البداية ، فتوجه منفردًا نحو الشرق، وتوقف في ميناء "رديف" التونسي، وعند أخذه لقسط من الراحة وجد رفقاءه قد غادروا المكان، فاضطر للعمل بالميناء حوالي سنة، وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى جرى الاستغناء عن العمال، وأثناء فترة عمله في الميناء تعرف على بعض الإخوة الليبيين وعاد معهم إلى طرابلس والتحق بمدرسة القرآن والعلوم في زاوية طريقة "سيدي عبد السلام الأسمر."

(1)– محمد ودوع، المرجع السابق ، ص 40.

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى انضم مصطفى عوني إلى المجاهدين، والتحق بالمدرسة العسكرية التي أسسها "مولود باشا" و "رمضان السويحلي" بعد أن طلب إذنا من "نوري باشا" أحد قادة المجاهدين الليبيين للانضمام إلى صفوف المقاومة.

شارك مصطفى عوني في العديد من المعارك إلى جانب المجاهدين الليبيين أبرزها معركة "القرضابية"[1] في أفريل 1915م التي انتصرت فيها المقاومة الليبية إضافة إلى معركة "مصراتة" و "وراس طوبة" و معركة الكزاز.

وعموما فقد أدى "التفراوي" دوره في المقاومة الليبية على أكمل وجه وقدر مستطاعه. إذ كان حاملا للسلاح في وجه العدو، ليتحول إلى قارئ للقرآن يلهب إخوانه في الجهاد، ويرفع معنوياتهم. وقد كانت الاشتباكات مع العدو تارة انتصارات وأخرى هزائم، دام الحال إلى سنة 1919 حيث وقع صلح "بني يادم" وانتهت المقاومة بطرابلس فالتحق التفراوي بالمقاومة في الجهة الشرقية في برقة رفقة المجاهد "عمر المختار"[*].

وبعد استشهاد "عمر المختار" أخذت المقاومة الليبية شكلا آخرًا تمثل في المقاومة السياسية للاحتلال الإيطالي خاصة خارج الديار. أما عوني مصطفى التفراوي فقد هاجر إلى مصر مع بقية من المناضلين، وقبيل الحرب العالمية الثانية عاد إلى الجزائر ليعاود الخروج منها خفية ودخل ليبيا مرة ثانية سنة 1944م واستقر بها إلى غاية استقلالها، وفي هذه الفترة يذكر أن الجمعيات الخيرية الجزائرية كانت تعمل لصالح القضية الليبية ومثال ذلك جمعية العلماء المسلمين[2]، إذ كان البشير الإبراهيمي مكلّفا بتبني أمور القضية الليبية، إذ ساندت الجمعية الحركات الاستقلالية والإصلاحية والطلابية وهاجمت صحفها الاستعمار الإيطالي

---

(1)- محمد ودوع،المرجع السابق، ص55.

(*)- هو عمر بن المختار من قبيلة المنفة ببرقة ، ولد بالبطنان سنة 1277هـ ، تربى على يد السنوسية ، ولاه السنوسيون شيخا على زاوية القصور بالجبل الأخضر، شارك في الكفاح ضد الايطاليين إلى غاية سنة 1917، وفي سنة 1341هـ استؤنفت الحرب وكان المختار في المقدمة واتخذ الجبل الأخضر مركزا له ، وفي مدة لاتتجاوز 20 شهرا جرت معارك ضد الجيش الايطالي قاربت مائتين وثلاث وستين معركة ، وقع أسيرا وحكم عليه بالإعدام ونفذ فيه شنقا يوم الأربعاء الرابع من جمادى الأولى سنة 1350هـ . ينظر: الطاهر أحمد الزاوي ، **أعلام ليبيا** ، ط 3 ، دار المدار الإسلامي، بيروت ، لبنان ، 2004، ص 291،292.

(2)-أبو القاسم سعد الله ، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر** ، ج 4 ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1996، 149.

في ليبيا، وكتب الإبراهيمي عدّة مقالات بعنوان "ليبيا وموقعها منا" تحدث فيها عن تاريخ ليبيا وعلاقتها بجيرانها وحقوقها عليهم والمرارة التي تعرضت لها من إهمال الترك واستعباد إيطاليا وخلف وعود الحلفاء لها، وقال إن "دواء الليبيين هو دواؤنا" واعتبر أن الجزائر مشاركة لليبيا في كل شيء، كما حفلت صحف العلماء بالمقالات والأشعار المهنّئة باستقلال ليبيا(1) .

كما كان لاندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر بالجزائر أثر كبير على استرجاع ليبيا لفزانها فقد استطاعت ليبيا أن تلح وتعجل بإخراج فرنسا من فزان وتستكمل استقلالها بفضل انشغال فرنسا بالجزائر وتركيز جهودها كلّها عليها. وقد بدأت المفاوضات بين ليبيا وفرنسا غداة إنشاء المملكة الليبية، وطالبت ليبيا فرنسا بالجلاء عن فزانها، ولكن فرنسا ظلت تماطل وتؤجل وتجر المفاوضات طوال ما يقرب من أربع سنوات، ولم تقبل الجلوس إلى طاولة التوقيع إلا يوم 10 أوت 1955م، حيث تم التوقيع وانتهى الأمر، ولولا الفاتح نوفمبر لمضت فرنسا في مماطلتها حيث لم يصادق برلمانها على هذه المعاهدة إلا يوم 22 نوفمبر 1956م(2).

1-3-أهمية ليبيا بالنسبة للجزائر:

تعتبر القواعد الخلفية أو اللوجيستيكية بالنسبة لأي ثورة – عبر مراحلها – مهمة للغاية إذ أنّها ضرورية لضمان نجاحها، كونها مصدرًا أساسيا للعتاد، السلاح، الذخيرة والمؤونة، فعند التخطيط للثورة الجزائرية واجه قادتها مشكلا كبيرا تمثل في السلاح – الذي يعتبر عصب الحرب وأبرز وسائلها – وكيفية توفيره وإيصاله، فلم يكن أمامهم خيار سوى التوجه نحو البلدان المجاورة في محاولة لترتيب الأمور والسعي للاتفاق مع ممولي السلاح من مختلف البلدان والشعوب العربية الشقيقة وحتى الصديقة ، ومن بين هته الدول نجد ليبيا حكومة وشعبا، فقد أدرك قادة الثورة منذ بداياتها أهمية العمق العربي الليبي في نصرة الثورة الجزائرية ، إذ سافر

(1)- أبو القاسم سعد الله ،المرجع السابق ،152.

(2)- مولود قاسم نايت بلقاسم ، **ردود الفعل الأولية داخلاً وخارجًا على غرة نوفمبر، أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**، ط 1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984 ص200-207.

مصطفى بن بولعيد إلى طرابلس[1] مرات عدّة بهدف إدخال السلاح بعد توفيره استعدادًا للشروع في العمل المسلح وتفجير الثورة.

ويرجع اهتمام قادة الثورة بليبيا إلى عدّة اعتبارات أبرزها:

- الامتداد التاريخي والجغرافي لليبيا في كيان المغرب العربي فهي تشترك معه في الجغرافيا والدين واللغة والتاريخ، رغم أن المشروع المغاربي ولعقود كان يعني كل من تونس، المغرب والجزائر، إذ يسجّل الغياب الليبي بحكم خضوع البلاد للاحتلال الإيطالي[2]، وعدم ارتباط نخبتها السياسية بالحركات الوطنية المغاربية، إلاّ أنّ الشواهد تؤكد ارتباط ليبيا المغاربي كحضور إدريس السنوسي المؤتمر التأسيسي لمكتب المغرب العربي، وأشكال التضامن المختلفة مع كفاح المغرب العربي.

وقد شكّلت ليبيا همزة وصل بين المغرب والمشرق العربيين على مر العصور، إذ كانت برقة تاريخيا أقرب من مصر، بينما كانت طرابلس أقرب من المغرب العربي، وأدى الفصل بينهما بين الاستعمار الإنجليزي والفرنسي إلى تعميق حدود الانتماء، فارتبطت برقة بمصر وارتبطت طرابلس التي ألحق قسم منها بالإدارة الفرنسية بالمغرب العربي، وهذا ما يتجلى زمن الثورة الجزائرية حيث نجد تضامن سكان طرابلس أبلغ وأعمق، وقد يكون ذلك أيضا بحكم القرب الجغرافي.

- الموقع الإستراتيجي لليبيا، فوقوعها على الحدود الشرقية الجنوبية للجزائر أهّلها لتكون قاعدة خلفية لدعم الثورة الجزائرية عند اندلاعها[3]، إضافة إلى كونها همزة وصل بين الجزائر ودول المشرق العربي خاصة مصر، إذ قدّمت ليبيا تسهيلات لتمرير وإيصال الأسلحة عبر

---

(1)- مذكرات الرائد الطاهر سعيداني، **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 2010، ص160.

(2)-عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، ج3، (1945، 1954)، ط 3، منشورات السائحي، الجزائر، 2010. ص60.

(3)- **الدعم العربي للثورة الجزائرية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2007 ص117.

أراضيها وحدودها وجعل منها أحمد بن بلة ومصطفي بن بولعيد[1] موردًا رئيسيا للسلاح عقب تفجير الثورة.

– أن ليبيا بلد مستقل ما سيجعل عمليات نقل الأسلحة سرية وآمنة بعيدًا عن أعين الاستعمار الفرنسي ومضايقاته.

– أن ليبيا كانت مسرحا للقتال خلال الحرب العالمية الثانية بين جيوش الحلفاء ودول المحور، ما أدى إلى ترك تلك الجيوش بقايا أسلحتها على الأراضي الليبية استغلّته حركات التحرر في شمال إفريقيا لاحقا.

– اهتمام ليبيا بالبعد المغاربي في سياستها الخارجية منذ الاستقلال إذ احتضنت المقاومين التونسيين والجزائريين، وتجاوبت مع مشروع البناء المغاربي.

– العلاقات الأخوية بين الشعبين الليبي والجزائري التي لم تكن وليد العهد ولا هي متزامنة مع اندلاع ثورة التحرير 1954، بل يعود تاريخها إلى عهد ضاربة جذوره في عمق التاريخ، إذ يربط بينهما وحدة الدين ، اللغة ، الثقافة ، ووحدة الجغرافيا، إضافة إلى معاناة الشعب الليبي الشقيق من ويلات الاستعمار ومروره بتجربة مماثلة تجسدت في الاحتلال الإيطالي[2] ما جعله يدرك معنى ما تعيشه الجزائر من أوضاع مزرية ومتدهورة ، ماأدى به إلى دعم ومساندة الثورة التحريرية ماديا ومعنويا.

ثانيا: الأوضاع العامة في ليبيا قبيل اندلاع الثورة الجزائرية.

2-1- الوضع السياسي:

كانت إيطاليا آخر الدول الأوروبية التي دخلت مجال التوسع الاستعماري وكانت ليبيا عند نهاية القرن التاسع عشر، هي الجزء الوحيد من الوطن العربي في شمال إفريقيا الذي لم يتمكن الصليبيون من الاستيلاء عليه، وقرب ليبيا من إيطاليا جعلها هدفا رئيسيا من أهداف السياسة الاستعمارية الإيطالية. وسعت إيطاليا إلى احتلال ليبيا فقامت بفتح المدارس في كل من بنغازي

(1)– عثماني مسعود، **مصطفى بن بولعيد، مواقف وأحداث**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص75، 76.

(2)– الدعم العربي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص117.

وطرابلس لتعليم اللغة الإيطالية. وأرسلت الإرساليات التبشيرية للدين المسيحي وافتتحت فروعا لبنك روما وأصبحت القنصلية في مدينتي بنغازي وطرابلس مركزا للنشاط السياسي والدعاية الإيطالية والتجسس على البلاد إلى أن حققت مرادها واحتلت ليبيا، حيث تم الاستيلاء على طرابلس في 3 أكتوبر 1911م، وتنازلت الدولة العثمانية عن ليبيا بموجب معاهدة "أوشي" في 18أكتوبر 1912م، ومن هنا بدأ الجهاد الليبي ضد المحتل الإيطالي، وقاوم الليبيون إلى غاية استشهاد عمر المختار، وانتهاء المقاومة المسلحة بذلك، وقد غيروا من أسلوبهم واتجهوا إلى النضال السياسي معبرين عن رفضهم للاحتلال، وبعد الحرب العالمية الثانية وقعت ليبيا تحت سيطرت كل من فرنسا وبريطانيا، وكان الحكم عسكريا مشتركا بينهما[1]، بحيث تولى البريطانيون إدارة برقة وطرابلس، أما الفرنسيون فقد أداروا منطقة "فزان" وأقامت فرنسا بها إدارة عسكرية مرتبطة بقيادة الجزائر عدا واحة غدامس التي ألحقت إدارتها بتونس. وهكذا كان حال ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية خرجت من سيطرة الاحتلال الإيطالي لتجد نفسها تحت استعمارين آخرين ما جعل الليبيين ينشطون حركتهم السياسية فأسسوا الأحزاب الوطنية، كل على شاكلته ومنهاجه، ولكنهم اجتمعوا في النهاية حول مطلب واحد هو الاستقلال التام ووحدة البلاد تحت إمارة محمد إدريس السنوسي[*] .

ويمكن أن نرصد المراحل التالية لتطور الحركة الوطنية الليبية:

– نشاط نادي عمر المختار الملحوظ في بنغازي عام 1943م في النوادي الرياضية و الثقافية والاجتماعية، فمنذ نشأته اتجه للمطالبة باستقلال ليبيا ووحدتها، وكان للنادي عدة فروع في أنحاء برقة المختلفة.

– الحزب الوطني الطرابلسي: ظهر رسميا في أفريل 1946م بعد موافقة الإدارة البريطانية على إنشائه، وقد أعلن الحزب عن مبادئه وأهدافه التي كان أبرزها:

- مناهضة كل فكرة تسعى إلى رجوع الإدارة الإيطالية إلى الأراضي الطرابلسية.

---

(1)– محمد ودوع، المرجع السابق، ص68.

(*)– ينظر الملحق رقم (1).

- العمل على إلغاء القوانين الإيطالية في طرابلس، والسعي لرفع مستوى الشعب الطرابلسي سياسيا واقتصاديا وإداريا(1).
- القضاء على الخلافات والسعي للتوفيق بين القبائل وإزالة سوء التفاهم بينها، والعمل على تأسيس جمعيات تعاونية للنهوض باقتصاد البلاد وإنشاء المدارس لنشر التعليم.

– حزب الكتلة الوطنية الحرة الطرابلسية 1946: قدمت الكتلة الوطنية الحرة مذكرة للجامعة العربية طالبت فيها باستقلال ليبيا التام ووحدة أراضيها، إضافة إلى طلب انضمام ليبيا إلى جامعة الدول العربية.

– المجلس الوطني لتحرير ليبيا 1947: شكل عدد من الليبيين الموجودين بالقاهرة هيئة الدفاع عن حقوق ليبيا، وبرز من أعضاء هذه الهيئة بشير السعداوي، أحمد السويحلي ومحمود المنتصر وغيرهم، وقد حاولت هذه المجموعة تقريب وجهات نظر البرقاويين والطرابلسيين فيما يتعلق بمبايعة الأمير محمد إدريس السنوسي ملكا على ليبيا(2).

– المؤتمر الوطني البرقاوي: في أول جوان 1949م، عقد المؤتمر الوطني البرقاوي في قصر المنار ببنغازي، وفيه أعلن استقلال برقة، واختير محمد إدريس المهدي السنوسي حاكما لبرقة على أن يشكل حكومة وطنية دستورية تعد قانونا للانتخابات لمجلس نيابي يباشر أعمال السلطة التشريعية، وقد اعترفت بريطانيا برغبة البرقاويين في الحكم الذاتي وبالأمير السنوسي الذي اختاره البرقاويون رئيسا للحكومة البرقاوية(3).

وقد تبّنت الجامعة العربية قضية ليبيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ قدمت مذكرة في 18 أفريل 1946م لمؤتمر الصلح مع إيطاليا أكدت فيه حق الشعب الليبي في تقرير مصيره. ولما تكونت لجنة التحقيق الرباعية من ممثلي إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية

(1)– شوقي الجمل، **المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى (مراكش)**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، مصر ، 2007م، ص451.

(2)– شوقي الجمل، المرجع السابق، ص452.

(3)– المرجع نفسه، ص454 .

الإتحاد السوفياتي، وفرنسا لتقصي الحقائق عن المستعمرات الإيطالية برز دور الجامعة العربية، وقد زارت اللجنة ليبيا في ماي 1948م واتصلت بالزعماء الليبيين وتعرفت على آرائهم، وقدمت تقريرها إلى الدول التسعة عشر التي اشتركت في معاهدة الصلح مع إيطاليا، وقد ظهر الاختلاف بين الدول المنتصرة في الحرب بشأن ليبيا، وفكروا بتقسيم البلاد لكن الو.م.أ عارضت ذلك، وفضلت وضع البلاد بأقسامها تحت رعاية الأمم المتحدة(1)، وفي 21 نوفمبر 1945م قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تصبح ليبيا موحدة (برقة، طرابلس وفزان) دولة مستقلة في مدة أقصاها عام 1951م. وقد عيّنت الأمم المتحدة لجنة على رأسها الهولندي "بلت" "pelt" لتهيئة البلاد لمرحلة الاستقلال، وتقرر إنشاء مجلس فدرالي للنواب، يتكون من 55 عضوًا من طرابلس، و15 عضوا من برقة، و5 من فزان، ومجلس للشيوخ مكون من 24 عضوا لكل قسم من أقسام البلاد، وثمانية شيوخ يعين الملك نصفهم بجانب المجالس المحلية .

وكان الأمير إدريس السنوسي قد عاد إلى بلاده في نوفمبر 1943م بعد أن ظل بعيدًا في مصر نحو إحدى وعشرين سنة. وفي سنة 1949 أعلن أميرا على برقة، وفي العام التالي اجتمعت جمعية تأسيسية تمثل أقسام ليبيا الثلاثة وقررت إعلان الأمير إدريس ملكا على المملكة الليبية المتحدة(2). ثم انضمت ليبيا إلى الجامعة العربية، وشكلت بها حكومة مؤقتة وضعت الدستور الفدرالي للمملكة رفقة الجمعية التأسيسية في أكتوبر 1956م وأعلن رسميا عن استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951.

وعلى الرغم من استقلال ليبيا المبكر إلا أن الدول الغربية استغلّت ضعف إمكانياتها الاقتصادية، ووضعها الفدرالي المجزأ لتضغط عليها باسم معاهدات التعاون(3). إذ أقامت بريطانيا قواعدًا عسكرية لها بطرابلس حسب اتفاقية 1953م، وأثارت هذه الاتفاقية في الأوساط العربية سخطا كبيرًا.

(1)- حسين خليل، **التاريخ السياسي للوطن العربي**، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012، ص 644.

(2)- ناهد إبراهيم دسوقي، **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص276.

(3)- عبد الله مقلاتي، **دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية**، ج 1، ط 1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص49.

كما منحت الولايات المتحدة الأمريكية امتياز كراء قاعدة "هويلس"، الجوية في سبتمبر 1954م، وظلت فرنسا من جهتها تماطل في الانسحاب من فزان إلى غاية أوت 1955م.

وقد شكلت الضغوط العسكرية الأجنبية وحالة التجزئة والضعف التي عانت منها ليبيا هاجس النضال الوطني الشعبي في مرحلة الاستقلال. حيث نشطت عناصر وطنية معارضة في نشر أفكار القومية العربية في ليبيا، والدعوة إلى التحرر الشامل، مما جعل النظام الملكي الليبي ينصاع لمناصرة القضايا القومية، وتجلى ذلك من خلال نشاطه البارز في جامعة الدول العربية، وتمتين علاقاته مع مصر، وحركة التحرر الجزائرية[1].

وكانت لبريطانيا امتيازات كثيرة في ليبيا ففي: 7 ديسمبر 1953م وقعت ليبيا معاهدة لمدة عشرين عاما منحت بريطانيا بموجبها حق الاحتفاظ بقواعد عسكرية في ليبيا مقابل مساعدة مالية تقدمها بريطانيا لليبيا، كما عقدت ليبيا مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية بتاريخ 20 جوان 1957م تقوم بموجبها الولايات المتحدة بتسليح الجيش الليبي.

وفيما يخص قضية الأملاك الإيطالية فقد اتخذت الجمعية العمومية العامة في ليبيا في 15 ديسمبر 1950م قرارا يقضي بأن تسترد ليبيا الممتلكات المنقولة وغير المنقولة التي استولت عليها إيطاليا واعتبرتها ملكا للدولة، وقد نفّذت حكومة برقة الإقليمية هذا القرار. وأما بطرابلس فقد عقدت اتفاقية في أكتوبر 1956م تقرر بموجبها أن تؤول إلى الحكومة الليبية كافة الحقوق في الأملاك الإيطالية العامة، على أن تحتفظ الحكومة الإيطالية ببعض الممتلكات اللازمة لسفارتها وقنصليتها ومدارسها[2]، وأن تحترم الحكومة الليبية حقوق الرعايا الإيطاليين وأملاكهم التي حصلوا عليها قبل استقلال ليبيا، وسمحت الاتفاقية للرعايا بحق بيع ممتلكاتهم

(1)- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص49.

(2)- شوقي الجمل، المرجع السابق، ص497.

وحق نقل الأموال الناتجة عن هذا البيع إلى إيطاليا، وتعهدت إيطاليا بإعادة القطع الأثرية التي سبق نقلها من ليبيا [1].

2-2- الوضع الاقتصادي والاجتماعي:

يظهر أن استقلال ليبيا لم يكن في السنوات الأولى كاملاً، لأنّه كان مهددًا، إذ وجدت ليبيا نفسها تعيش تحت ضغط الدول الغربية الثلاثة التي لا تزال جاثمة بقواعدها العسكرية وقواتها على التراب الوطني، وأمام هذا التحديات والحالة الاقتصادية المتردية ومعاناة الاقتصاد الليبي من الدمار بسبب الحروب وسنوات الجفاف، قامت لجان كثيرة من خبراء هيئة الأمم المتحدة بدراسات متعددة وذكرت أن الاقتصاد الليبي ميؤوس منه[2].

خلال فترة حكم الإدارتين العسكريتين الإنجليزية والفرنسية (1943م، 1951م) كانت العلاقات الاقتصادية بين مناطق ليبيا الأساسية الثلاث، برقة، طرابلس، وفزان قد ترسخت بتطور التجارة الداخلية، فكانت برقة تمّون طرابلس بالصوف والزبدة والعسل، وأحيانا بالقمح والشعير والمواشي، وكانت طرابلس تمّون سكان برقة وفزان بزيت الزيتون والمنسوجات الصوفية والقطنية وبالآلات الزراعية. وكانت فزان تقدم إلى طرابلس وبرقة وبكميات وفيرة تمورها عالية الجودة التي كانت تنقذ حياة عشرات الآلاف من السكان[3].

كانت الزراعات الإيطالية من ناحية طابع الإنتاج بها مؤسسات رأسمالية نموذجية تستخدم العمل المأجور. فكانت تنتج بصورة رئيسية المحاصيل الزراعية المخصصة للتصدير إلى الدولة الأم إيطاليا، ومن أجل تصريفها في أسواق المدن في ليبيا، وكانت زراعة المحاصيل الزراعية التي لم تكن تستهلك تقريبا في حياة الفلاح أو التي تنتج من أجل تصديرها للسوق كالفواكه تشير إلى إخضاع الزراعة لعلاقات السوق وتطور الزراعة التجارية في البلاد، كما أن إدخال

(1)- شوقي الجمل، المرجع السابق، ص498.

(2)- محمد ودوع، المرجع السابق، ص75.

(3)- نيكولاي إيليتش بروشين، **تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م**، ترجمة: عماد حاتم، ط2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان 2001، ص268.

الزراعات التصديرية إلى ليبيا يعني في الحقيقة تحويل البلاد إلى تابع للإمبريالية الإيطالية لتصدير المواد الأولية الزراعية.

كما شكل القطاع الإيطالي للصناعة الذي طغى عليه الإنتاج المصنعي، وكانت المؤسسات العصرية الصغيرة التي أقامها الإيطاليون للصناعة التحويلية وخاصة منها الصناعات الغذائية والخفيفة موصلات العلاقة الرأسمالية إلى الاقتصاد في ليبيا فبواسطة هذه المؤسسات بسط الإمبرياليون هيمنتهم على الحياة الاقتصادية في البلاد(1).

وبمجيء الإنجليز حاولت الإدارة العسكرية تمكين فروع شركات مختلفة من إخضاع تجارة ليبيا. وعموما وعلى مر سنين 1943م- 1951م كان المستعمرون الأنجلو- فرنسيين يطبقون في ليبيا وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تهدف إلى تجزئة البلاد واستغلالها وعملوا على فصل المناطق الثلاث والحد من علاقاتها الاقتصادية وتبادلاتها التجارية، وفرضت وحدات نقدية مختلفة. وعملت الإدارة الإنجليزية على التقتير في كل القطاعات، ففي طرابلس مثلا لم تكن تجري غير بعض الأعمال الترميمية ذات الضرورة القصوى ولم يوظف تقريبا أي رأسمال من أجل اقتصاد البلاد(2).

ومما زاد تفاقم الوضع الاقتصادي في ليبيا هو أن إنجلترا عملت على جعل مصاريف إقامة جيوش الاحتلال في برقة وطرابلس على حساب المصادر الاقتصادية الداخلية للبلاد والنهب المشين للثروات الشعبية وشحن الآليات الصناعية من البلاد.

وتشير معطيات لجنة التحقيق الرباعية إلى أن الوضع متدهور في ليبيا إذ أن متوسط الأجر اليومي للعمال غير الفنيين لا يزيد في جميع مناطق البلاد عن 2 إلى 2,5 شيلنغ إفريقي شرقي في اليوم، وكان 75 بالمائة من السكان في فزان يعانون من المجاعة ، وكان العمال يشتغلون من قبل الإقطاعيين المحليين والتجار، ومن قبل الإيطاليين أصحاب المزارع

(1)- نيكولاي إيليتش،المرجع السابق، ص274.

(2)-المرجع نفسه، ص276.

والمؤسسات الصناعية ومن قبل الأمريكيين والإنجليز في بناء المراكز العسكرية، وفي مجال الخدمات[1].

كل هذه الأوضاع الاقتصادية المزرية أدت إلى تدهور الوضع الاجتماعي بليبيا، فكان الوضع الصحي على مستوى متدن جدًا، فوجد في طرابلس مستشفى واحد لـ 110 آلاف نسمة وفي برقة لـ 50 ألف نسمة، وفي فزان لـ 10 آلاف نسمة، وكان 25% من السكان يعانون من أمراض معدية بمنطقة فزان. وكان الوضع مشابه في نظام التعليم، فكانت نسبة المتعلمين بالنسبة لكل ألف من السكان في طرابلس 16‰، وفي فزان 13‰، وفي برقة 19‰، وإجمالا فقد عمل نظام الاحتلال على تعميق الوضع الاقتصادي المتدهور، وإنزال مستوى معيشة الأهالي والسكان إلى الحضيض.

ثالثا: الأوضاع العامة في الجزائر قبيل اندلاع الثورة الجزائرية:

3-1- الوضع السياسي:

بعد الحرب العالمية الثانية وأثر المعطيات التي أفرزتها حوادث 8 ماي 1945م الدامية أدرك الشعب الجزائري بوضوح حقيقة المستعمر وتيقن من عقم النضال السياسي ورأى أنّه لا خيار عن النضال المسلح[2].

وفي ظل السياسة الاستعمارية التعسّفية التي طبقتها فرنسا سعت الأحزاب السياسية للحركة الوطنية بعد صدور العفو العام مارس 1946م إلى إعادة تشكيل نفسها واستئناف نشاطها، ونظم أنصار البيان أنفسهم في حزب جديد هو الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ونادى فرحات عباس والعلماء والحزب الشيوعي بإرساء إصلاحات سياسية واقتصادية بالجزائر[3]. أما مناضلو حزب الشعب فآمنوا بفكرة الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الاستقلال

(1)- نيكولاي إيليتش، المرجع السابق، ص278.

(2)- بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م معالمها الأساسية**، دار النعمان، الجزائر، 2012، ص136.

(3)- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص311،310.

وعقدوا في فيفري 1947م المؤتمر الأول للحزب الذي يعرف بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وقد كرس هذا المؤتمر القرارات الآتية:

– إنشاء المنظمة الخاصة كهيئة عسكرية سرية مهمتها التجنيد والتسليح والتهيئة للثورة(1).

– الإعداد للمشاركة في انتخابات أكتوبر 1947م، ومواصلة الحزب مهمته السياسية لتبليغ الرأي العام مبادئه وأهدافه في إطار الشرعية.

– البحث عن الحلفاء في العالم العربي والعمل على توحيد الكفاح المسلح بالشمال الإفريقي، وفي هذا الإطار شارك الحزب في تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة سنة 1947م.

وقد أوضحت انتخابات أكتوبر 1947م مدى الشعبية الكبيرة التي يتمتع بها أنصار الاتجاه الاستقلالي – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية– على حساب الاتجاهات الإدماجية للحزب الشيوعي الجزائري و الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وأكّدت هذه الانتخابات بشكل جلي تلاعب الإدارة الفرنسية وتزويرها للنتائج، وأصبح مناضلو المنظمة السرية يلومون الحزب على مشاركته في الانتخابات، وبدأت مخاطر الانشقاق تمس الحزب، أما المنظمة السرية فقد قامت بجهد كبير في الإعداد والتجنيد لكن السلطات الفرنسية تمكنت من اكتشافها سنة 1950م وألقت القبض على بعض أفرادها(2) وفر البعض الآخر إلى الجبال حيث واصلوا عملهم النضالي وعجز الحزب عن حل مشكلة المنظمة الخاصة، بعد اكتشافها مما أدى إلى توتر العلاقة بين القاعدة النضالية والقيادة بزعامة مصالي الحاج (3).

وقد أصبح حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية يخوض نضاله الاستقلالي على جبهتين الأولى ضد المستعمر والثانية في وجه أنصار الإصلاح من البيانيين والعلماء.

(1)– محمد يوسفي، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة**، تقديم وتعريب: محمد الشريف بن دالي حسين، ط1، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2010 ص107.

(2) – MOHAMED Teguia.**L' Algérie en guerre**.edi O P U. Alger.1988.p 120.

(3)– عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954–1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012. ص 11.

إن قيادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي هزّتها أحداث كثيرة كانت تفكر أساسا في فض الخلافات التي عمّت الحزب بين اتجاهاته المختلفة، وفي إعادة بعث المنظمة السرية لكن الخلافات ازدادت حدّة خلال مؤتمر الحزب في مارس 1953 م، وتبّين أن الحزب تتنازعه كتلتين رئيسيتين: جماعة اللجنة المركزية التي نددت بالسياسة الفردية لزعيم الحزب، وعقدت مؤتمر الجزائر، وجماعة مصالي الحاج الداعية إلى منح الزعيم الصلاحيات الكاملة لإصلاح الحزب، وتشدد كلا الفريقين على موقفه إلى درجة توجيه الاتهامات، وعقد المصاليون مؤتمر في مدينة "هورنو" البلجيكية في جويلية 1954م وقرروا فصل المركزين عن الحزب .

وفي هذه الظروف نشط أعضاء المنظمة الخاصة لاحتواء ذلك الصراع، والتزموا الحياد ونسّق الثوريون من أعضاء المنظمة الخاصة جهودهم لخلق تنظيم ثوري عرف باللجنة الثورية للوحدة والعمل(*) وذلك إثر اجتماع نشّطه محمد بوضياف[1] في مارس 1954م بالجزائر العاصمة، وكان الهدف منه الإعداد لثورة مسلحة في أقرب أجل، وتوجه التنظيم للاحتكام إلى الشعب وإقناعه بأهداف ومرامي اللجنة ووسعوا الاتصالات بالقاعدة النضالية وشرعوا في التجنيد وتوفير السلاح[2]، وبعد جهود كبيرة تم اجتماع الـ (22) الاثنين والعشرين(**) الذي تعرض للوضع العام في الجزائر، وقرر إعلان الثورة المسلحة بعد أن وزعت المسؤوليات

(*): اللجنة الثورية للوحدة والعمل: تأسست في آخر شهر مارس 1954م من طرف: محمد بوضياف، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، بن بولعيد، ورابح بيطاط، خلفا للمنظمة الخاصة. ينظر: يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن العشرين**، دار البصائر ، 2009، الجزائر ص111.

(1)– محمد لحسن زغيدي ومعراج أجديدي، **نشأة جيش التحرير الوطني 1947–1954م**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص61.

(2)– سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة**، ترجمة: محمد حافظ الجمالي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2003، ص82.

(**): انعقد هذا الاجتماع في النصف الثاني من جويلية 1954 بمنزل المناضل دريش إلياس وقد حضره من العاصمة: عثمان بلوزداد، الزبير بوعجاج، أحمد مرزوقي، إلياس دريش، من وهران: عبد الحفيظ بوصوف، رمضان بن عبد المالك، من البليدة: بوجمعة سويداني، أحمد بوشعيب، من قسنطينة: محمد مشاطي، عبد السلام حباشي، رشيد ملاح، السعيد بوعلي، من شمال قسنطينة: يوسف زيغود، بن عودة بن مصطفى، عبد الله بن طبال، من جنوب قسنطينة عبد القادر العمودي، من ناحية سوق أهراس: مختار باجي، ترأس الاجتماع مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، بن مهيدي، ديدوش مراد، وبيطاط، ينظر: محمد عباس، **اغتيال...حلم أحاديث مع بوضياف**، دار هومة ، الجزائر، 2009، ص44.

القيادية على أعضاء اللجنة، وفي اجتماع السنة بالعاصمة في 10 أكتوبر 1954م تقرر تحديد يوم الفاتح نوفمبر 1954م وإعطاء تسمية جديدة للحركة السياسية بتأسيس جبهة التحرير الوطني FLN.

3-2- الوضع الاقتصادي:

منذ أن وطأت أقدام الاحتلال الفرنسي أرض الجزائر وهو يعمل على استغلال ثروات البلاد، وتفقير وتدمير شعبها. فقد صودرت الأراضي الخصبة التي كانت ملكا للجزائريين، وشرد أهلها وهجروا إلى مناطق أخرى، ما أضعف إقتصاديات البلاد ، وبالمقابل أثرت المعمرين ودعمت قواهم الاقتصادية[1]، وكانت السلطات الاستعمارية تزيد من مساحة الأرض المصادرة كل ما سنحت لها الفرصة، فكلّما نشبت ثورة تصادر أراضي الثائرين وأقاربهم بل والقبيلة كلها التي ينتمون إليها.

شكلت الزراعة في الفترة الممتدة من 1940م إلى غاية 1954م القطاع الأكثر أهمية سواء من حيث عدد العاملين فيه، أو من حيث مساهمته في الناتج الإجمالي، وقد انقسم هذا القطاع إلى قسمين مختلفين: قطاع أوروبي عصري مهيمن موجه نحو التصدير، يمثل القاعدة الأساسية للاقتصاد الاستعماري الرأسمالي، وكان السكان الأوروبيون 175ألف نسمة يسيطرون على مساحة 2320000 هكتار موزعة على (21080) مزرعة، أما المعدّل الوسطي لكل مزرعة فبلغ 125 هكتارا وتتركّز هذه المزارع في شمال البلاد[2].

أما القسم الثاني فهو قطاع تقليدي متخلّف، محروم من وسائل التطور والإنتاج، يمتلك حوالي خمسة مليون نسمة جزائري، حوالي (5300000) هكتار موزعة على 630730 مزرعة، المعدل الوسطي لكل مزرعة 11 هكتار[3]، وكانت تلك الأراضي لا تتوفر غالبا على

(1)- يحي بوعزيز،**الوضع العام في الجزائر عشيّة ثورة أول نوفمبر** 1954م، **مجلّة الذاكرة** ، مجلّة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، العدد السابع، ديسمبر 2011 منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص13.

(2)- محمد لحسن زغيدي ، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**م، دار هومة، الجزائر، 2009، ص24.

(3)- المرجع نفسه، ص25.

المياه والوسائل الحديثة، يقع معظمها في الداخل، ولا تنتج إلا قمحا أو شعيرا أو بعض الثمار الجافة، وفي سنة 1954م كان معدل ملكية الجزائري لا تتجاوز 14 هكتارًا، بينما معدل ملكية الأوروبي 109 هكتار، أما معدل دخل الفرد سنويا ما يعادل 770000 فرنك قديم، يقابله 22000 فرنك قديم للفلاح الجزائري.

أما في مجال الصناعة فقد تركزت جهود الاستعمار على استنزاف الثروات الباطنية لبلاد الجزائر وتوجيهها إلى فرنسا على شكل مواد خام، لخدمة الصناعة الفرنسية من جهة واحتكار أسواق تصريف المنتجات المصنعة المستوردة من فرنسا من جهة ثانية.

ومن أبرز خصائص هذا المجال هي التوزيع الجغرافي غير المتوازن للمنشآت القاعدية والوحدات الصناعية، إذ أن 51% من هذه الوحدات متمركزة في الجزائر الوسطى، و 25% في المنطقة الشرقية، و 20% في المنطقة الغربية(1)

إضافة إلى أّنه محتكر في يد الفرنسيين الذي حاربوا التصنيع في الجزائر من أجل فرض السيطرة ونهب الثروات الجزائرية، وكانت العلاقة الاقتصادية بين فرنسا والجزائر تقوم على مبادئ الاتفاقية الاستعمارية التي تقضي أن تكون المناطق المستعمرة مصدرًا للمواد الأولية وسوقا لتسويق السلع المصّنعة(2).

أما بالنسبة للطاقة والمنشآت الأساسية من طرق وسكك حديدية ومرافق أخرى، فقد أقيمت في المناطق التي يسكنها الأوروبيون، أما المناطق الأخرى خاصة الجنوبية منها، فقد تركت لمصيرها تعيش في عزلة وتخلف وحرمان، ما أدى إلى اختلال التوازن بين المدن والقرى من جهة ومن جهة ثانية بين الشمال والجنوب، واعتبرت الصناعة التقليدية الميدان الخاص بالسكان الجزائريين، وتميّزت بالركود بسبب المنافسة الأجنبية، فهي لا تزدهر إلا في الظروف الخاصة، وقد انخفض عدد المشتغلين بها إلى 30.000 عاملا سنة 1954م، بعد أن كان في سنوات سابقة نحو 83.000 عاملا، بينما أخذت بعض أصناف الصناعات التقليدية تختفي

(1)- محمد لحسن زغيدي ، المرجع السابق، ص26.

(2)- صالح لميش، **الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية**، ط 1، دار بهاء الدين ، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص25.

كالنحاسيات وبدأت تظهر حرف صناعية عصرية لتحل محلها مثل: السباكة والنجارة والميكانيك والكهرباء وغيرها، غير أن هذه الصناعة بالرغم من التشجيع الذي لقته في بداياتها عن طريق إنشاء مراكز التعليم المهني، إلا أنها لم تدعم بوسائل كفيلة لتطويرها وبالتالي ظلت عاجزة عن توفير مختصين في التقنيات الحديثة عن طريق ترقية التعليم المهني الذي هو أساس كل تطور اقتصادي[(1)]، وهذا النقص في تكوين اليد العاملة المتخصصة إلى جانب عوامل أخرى أبقت على الجزائر بلدًا متخلّفا صناعيا.

أما في مجال التجارة فقد فرض المستعمر الفرنسي واقعا اقتصاديا لخدمته بالدرجة الأولى فالتجارة كانت لفائدة طرف واحد سواء تعلق الأمر بالإنتاج الزراعي الموجه أو الصناعي المستغل للثروات[(2)]، وواقع الحال أن التجارة الخارجية كانت محتكرة من طرف الشركات الفرنسية أو الأوروبية ومن طرف اليهود.

3-3- الوضع الاجتماعي والثقافي:

عانى الشعب الجزائري خلال فترة الاحتلال ظروفا مزرية وأوضاعا متدهورة، فقد عملت فرنسا على تدمير الشعب الجزائري ونشر الجهل والفقر بين أفراده وأدت سياسة القهر إلى نتائج وخيمة على الشعب الجزائري الذي أجبر على العيش على هامش المجتمع الأوروبي، فقد عمل الاستعمار على تجريد الجزء الأكبر من الجزائريين من أراضيهم، ودفعهم إلى أراضي قاحلة وحولهم إلى خماسين وعمال عاطلين، وتتجلى هذه النتائج في الهجرة الريفية نحو المدن أو الهجرة إلى الخارج، فالهجرة إلى فرنسا أدت إلى حدوث تقارب بينهم وبين الطبقة العاملة الفرنسية... ثم أن عودة أولئك إلى الوطن أدت إلى وعي سياسي وفكري جديد[(3)]. كذلك انتشار الأمية ونقص في قطاع السكن، وظهور المدن القصديرية والأكواخ، وانعدام المنشآت الصحية

(1)- عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)**، دار هومة ، الجزائر،2004، ص333.

(2)- صالح عسول، **اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة (1956- 1962)**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص25.

(3)- خير الدين شترة، **الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956م**، ج1، الروابط الحضارية بين القطرين وأثر الجامع الأعظم في الوعي الجزائري ، دار البصائر، حسين داي، الجزائر، 2009، ص66.

مما جعل المنظمات الدولية تقول أن مستوى المعيشة في الجزائر بالنسبة للجزائريين يعتبر أحط مستوى في العالم كله.

وفي حقل التعليم نجد تفاوتا كبيًرا بين الجزائريين والأوروبيين، حيث نجد في الطور الثانوي فيما بين 1930م و1954م انتقل من 19420 إلى 27908، ووصل في التعليم العالي إلى 4250 طالبا، واتسع التعليم الابتدائي لحوالي 143000 تلميذ، هذا بالنسبة للأوروبيين وفي مقابل ذلك نجد عدد الجزائريين في المستويات المذكورة كان الآتي: 6260 تلميذا، 589 طالبا و 322000 تلميذ من بين 2400.000 هم في سن الدراسة أي نسبة 12% فقط هي التي كانت تحظى بالتعليم الابتدائي، ونجد مليون طفل جزائري في سن الدراسة لا مقعد له[1].

أما الأعمال التي كانت توكل للجزائريين فكانت تتمثل في الأشغال والوظائف البسيطة فهم يشكلون 95,2% من العمال المساعدين، و58,3% من العمال، و71% من المستخدمين في المصالح، أما كتقنيين فنسبتهم 17,6%، وكإطارات سامية فهي 7,2% فقط.

وقدرت نسبة الأمية المتفشية في المجتمع الجزائري عشية اندلاع الثورة المسلحة بنحو 90%، (95% في أوساط النساء و85% في أوساط الرجال)[2]. وعموما فإن الاستعمار الفرنسي قد تجلت سيطرته الفكرية في ثلاث مظاهر هي:

– محاربة التعليم واللغة العربية والعلوم الإسلامية.

– ضعف التعليم الرسمي المخصص للجزائريين، والعمل على طمس هوية المجتمع الجزائري وسلخه عن ثقافته العربية المسلمة وطمس معالمه الحضارية، وإبقاءه تابعا للمستعمر وقتل أي ردة فعل مناهضة له ، ولم تكتفي سلطات الاحتلال بمحاربة الثقافة العربية داخل الجزائر، بل عمدت إلى غلق الأبواب أمام أي منفذ قد تدخل منه الثقافة، وعملت على عزل الجزائر عن الوطن العربي لا سيما المشرق حتى لا تتسرب الثقافة العربية إليها، وعلى سبيل المثال أن الحكومة المصرية سنة 1952م أرادت إنشاء معهد ثقافي في الجزائر تحت اسم معهد

(1)– يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج2، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2009، ص381.

(2)– عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص335.

فاروق للدراسات العربية في الجزائر فما كان من فرنسا إلا أن رفضت الفكرة، بعد أن وافقت عليها بداية، وذلك تخوفا من تأثيراته على السياسة الفرنسية التي كانت تتبعها بالجزائر.

وقد حاول المستعمر الفرنسي تشويه تاريخ الجزائر في ظل العروبة والإسلام بقصد إلقاء الظلال على انتماء الجزائر العربي الإسلامي، وانحصر اهتمام علماء التاريخ والآثار الفرنسية في البحث عن تاريخ الجزائر تحت حكم الرومان، وفي عهد الاستعمار الفرنسي فقط بهدف إقناع الجزائريين بأن بلادهم فرنسية في حاضرها ومستقبلها ورومانية في ماضيها ولاشيء غير ذلك[1]، وجدير بالذكر أن الحركة الوطنية لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه السياسة الفرنسية فعملت على توعية الشعب، وفي مقدمتها جمعية العلماء المسلمين التي أخذت على عاتقها مسؤولية الدفاع والمحافظة على الشخصية الجزائرية.

(1)– محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص34.

الفصل الأول:

الدعم السياسي والعسكري الرسمي الليبي للثورة الجزائرية.

أولا: في المجال السياسي:

1-1- موقف الحكومة الليبية من الثورة الجزائرية.

1-2- موقف الحكومة الليبية من السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر إبان الثورة التحريرية.

1-3- تأييد الحكومة الليبية للثورة الجزائرية في المحافل الدولية.

ثانيا: في المجال العسكري:

2-1 الإمدادات والتموين بالأسلحة.

2-2 ليبيا قاعدة خلفية للثورة الجزائرية.

تمهيد:

عمل قادة الثورة الجزائرية منذ اندلاعها على إيجاد حلفاء لها في الخارج وتحديدا في بلدان المغرب العربي الشقيقة، فكانت ليبيا مرشحة بقوة لتكون مصدر دعم للثورة ، كما شغلت حكومة وشعبا مكانة هامة في إستراتيجيتها، خاصة بعد إبداءها لموقفها التضامني مع الشعب الجزائري وثورته من خلال مواقف الملك إدريس السنوسي وكذا الحكومة الليبية الداعمة للثورة انطلاقا من مبدأ الإيمان بضرورة نصرة الشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي، ودعمه بكل الوسائل سواء كانت مادية أو معنوية، فكانت منفذا للإمدادات العسكرية، وحليفا سياسيا ودبلوماسيا بارزا للقضية الجزائرية .

أولا: في المجال السياسي:

1-1- موقف الحكومة الليبية من الثورة الجزائرية:

كان للسلطات الليبية مواقف متميّزة وإيجابية اتجاه الثورة الجزائرية مقارنة مع الأنظمة السياسية المجاورة في المغرب العربي، وقد ترسّخت مع توطد الاتصالات الأولى للمسؤولين الجزائريين مع النظام الليبي خاصة خلال النصف الثاني من سنة 1956م، غير أن استفادة الثورة الجزائرية من دعم الليبيين وبعض مسؤولي الحكومة بالطرق السّرية كانت منذ الأشهر الأولى لاندلاعها، وقد توطدت الصلات مع رئيس الحكومة الليبية "مصطفى بن حليم" بغرض تأمين مرور الأسلحة عبر الأراضي الليبية، وتلاحظ هنا الجهود التنسيقية التي بذلها أحمد بن بلة والمخابرات المصرية لتوفير الظروف الملائمة للعملية[1]، خاصة من خلال كسب موقف رئيس الحكومة الليبية الذي كان يكنّ تقديرا واحتراما للقيادة المصرية وقد وضع خدماته تحت تصرفهم من أجل إنجاح عملية إيصال الأسلحة[2] ، وكان لهذا التعاون أهمية كبرى في تمرير الدفعات الأولى من الأسلحة إلى داخل الجزائر، وإقامة علاقات سرية مع السلطات الليبية، إذ لم يكن بمقدورها إظهار مثل هذا التعاون والدعم نظرا لتهديدات ورقابة القوات الأجنبية بليبيا.

وبسبب ما قامت به فرنسا منذ اندلاع ثورة نوفمبر 1954م من اتصالات مع حلفائها البريطانيين والأمريكيين لطلب العون وتشديد الرقابة على الحكومة الليبية لمنع تهريب السلاح من مصر وليبيا، كما شكل التواجد الفرنسي بإقليم فزان الليبي تهديدا مباشرا للحكومة الليبية ما أخر إظهار أي موقف مساند للقضية الجزائرية، ولم تعلن عن تأييدها للثورة إلا بعد مرور سنة ونصف من اندلاعها، ويعود ذلك لعدة عوامل أبرزها تزايد حركة التضامن الشعبي الليبي وضغطها على السلطات الليبية لاتخاذ مواقف إيجابية إزاء ثورة الجزائر، إضافة إلى نمو حركة

(1) – عبد الله مقلاتي ، **العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية** ، ج 1، ط 1، دار السبيل للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2009 ، ص 104.

(2) – فتحي الديب ، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط 2 ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، مصر ،1990 ، ص 62.

المعارضة الليبية المتأثرة بالتوجه القومي، كذلك نجد انصياع الإدارة الفرنسية أمام تصاعد الثورة الجزائرية[1] إلى المطالب الليبية لسحب قواتها من إقليم فزان فأمضت مع الحكومة الليبية في أوت 1955م اتفاقية تعترف بموجبها بعودة فزان إلى السيادة الليبية ، إضافة إلى قناعة الملك إدريس السنوسي النابعة من شعوره القومي والديني بضرورة تأييد الجزائر وثورتها.

ونظرا للأهمية التي تكتسيها ليبيا في تسهيل عملية مرور الأسلحة والدعم العسكري تركزت جهود المسؤولين الجزائريين على تفعيل خطوط إمدادات الأسلحة البرية والبحرية، وإقامة مراكز خاصة للتخزين، وقدم بعض الليبيين وأيضا الحكومة الليبية كل التسهيلات لإنجاح عملية مرور الأسلحة، ويذكر أحمد توفيق المدني[*] أن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني كثيرا ما عقد اجتماعات لتقييم النشاط العسكري بالأراضي الليبية، واقترح حلولا لنقل الأسلحة من ليبيا إلى صحراء الجزائر[2]، كما تم التفاوض حول تسهيلات عديدة مع مصطفى بن حليم مباشرة.

كما دلت الاتصالات الأولى مع الملك إدريس السنوسي على إيمانه وقناعته الشخصية بضرورة نصرة الثورة الجزائرية واستعداد بلاده لدعمها بكل الوسائل المتاحة على الرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة للبلاد، بعد أن تمكن مسؤولو جبهة التحرير الوطني من إقناعه بوضوح أهدافهم الكفاحية موضحين أنهم سيعملون على احترام السيادة الليبية وتجنب أي سلوك يمكن أن يسبب مشاكل للحكومة الليبية أمام ضغوط الدول الغربية .

(1)– مولود قاسم نايت بلقاسم، **دور فاتح نوفمبر في استرجاع ليبيا فزانها والمغرب وتونس استقلالها، بل وافريقيا كل حريتها**، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الثورة الجزائرية وصداها في العالم، الملتقى الدولي الجزائري، 24–28 نوفمبر 1984م، ص130.

(*): تعددت رحلات أحمد توفيق المدني الخارجية وتنوعت خاصة في الوطن العربي فكانت له عدة رحلات إلى ليبيا، كانت الأولى إلى طرابلس يوم 30 أفريل 1956م ضمن وفد في مهمة سياسية عسكرية تتضمن طلب العون المادي وبشكل خاص المساعدة على شراء الأسلحة عن طريق ليبيا، وتسهيل عملية نقلها عبر الحدود من مصر في الطريق إلى الجزائر، وقد تكلف بذلك مع محمد الأمين دباغين، حيث نزلا ضيفين على رئيس الوزراء في بيته للغذاء، وتكررت الزيارات لاحقا إلى ليبيا، كانت من أهمها تلك التي جاءت ضمن ما أطلق عليه "الرحلة العربية الكبرى" لشكر البلدان العربية على ما قدّمته من عون واعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، ينظر: عمر بن قينة، **اتجاهات الرحالين الجزائريين في الرحلة العربية الحديثة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص197–201.

(2)– أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح**، ج3، مع ركب الثورة التحريرية، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص140–143.

وإذا كانت الحكومة الوزارية في النظام الليبي مخولة بصلاحيات واسعة في التشريع والسلطة من طرف الملك فإن هذا الأخير باعتباره السلطة العليا في البلاد كان يتدخل باستمرار لصالح الثورة الجزائرية ويوصي الحكومة والمسؤولين بالإدارة والجيش بتسهيل أمور الجزائريين والوقوف إلى جانبهم وتقديم كل أشكال الدعم اللازمة، وكان المسؤولون الجزائريون يلجأون إليه في قصره كلما واجهتهم مشكلة، كما وطدوا علاقاتهم بوزير القصر ومدير التشريفات الملكية "البصيري شلحي" الذي كان يتدخل بدوره لدى الملك لتلبية مطالب الجزائريين، وقد عرف بإخلاصه للقضية الجزائرية، وبذلت الحكومة الليبية جهودًا معتبرة في دعم القضية الجزائرية سياسيا من خلال تأييدها المباشر لقضية استقلال الشعب الجزائري ودعمها لكفاح الجزائر التحرري، فقد توسع النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني بليبيا منذ "جوان 1957م" وهو تاريخ إنشاء مكتب بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا كهيئة سياسية تنهض بالشؤون والمصالح المختلفة للثورة الجزائرية كالإعلام والدعاية والشؤون الاجتماعية والثقافية، وبخاصة التنسيق السياسي مع السلطات الليبية وتمثيل الثورة، والسهر على مهمة التموين والتسليح(1).

وقد كان التنسيق بين المسؤولين الجزائريين والليبيين مكثفا وباستمرار مبني على ثقة وتعاون دون التدخل في شؤون الطرف الآخر، وقد استقبل فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة كرئيس دولة مستقلة يوم 12 فيفري 1959 استقبالا رسميا وشعبيا حافلا وخصص للوفد الجزائري استقبال متميز من طرف الملك ورئيس الوزراء ووزير الدفاع الليبي(2).

(1)– أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 350.

(2)– إسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954، 1962**، مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الإقليمية والدولية دار هومة، الجزائر، 2009، ص121.

كذلك وضعت الحكومة المؤقتة بناية كاملة تحت تصرف مسؤولي البعثة الجزائرية حيث أصبحت المقر الرئيسي لها، ثم تم فتح مكتب الشؤون الخارجية للقيام بالنشاط السياسي والدبلوماسي وتأطير مختلف المصالح المدنية وأشرف عليه بشير القاضي(*).

وبالرغم من أن الحكومة الليبية أظهرت اهتمامها المغاربي في سياستها الخارجية وأكدت انشغالها بقضايا المغرب العربي واستعدادها للتعاون مع أطرافه فإن مؤتمر طنجة لم توجه فيه الدعوة إلى ليبيا لأسباب مختلفة قد تعود لاختلاف مواقف الأحزاب المغاربية الثلاث في اعتبار ليبيا طرفا ضمن المغرب العربي، وقد حاول المشرفون على المؤتمر إرضاء ليبيا بتكليف وفد المؤتمر (الأدغم، فرحات عباس(**)، بن بركة) بإبلاغ ملكها وحكومته بالقرارات المتوصل إليها فتلقاها إدريس السنوسي ووافق عليها وأحالها للحكومة لاتخاذ الإجراءات المناسبة، وأكدت الحكومة الليبية في السياق ذاته تجاوب تلك القرارات مع السياسة التي تتبعها، وخاصة ما يتعلق منها بمسألة تأييد استقلال الجزائر، وأنها مستعدّة للمساهمة في أي دعم قد تحتاجه(1)، كما عّبرت عن استيائها من عدم دعوتها لحضور المؤتمر معتبرة ذلك تجاهلا من قبل المغربيين والتونسيين، ودعت للاتصال بجبهة التحرير، فاستجاب محمد الأمين دباغين(***) والمدني

(*): بشير القاضي: أول رئيس لبعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا منذ 1957م، ينظر: عبد الله مقلاتي، **دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص211.

(**): فرحات عباس: (1899م– 1985م) ولد بجيجل ، تحصل على شهادة البكالوريا بقسنطينة، التحق بالخدمة العسكرية بين (1921م– 1923م)، تابع دراسته الجامعية تخصص صيدلة بالعاصمة، دخل المعترك السياسي ضمن فدرالية النواب التي تأسست سنة 1927م، وكان من أكبر دعاة المساواة والإدماج، أسس في مارس 1944م جمعية أحباب البيان والحرّية التي ضمت مختلف التيارات، سنة 1946م أسس حزب جديد وهو الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، أول رئيس للحكومة الجزائرية ، له العديد من الكتب التاريخية والمقالات التي تناول التاريخ السياسي والعسكري للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، ينظر: أمال شلي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954م–1956م)**، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص288.

(1)– بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر(1830م–1989م)**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص16.

(***): محمد الأمين دباغين: (1917م–2003م) طبيب وسياسي جزائري، ولد بالجزائر، زاول دراسته في مدينة شرشال وتحصل على شهادة البكالوريا، التحق بمعهد الطب وانخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1939م، واصل نشاطه السياسي في: حركة انتصار الحريات الديمقراطية وعين أمينا عاًما لها (1946م–1951م)، وقع بينه وبين مصالي الحاج خلاف حاد سنة 1949م، التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني، بعد الاستقلال عمل طبيبا بمدينة العلمة ولاية سطيف إلى أن وافته المنية، ينظر: أمال شلي، المرجع السابق، ص292.

لدعوة الحكومة الليبية وحلا ببنغازي في 22 جوان 1958م، وأبدت الحكومة استياءها على لسان رئيسها آنذاك "عبد المجيد كعبار" وبحضور وزير الخارجية "الدكتور البوري"، مؤكدة أنها تعتبر نفسها جزء من بلاد المغرب العربي[1]، وقد قام الوفد الجزائري بمراسلة المعنيين وإبلاغهم استياء ليبيا محاولا تلطيف الأجواء، تجّنبا لأي صراع يمكن أن يؤثّر على القضية الجزائرية سلبا سياسيا وعسكريا[2].

كذلك نجد من أبرز مظاهر الدعم الليبي حكومة وفي المجال السياسي اعتراف الحكومة الليبية بالحكومة الجزائرية المؤقتة، بدليل أن السفير الليبي بالقاهرة أبلغ بالموافقة على الاعتراف وكان المبادر الثالث لتسجيل اعتراف بلاده مباشرة بعد إعلان بيان تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بالقاهرة في 19 سبتمبر 1958م، وأرسلت لها الحكومة الجزائرية وثيقة الاعتراف الرسمي بنفس التاريخ، وهي تحمل توقيع رئيسها عبد المجيد كعبار، ومما جاء فيها: "يسعدني جدًا أن أبادر بإبلاغ سيادتكم قرار الحكومة الليبية بالاعتراف بحكومة الجزائر كحكومة شرعية للشعب الجزائري المجاهد[3].

وجعل الدعم الليبي غير المشروط المقدم للثورة الجزائرية مسؤوليها يديرون نشاطهم بحرية في ليبيا، فكانت مركزا مناسبا جدًا للتنسيق وعقد الاجتماعات السياسية للهيئات والمؤسسات الجزائرية المختلفة، خاصة منها اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي اقترن اسمها بمدينة طرابلس، وذلك يدل على أن الدعم المقدم لم يكن يخضع لإملاءات أو ضغوط إيديولوجية مثلما هو الحال مع تونس والمغرب[4]، وكانت السلطات الليبية تعلن عن حيادها إزاء القضايا الداخلية لجبهة التحرير الوطني، لذا اختيرت طرابلس لعقد أهم الاجتماعات المصيريـــة

(1)- مريم صغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية(1954م-1962م)** ، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص97.

(2)- مريم صغير، المرجع السابق، ص98.

(3)- بسام العسيلي، **الثورة الجزائرية**، دار الرائد، الجزائر، 2010، ص340.

(4)- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص232.

التي تستوجب السرّية والتكتم الشديد(*) ممثلة في مؤتمرات المجلس الوطني للثورة الجزائرية الثالث والرابع والخامس، بالإضافة إلى اجتماعات الحكومة الجزائرية المؤقتة للبحث في القضايا الهامة المتعلقة بالمفاوضات(**).

1-2- موقف الحكومة الليبية من السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر إبان الثورة التحريرية :

كانت الحكومة الليبية تتابع عن كثب تطورات القضية الجزائرية على جميع المستويات المحلية والدولية، وقد أبدت تضامنها الكبير مع الشعب الجزائري إزاء ما يعانيه من وحشية الاحتلال الفرنسي، وسياسته الغاشمة في مناسبات عديدة ، ومن بين مواقفها الداعمة للشعب الجزائري وثورته والرافضة لسياسة فرنسا في الجزائر يذكر:

1-إدانة عملية قرصنة زعماء الثورة الجزائرية:

منذ اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954م كرّست فرنسا كل قواتها وحشدت كل جيوشها وتفرّغت للقضاء عليها، واتبعت كل أساليب القمع لإضعاف كفاح الشعب الجزائري، ولعل أبرز حادث أقدمت عليه السلطات الفرنسية هو عملية اختطاف الطائرة التي كانت تقل قادة الثورة الجزائرية(***) يوم 22 أكتوبر 1956 وهم: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر ومصطفى الأشرف[1]، والتي كانت متوجهة من المغرب إلى تونس لحضور مؤتمر مغاربي.

وعقب تلك العملية مباشرة وجدت السياسة الفرنسية نفسها في أزمة من المحافل الإقليمية والدولية، أمام التنديدات التي رفعتها عدة دول ضد سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر، وفي

(*): تمكن خمسون عضوا من مجلس الثورة الجزائرية طيلة 33 يوما من ضمان سرية مهمتهم في طرابلس بدون أن يتسرب عن اجتماعاتهم خبر واحد، ينظر: عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1960م**، ج 1، منشورات وزارة المجاهدين، ص77.

(**)- من أبرز تلك الاجتماعات الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني في 22 فيفري 1961م وذلك لتباحث الموقف من نصوص روس، للاستزادة، ينظر: رضا مالك، **الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956م-1692م**، ترجمة: فارس غصوب، ط 1، ANEP، الجزائر، دار الفارابي، لبنان، 2003، ص288.

(***)- ينظر الملحق رقم (2).

(1)- عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط 1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2002، ص207.

هذا المجال فإن الحكومة الليبية تحركت بكل مؤسساتها وفئاتها الرسمية والشعبية فإلى جانب المظاهرات والإضرابات التي قامت بها الجماهير الشعبية تحركت السلطات الليبية واعتبرت ذلك عملا غير إنساني(1)، ومخالفا للقوانين الدولية، ويذكر رئيس الوزراء الليبي ابن حليم أن "عملية القرصنة كان وقعها كبيرا على ليبيا، لذلك فقد تم استدعاء السفير مباشرة ووجهت لحكومته اتهامات القرصنة، وانتهاك الحرمات، وارتكاب الجرائم، كما قام مجلس النواب الليبي بدوره بتوجيه برقية إلى الجمعية الوطنية الفرنسية استنكر من خلالها عملية الاختطاف، وموازاة مع ذلك التحرك فقد قام رئيس الحكومة الليبية بتوجيه برقية مماثلة إلى نظيره رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية مستنكرا باسم مجلس النواب الأعمال التي قامت بها فرنسا، وتضمنت البرقية احتجاجا صارخا على الأعمال المخالفة للقوانين الدولية والمبادئ الإنسانية ، وطالب السلطات الفرنسية بإطلاق سراح القادة الجزائريين وذلك حفظا للسلام في كامل شمال إفريقيا، وحمّل الحكومة الفرنسية الأحداث التي ستترتب على عدم إطلاق سراح القادة(2).

كما عمدت وزارة الخارجية الليبية إلى إصدار مذكرة تقدمت بها إلى فرنسا، كما تم استدعاء كل من السفيرين الإيطالي والأمريكي المعتمدين بليبيا من قبل رئيس الحكومة وسلم لكل منهما مذكرة توضح موقف ليبيا من عملية الاختطاف، وقد جاء في المذكرتين أنّه "في الوقت الذي كانت فيه الأنظار متجهة إلى المساعي المبذولة لحل القضية الجزائرية حلا سلميا يحقق الأهداف القومية والوطنية التي يناضل من أجلها الجزائريون... قامت السلطات الفرنسية باختطاف قادة الثورة' وأكدت أن العملية عمل يتنافى والقانون الدولي.

2-رفض سياسة ديغول المتبعة في الجزائر:

استمرت محاولات السلطات الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية وذلك من خلال سياسة الجنرال ديغول الذي جاء بسياسة إصلاحية المظهر استعمارية البعد، ومن بين المشاريع التي أتى بها ما يعرف بمشروع قسنطينة في جانبه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مخطط شال

(1)- محمد ودوع، المرجع السابق، ص227.

(2)-المرجع نفسه، ص229.

في جانبه العسكري، الذي حاول من خلاله فصل الثورة عن القاعدة الشعبية كمرحلة أولى للقضاء عليها في الداخل، أما في المجال الخارجي فإن ديغول كان يتظاهر من خلاله بتغيير سياسة فرنسا الاستعمارية تجاه الشعب الجزائري، وأنه يعمل على إصلاحات تخدم الجزائر، وفي هذا المجال كانت الحكومة الليبية قد أيّدت موقف الثورة الجزائرية الرافض لذلك المشروع، ويبدو ذلك جليا من خلال التصريح الذي أصدره سفير ليبيا بـ "القاهرة" "خليل القلال" مطالبا الدول العربية بدراسة المشروع واتخاذ موقف موحد تجاهه أثناء عرض القضية الجزائرية في دورة هيئة الأمم المتحدة(1).

وقد واصل ديغول إتباع سياسته الهادفة لإضعاف الثورة الجزائرية، فقام بزيارة الجزائر في نهاية سنة 1960م، لكنه فوجئ بأن ما قام به لفصل الشعب الجزائري عن الثورة لم يزد الأخير إلا تمسّكا بها، وكان ذلك واضحا من خلال مظاهرات 11 ديسمبر 1960م التي قام بها الشعب الجزائري في كامل البلاد تعبيرا عن رفض أي سياسة يقوم بها ديغول، مظهرين تمسّكهم بالثورة وثقتهم بقادتها من خلال حملهم للأعلام الوطنية واللافتات المعبرة عن التحام الشعب بثورته(2).

وقد كان لهذه المظاهرات صدى كبيرا في العالم، وأعطت دفعا قويا للقضية الجزائرية لتحقيق انتصارات سياسية في المحافل الدولية، وكان تجاوب الشعب الليبي واضحا إذ خرج بدوره إلى شوارع مدن ليبيا في مظاهرات شعبية مؤيدًا للثورة الجزائرية منددًا بسياسة المحتل الفرنسي الظالمة في الجزائر(3).

كذلك نجد موقف الحكومة الليبية صريحا، إذ قامت بإصدار بيان مطول ألقاه رئيس الحكومة الليبية "عثمان الصيد" حيث أورد قائلا أن الحرية وحقوق الإنسان تجابه امتحانا قاسيا في البلد العربي الشقيق، ووصف تلك المظاهرات بأنّها قد برهنت الجماهير في الجزائر من

(1)- محمد ودوع ، المرجع السابق، ص231.

(2)- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر (1957م-1962م)**، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999م، ص151.

(3)- محمد ودوع، المرجع السابق، ص233.

خلالها على سعيها لنيل الاستقلال، وأن الاستعمار الفرنسي قد تجاوز كل الحدود، وأضاف أيضا أنّه إذا فشلت الأمم المتحدة في اتخاذ قرار رادع عادل فإن العرب لديهم الإمكانيات والتصميم على مواصلة "الجهاد المقدس" ولو استمر إلى ستين سنة بدل ست سنوات، وأكد أن ليبيا التي وقفت دائما إلى جانب الثورة الجزائرية منذ اندلاعها يسعدها أن تؤيّد من جديد سياستها التضامنية المطلقة مع الجزائر(1).

من جهة أخرى أبدى الوزير الأول الليبي استنكاره لوحشية الاستعمار الفرنسي وقام بتقديم احتجاج شديد اللهجة إلى السفير الفرنسي في ليبيا، كما عقدت الحكومة الليبية اجتماعا طارئا بحثت خلاله الوضع في الجزائر.

3-الحكومة الليبية تدين سياسة فصل الصحراء:

تعتبر المرحلة الأخيرة التي عرفتها الثورة الجزائرية من أصعب مراحل كفاح الشعب الجزائري، فابن يوسف بن خدة يرى أن معركة المفاوضات لا تقل خطورة عن مراحل الكفاح المسلّح، وأن أي تعذّر أو خطأ قد يعصف بالثورة الجزائرية، خاصة أمام العراقيل والمشاكل التي وضعتها الحكومة الفرنسية أمام الجزائريين، وكانت أبرز تلك العراقيل ما عرف "بقضّية الصحراء"، التي حاولت فرنسا فصلها عن القضية الجزائرية(2).

وقد كان موقف الدول المغاربية الشقيقة متباينا إزاء ذلك، فقد وقعت كل من تونس والمغرب في شباك المؤامرة الفرنسية، إلا أن الموقف الليبي بدا مؤيدا للحكومة الجزائرية في قضية الصحراء، إذ أكّدت ليبيا مبكرا دعمها لمبدأ سلامة ووحدة الأراضي الجزائرية ضمن حدودها الإقليمية بما في ذلك الصحراء، وفي عام 1960م ظهر التأييد الليبي جليا خاصة من خلال التنديد بالتفجيرات النووية في صحراء الجزائر(*)، ودعا الملك إدريس الرئيس خروتشوف

(1)- جريدة المجاهد، ج II، عدد 1961/11/02م.

(2)- BEN KHADDA Ben youcef, La fin de la guerre d'Algérie. les accords d'Evian .2 ieme edition.OPU . Alger.1991.

(*): بدأت فرنسا أولى تجاربها يوم 13 فبراير 1960 في حمودية بمنطقة رقان وخطورتها تكمن في كونها سطحية غطت المنطقة والبلدان المجاورة بسحابة نووية خطيرة لتتبعها سلسلة من التفجيرات الأخرى السطحية والباطنية، ينظر: **التجارب النووية الفرنسية في الجزائر دراسات وبحوث وشهادات**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر، 2000، ص19.

لعدم تلبية زيارة حاسي مسعود التي ترمي فرنسا من ورائها تأكيد إدعائها بأن الصحراء أرض فرنسية، ولما أثارت الحكومة الفرنسية قضية الصحراء في مفاوضات إيفيان الأولى، وتحرّكت الدبلوماسية الجزائرية لحشد دول الجوار لتأكيد سيادتها التامة عبّرت ليبيا عن موقف مساند لمبدأ استقلال الجزائر وسيادتها التامة على الصحراء، وبمقابل عناد بورقيبة أعلن المغرب وليبيا تجاوبهما مع الطرح الجزائري بخصوص الصحراء، ولكن ذلك لم يكن سهلاً فقد أجرى وفد الحكومة الجزائرية بقيادة كريم بلقاسم مباحثات مطّولة مع المسؤولين الليبيين اصطدمت بمطالب ليبية حدودية[1] حلت وديا، وصدر إثرها بيان للحكومة الليبية يوم 7 جويلية 1961م مؤكدا على مساندة ليبيا اللامشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل نيل الاستقلال ووحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء.

وهكذا يمكن التأكيد أنه وبخلاف موقف رئيس الحكومة الليبي محمد عثمان الصيد – الذي كان يعتقد بوجود قبائل وأراضي ليبية ضّمت إلى الجزائر قصرا، وقد يكون ذلك عائدا إلى طموحه في تحقيق إنجاز وطني متميّز– كانت العلاقات الجزائرية الليبية طّيبة، وأكدت الحكومة الليبية حسن نّيتها أمام امتحان عسير أحرج به ديغول بلدان المغرب العربي[2].

1-3 تأييد الحكومة الليبية للثورة الجزائرية في المحافل الدولية:

واصلت ليبيا تأييد القضية الجزائرية، وأكدت موقفها المساند للثورة الجزائرية، فقد بذلت جهودًا دبلوماسية كبيرة لدعم القضية وكسب التأييد الدولي لها، حيث كانت ليبيا من أوائل الدول العربية التي اعترفت بجبهة التحرير الوطني، ودافعت عن القضية الجزائرية على الصعيد الإقليمي والدولي انطلاقا من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومسايرة لواجب نصرة الشعب الجزائري ودعمه للحصول على استقلاله.

وقد أكّدت ليبيا مساندتها للثورة داخل جامعة الدول العربية، حيث كان وزير الخارجية الليبية في نفس الوقت سفيرا لبلاده بالقاهرة، ما سمح بتوطيد اتصالاته مع الوفد الخارجي لجبهة

---

(1)– عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة التحريرية**، ج1، ط2، دار السبيل للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر، 2009، ص543.

(2)– المرجع نفسه، ص546.

التحرير الوطني، ومع ممثلي الدول العربية لاتخاذ موقف إيجابي مشترك على صعيد المؤازرة السياسية لقضية الجزائر، وقد أرسل ممثلو الدول العربية مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة في جانفي 1955م محاولين لفت أنظارها لخطورة الوضع في الجزائر، وطلبت ليبيا كذلك إدراج القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ[1].

وقد شاركت جبهة التحرير في المؤتمر المنعقد باندونيسيا في أفريل 1955م بوفد يتكون من: حسين آيت أحمد[*] وأمحمد يزيد، وكانت لهما عدة أنشطة كتعريف المؤتمرين بالوضع في الجزائر، كما أجرى على هامش المؤتمر عدة اتصالات مع العديد من الوفود المشاركة في المؤتمر ومنها الوفد الليبي[2].

بالإضافة إلى ذلك نجد استنكار الحكومة الليبية لعملية القرصنة التي قامت بها السلطات الفرنسية والمتمثّلة في اختطاف طائرة أعضاء الوفد الخارجي الجزائري يوم 22 أكتوبر 1956م إذ قدمت احتجاجا رسميا إلى الحكومة الفرنسية، وطلبت من الولايات المتحدة الأمريكية العمل على الضغط على فرنسا لإطلاق سراح القادة، ومن جهة أخرى طلب رئيس مجلس النواب من بريطانيا التدخل لدى فرنسا لإطلاق سراح الزعماء، وفي هذا المجال أيضا سعى سفير ليبيا في باريس لدى السلطات الفرنسية لإطلاق سراحهم[3].

ومن جانب آخر يلاحظ تأكيد ليبيا على البعد القومي للقضية الجزائرية من خلال دعوة الشعوب والحكومات العربية لمضاعفة المؤازرة المادية والمعنوية للثورة الجزائرية، كما أكدت على البعد المغاربي في سياستها الإقليمية فعقدت مع الحكومة التونسية معاهدة صداقة وتعاون

(1)- جريدة **المجاهد**، العدد 24(29 ماي 1958م)، ص11.

(*): حسين آيت أحمد: من مواليد 1926م، بمنطقة القبائل، انضم عام 1942م إلى حزب الشعب ونادى منذ 1946م باللجوء إلى الكفاح المسلّح، عضو المكتب السياسي (1947م-1949م)، ساهم في تشكيل المنظمة الخاصة، نضم الهجوم على مكتب البريد بوهران (أفريل 1949م)، أصبح أول من ممثل لجبهة التحرير في نيويورك وعضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ينظر: محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر 1994م، ص185.

(2)- الدعم العربي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص133.

(3)- المرجع نفسه، ص134.

في ماي 1957م أكدت على العلاقات الأخوية التي تجمع الطرفين، وعلى الرغبة في توحيد المواقف تجاه القضية الجزائرية، وهذا ما أوضحه البيان المشترك للحكومتين الليبية والتونسية في 16 أفريل 1957م والذي أوضح أن حل القضية الجزائرية هو ضرورة ملحة لاستقرار ووحدة المغرب العربي.

وخلال مناقشات القضية الجزائرية أمام الجبهة العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1957م أكّدت ليبيا وقوفها إلى جانب القضية الجزائرية، ورد مندوبها سيد الجربي على ادعاءات فرنسا القائلة بأن الجزائر مشكلة فرنسية داخلية، وأورد في خطاب له ما يتعرض له الشعب الجزائري من قمع وإرهاب[1]، وقد حضيت القضية الجزائرية خلال ذلك بتأييد دبلوماسي ليبي مستمر أكّد دعم ليبيا بكل الوسائل الممكنة لمبدأ استقلال الجزائر، وظهر ذلك جليا من خلال تطابق المطالب الليبية مع أهداف الحكومة الجزائرية المؤقتة في ضرورة التوصل إلى مفاوضات عادلة تضمن الاستقلال التام للجزائر.

وأكدت ليبيا مساندة نشاط الهيئات السياسية الدبلوماسية للثورة الجزائرية في العديد من البلدان الصديقة ومثال ذلك مؤازرة الحكومة الليبية لجبهة التحرير الوطني في إرساء ممثليها الدبلوماسيين في كل من تركيا، إيطاليا وسويسرا، فعلى سبيل المثال قامت الحكومة الليبية بدور الوسيط وأقنعت الحكومة السويسرية بقبول انضمام الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى اتفاقية "جنيف" الدولية التي تحدد سلوك المتحاربين، ويعد ذلك نصرا دبلوماسيا كبيرًا للجزائر تحقق في جوان 1960م[2].

كما نسّقت الدبلوماسية الليبية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة لكسب الدعم السياسي والدبلوماسي للقضية الجزائرية، فكانت دائمة الحضور خلال المؤتمرات والندوات الإفريقية مؤكدة دعمها للثورة الجزائرية، فقد التزمت بتنفيذ القرارات المتخذة في كل من "أكرا" و "منروفيا" وتونس، وأكّد مندوب ليبيا خلال مؤتمر منروفيا في أوت 1959م على ضرورة اعتراف الدول

(1)- خطاب سيد الجربي أمام الدورة الثانية عشر للأمم المتحدة بجريدة **المجاهد**، العدد 14 (15 ديسمبر 1957م)، ص7.

(2)- عبد الله مقلاتي، **دور المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص239.

والشعوب الإفريقية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ووجوب تكتل إفريقيا لمساعدة الجزائر.

إضافة إلى ذلك نددت ليبيا بالموقف السلبي للدول الإفريقية من قضية الصحراء الجزائرية معلنة انضمامها إلى مجموعة الدار البيضاء لتؤكد وقوفها إلى جانب الجزائر، وقد صرح الملك إدريس السنوسي بأن ليبيا ستواصل دعمها للقضية الجزائرية، ودعت الدول العربية الشقيقة والإفريقية إلى زيادة دعمها للجزائر وأكدت حق الشعب الجزائري في الاستقلال التام(1).

وعموما فقد قدمت الحكومة الليبية كل الخدمات والتسهيلات التي من شأنها النهوض بالقضية الجزائرية وعرضها في المحافل الدولية كما وضعت كل إمكانياتها وبذلت جهودًا لدعم القضية الجزائرية على الصعيد الإقليمي والدولي.

فخلال مؤتمر الدول الإفريقية المنعقد بـ: "أكرا" الذي يعتبر من أبرز المؤتمرات الإفريقية نظرا لاهتمامه الكبير بوجوب نشر وتعميم السلام في كل أنحاء القارة الإفريقية، وقد أخذت القضية الجزائرية قسطا وافرا من المناقشات، وأولى الوفد الليبي أهمية كبيرة لها، حيث ألقى وزير الدولة الليبي "وهبي البوري" كلمة عبّر من خلالها عن رأي حكومته بشأن القضايا الإفريقية عامة، وخصص حديثه عن القضية الجزائرية وكذا التجارب النووية الفرنسية(2)، وجاء في خطابه: "أن إفريقيا تترقب بفارغ الصبر نتائج مؤتمر "أكرا" هذا الذي تواجه فيه الدول الإفريقية مسؤوليات تاريخية ضخمة" أمام قضيتين هامتين هما قضية التجارب النووية الفرنسية في الصحراء وقضية الجزائر(3)، كما أبدى أسفه من عدم مبالاة فرنسا باحتجاجات الشعوب الإفريقية ضد تلك التجارب وضد سياسة فرنسا في الجزائر.

(1)- **المجاهد**، العدد 87 (16 جانفي 1961م)، مج 3 ، وزارة الإعلام ، الجزائر ،1984.ص 12.

(2)- محمد ودوع، المرجع السابق، ص273.

(3)- المرجع نفسه، ص274.

وعموما فقد قدمت الحكومة الليبية كل الخدمات والتسهيلات التي من شأنها النهوض بالقضية الجزائرية وعرضها في المحافل الدولية، كما وضعت كل إمكانياتها وبذلت جهودًا معتبرة لدعم القضية الجزائرية على الصعيد الإقليمي والدولي.

ثانيا: في المجال العسكري:

2-1- الإمدادات والتموين بالأسلحة:

شكّلت مسألة التسليح انشغالات القادة الستة، كما اعتبرت محل اهتمام القادة السابقين للمنظمة الخاصة منذ نشأتها، وبدأت عملية البحث عن مصادر تموين الثورة الجزائرية في الخارج من أجل تعزيز مصادر التموين الداخلية، ومن أجل ضمان استمرار الكفاح المسلح الذي يحتاج إلى إمكانيات مادية كبيرة، لذلك حاول قادة الثورة الجزائرية الاستفادة من الوضع الإقليمي والعالمي في سبيل ذلك، وعملت على توظيف الحدود الغربية والشرقية(1).

ونظرا لأهمية القواعد الخلفية أو اللوجيستيكية لأي ثورة اتخذت الجزائر في البداية قواعد خلفية صغيرة على الحدود في كل من تونس وليبيا والمغرب الأقصى مستفيدة من وجود أعضاء لها مناضلين بمكتب المغرب العربي (*) ولجنة تحرير المغرب العربي بمصر.

واستفادت الثورة الجزائرية كذلك في مجال التسليح من تجربة المنظّمة الخاصة (1947م-1950م) في هذا الجانب، التي كانت اقتنت السلاح من ليبيا خلال سنتي (1945م و1946م) إذ كلّف محمد بلوزداد مناضلين من حزب الشعب الجزائري هم: السعيد إدريس من قسنطينة أحمد ميلودي من وادي سوف، وإبراهيم عصامي من بسكرة بالبحث عن السلاح وشرائه(2) وعندما تأسست المنظمة الخاصة سنة 1947م استدعى "محمد بلوزداد" رئيس المنظمة ميلودي من جديد وكلّفه بشراء السلاح، وأثناء عودة هذا الأخير استلم ببسكرة مبلغا ماليا (مليوني فرنك

(1)- بوبكر حفظ الله، **التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954م-1962م)**، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص131.

(*): تركيب مكتب المغرب العربي: الحبيب بورقيبة والطيب سليم (من تونس)، علال الفاسي ومحمد بن عبدون (المغرب)، محمد خيضر والشاذلي مكي (من الجزائر) أحمد السويعي، بشير السعداوي، طاهر الزاوي، عمر الغويلي والفيتوري السويحلي (من ليبيا)، ينظر: أحمد بشيري، **الثورة الجزائرية والجامعة العربية**، ط2، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2005، ص54.

(2)- **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية 1962م-1954م، الجهة الشرقية**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الثورة التحريرية، وزارة المجاهدين، ص36.

بالسنتيم القديم) من السيد عصلمي سلّمه بدوره إلى السيد ميمي بشير المدعو "محمد بلحاج" وكلّفه بالذهاب إلى ليبيا لاقتناء الأسلحة، وعاد ومعه مائة وثلاثة (103) بندقية حرب من نوع استاتي (statti) إيطالية الصنع وأربعة صناديق ذخيرة، نقلت هذه الأسلحة على الجمال إلى منطقة زريبة حامد بين بسكرة وسيدي عقبة، ووضعت تحت تصرّف عبد القادر العمودي وبشير موسى ومحمد بلحاج، ثم سلّمت هذه الكمية من السلاح إلى مصطفى بن بولعيد الذي نقلها بنفسه إلى الأوراسي خلال سنتي 1948م/ 1949م.

إذًا فقد كانت الأسلحة التي جلبت من ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية إحدى المصادر الأساسية لتموين وتسليح الثورة الجزائرية، أما عن طرق نقلها في هذه الفترة فكانت بواسطة الجمال والبغال، وعبر طريقين هما: طريق الجهة الشمالية والطريق الآخر في المناطق الجنوبية، وكانت تلك الأسلحة توضع في مخابئ ومخازن في غدامس بمنطقة زرزاتن (zerzatine) وعين أميناس وكذا "تقرت" على الحدود الجنوبية، إلى جانب مخازن أخرى كمخزن وادي سوف الذي كان ملتقى الشبكات الجنوبية والشمالية، ففيه كانت تتم عمليات تخزين الأسلحة التي كانت تجلب من ليبيا وتونس ثم تباع في الجزائر[1].

ويذكر أحمد محساس[*] وهو من أوائل المسؤولين الذين كانوا مكلّفين بجلب الأسلحة من الخارج أن دور ليبيا في دعم الثورة الجزائرية كان ذا أهّمية كبيرة، إذ لم تكتف ليبيا بتسهيل عملية جمع الأسلحة وإدخالها عبر ترابها إلى الجزائر، بل سارعت للقيام بدور فّعال في هذا المجال، فحسب رئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم يذكر أّنه خلال شهر أكتوبر سنة 1954م كان متواجدًا بمصر والتقى الرئيس المصري جمال عبد الناصر وتناقش حول إمكانية دعم الثورة الجزائرية، وفد فوجئ بما أخبره عبد الناصر عن الاتفاق مع ولي العهد السعودي الأمير فيصل بأن تقوم المملكة العربية بتقديم الأموال الضرورية للثورة الجزائرية لشراء الأسلحة

(1)– محمد ودوع، المرجع السابق، ص316، 317.

(*) أحمد محساس: ولد سنة 1923م في "بودواو" انضم إلى حزب الشعب في بلكور، عضو اللجنة المركزية عام 1946–1947 عين في قيادة التنظيم المسلح، اعتقل عام 1950م وتمكن من الفرار إلى فرنسا عام 1952م، شواك في هيئة تحرير الجزائر الحرة، تعاون مع المصاليين لكنّه تخلى عنهم غداة الثورة، عمل عضوا في فدرالية فرنسا لجبهة التحرير، التحق بالقاهرة سنة 1955م وأصبح مسؤولا سياسيا عسكريا بالمنطقة الشرقية (تونس وليبيا)، عارض قرارات مؤتمر الصومام، أصبح مديرا لصندوق الملكية العقارية الزراعي سنة 1962م، ثم مديرا للديوان الوطني للإصلاح الزراعي فوزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي (1963م–1966م) أيّد انقلاب العقيد بومدين ومجلس الثورة، ثم انفصل عن بومدين ولجأ إلى فرنسا 1966م،: محمد حربي، المرجع السابق، ص189.

والعتاد وأن يقوم رجال المخابرات والجيش المصري بشراء تلك الأسلحة وإيصالها إلى الحدود الليبية على أن يتم شحنها بعد ذلك عبر التراب الليبي إلى الحدود الجزائرية ليستلمها ممثلو الثورة[1].

ويجدر بالذكر أن الملك إدريس السنوسي قد أبدى استعداداً كبيرا لدعم الثورة دون شروط رغم الخطورة والصعوبات التي تشكلها القوات الأجنبية المنتشرة على طول البلاد خاصة البريطانية منها، إذ كانت متواجدة في أغلب القطاعات الحكومية خاصة شرطة ولاية طرابلس، إضافة إلى تمركز القوات الفرنسية في القسم الجنوبي من ليبيا .

طرق ووسائل نقل الأسلحة:

كانت عمليات نقل الأسلحة إلى الجزائر تتم عبر طريقين أساسيين بحرا أو برا.

1- الطريق البحري:

كانت أول شحنة نقل أسلحة بواسطة اليخت "دينا"(*)، ثم تلت ذلك عمليتان في شهر فيفري 1955م حيث كانتا أكثر أهمية لتتلوها شحنة أخرى على متن سفينة مصرية حربية هي فجر البحار [2]، وقد رست الشحنة الأخيرة بميناء طرابلس، ثم قام الضباط الليبيون بإفراغ الحمولة التي تم نقلها بعد ذلك إلى المخازن ليستلمها ممثلو الثورة الجزائرية، وتم نقل الأسلحة بعد ذلك إلى الجزائر عبر الصحراء التونسية، كما ذكر رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم، وكان ذلك يتم بسرّية وتحفّظ كبيرين.

وعن عمليات نقل الأسلحة يقول فتحي الذيب في مذكراته أن أحمد بن بلة الذي كان مكلّفا بالجانب العسكري في الوفد الخارجي التقى ببعض المسؤولين المصريين سنة 1954م، وبعض الليبيين المختصين في تهريب الأسلحة من قاعدة العظم البريطاني وكذا معسكرات الجيش البريطاني المنتشرة في مختلف أرجاء ولاية برقة، وكانت الخلاصة أن تم جمع كمية معتبرة من الأسلحة والذخيرة الحربية كدفعة أولى على أن يتم نقلها من برقة إلى شرق الجزائر [3].

---

(1)- محمد ودوع، المرجع السابق، ص318، 319.

(*): اليخت دينا: يخت ملكي وهو ملك لمطلقة الملك حسين الملكة دينا عبد الحميد، ينظر: مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر 1954م في الجزائر**، دراسة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار هومة، الجزائر، 2010، ص186.

(2)- روبير ميرل، **مذكرات أحمد بن بلة**، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، لبنان، د.ت، ص98.

(3)- فتحي الذيب، المصدر السابق، ص59.

كما تم تأمين شحنة أخرى من السلاح أنزلتها سفينة دينا في مارس 1955م إذ تمكن أحمد بن بلة من الحصول على سفينة تجارية لاستخدامها في نقل الأسلحة من مصر إلى ليبيا وعين أحد اليوغسلافيين يدعى "ميلان باتشيش" قائدا لسفينة اليخت دينا[1].

ونظرا للمراقبة الأجنبية خاصة الإنجليزية التي كانت تراقب سواحل ليبيا لاقت تلك الرحلة مخاطر حقيقية ومتاعب جّمة، ما يدل على صعوبة عمليات نقل الأسلحة لولا المساعدات التي كان يقدمها الشعب الليبي للقائمين على هذه المهّمات.

ويذكر أن الباخرة كانت تحتوي على حوالي 21 طنا من الأسلحة المختلفة والذخيرة الحربية، وقد انطلقت من القاهرة إلى طرابلس كمرحلة أولى ودامت حوالي ثمانية أيام، لتصل إلى طرابلس يوم 8 مارس 1955م، حيث شرع في عملية التفريغ وذلك بعد الاتصال بالمناضلين الجزائريين المكلّفين بالمهمة على رأسهم أحمد بن بلة[2].

ثم توالت عمليات أخرى(*) لنقل الأسلحة بعد عملية اليخت دينا من بينها العملية التي نفذتها سفينة حربية مصرية وكما يذكر أحمد بن بلة في مذكراته أن الأمر لم يعد متعلقا ببنادق- موسكوتون – ولكن بالبنادق الرشاشة، والرشاشات ومدافع الهاون والبازوكا، وأسلحة ألمانية الصنع وإنجليزية كانت في معظمها جديدة[3]، وقد كانت عمليات نقل الأسلحة تتعرض لمضايقات رجال المخابرات الأجنبية البريطانية منها والفرنسية (**)، فقد قام قائد الشرطة الليبية "جايلز" بإرسال مجموعة أمنية مشتركة ليبية- بريطانية بقيادة ضابط بريطاني إلى منطقة "غريان" بحجة القيام بمناورات، إلا أن الغاية الحقيقية منها هي التصدي ومراقبة عمليات

(1)- أحمد منصور، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر**، ط2، دار الأصالة ، الخرايسية، الجزائر، 2009، ص107، 108.

(2)- محمد ودوع، المرجع السابق، ص329، 330.

(*): من بين تلك العمليات: عملية الحظ السعيد، ثم الحظ السعيد الثاني وقد تم إنزال هذه الشحنة في ميناء طرابلس يوم 21 فيفري 1956م بإحدى موانئ "زوارة" ليتم نقلها بعد ذلك إلى مخزن التشوين، ينظر: محمد ودوع، المرجع السابق، ص330.

(3)- روبير ميرل، المصدر السابق، ص100.

(**): من بين الشحنات التي تم اكتشافها هي الشحنة الرابعة من الأسلحة الآتية من مصر على متن اليخت "آتوس" التي شحنت ليلة 3 أكتوبر 1956م، وبلغت حمولتها حوالي 60 طنا، وبها أسلحة مختلفة خفيفة ومتوسطة، وكمية كبيرة من الذخيرة، وقد ألقت السلطة الفرنسية القبض عليها في عرض البحر، وكانت آخر محاولة لتسليح المنطقة الغربية عن طريق البحر، عوضت بشراء الأسلحة من إسبانيا بكميات قليلة، ينظر: مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص187.

التهريب، ونتيجة تلك المضايقات تدخل القائد "عبد الحميد بي درنة" الذي أوقف عملية التفتيش التي كادت أن تكشف مخطط نقل الأسلحة(1).

كما قام "عبد الحميد بي درنة" بالسهر شخصيا على سير الأمور على الحدود الليبية التونسية وكثف اتصالاته برؤساء القبائل وحثّهم على تقديم كل المساعدات اللازمة لعمليات نقل وشحن الأسلحة، وإجمالا فإّنه يمكن تحديد الطريق البحري الذي يستخدم لنقل الأسلحة عبر التراب الليبي نحو الجزائر على النحو الآتي:

تنطلق القوافل من الموانئ المصرية من "مرسى مطروح" وميناء الإسكندرية بالقاهرة، ثم تأخذ نحو ميناء برقة أو بنغازي شرق ليبيا ثم ميناء "طرابلس" أو "زوارة" غربا، كما كانت بعض الشحنات الأخرى تتجه نحو بعض الدول الأوروبية كإسبانيا لتتجه بعد ذلك نحو المغرب الأقصى لشحنها نحو الحدود الجزائرية(2).

كما تمت بعض عمليات نقل الأسلحة تحت غطاءات اقتصادية وتجارية باسم شركات ليبية محلية أو باسم شركات أجنبية تجّنبا لأي مضايقات، ومثال ذلك عملية نقل الأسلحة على إحدى البواخر البريطانية من ليبيا إلى المغرب وكانت الأسلحة مخبأة داخل صناديق مع بضاعة اللوز وكانت الحمولة باسم شركة "ميشيل كوتشي وشركاؤه" "Mitchell and co libya" والتي كان يمثلها "علي سعد الشريف" وقدرت حمولتها بحوالي 78 صندوقا، تم نقلها من طرابلس دون حدوث أي مشاكل، لكن عند وصولها إلى ميناء الناضور بالمغرب الأقصى تم اكتشاف سر الحمولة ، ما أثار سخط السلطات المغربية، كما أثر ذلك على سمعة تلك الشركة الأمر الذي أدى بمدير قسم الشحن والملاحة "ج. د جيلمورد" بتوجيه رسالة إنذار إلى ممثل الشركة في ليبيا "علي سعد الشريف" وذلك في نوفمبر 1960م، ويذكر هذا الأخير أن الحكومة المغربية رغم مصادرتها للبضائع إلا أن الأسلحة والذخيرة وصلت إلى ثوار الجزائر(3)، ورغم الخسائر التي تكّبدتها الشركة استمر علي سعد الشريف في نشاطه ودعمه للثورة الجزائرية باعتباره مسؤولا عن الجانب العسكري في نشاط "لجنة جمع التبرعات لصالح الثورة الجزائرية، إذ استمر مستعملا نشاطه التجاري كغطاء لنقل الأسلحة نحو الجزائر.

(1)- فتحي الذيب، المصدر السابق، ص177.

(2)- محمد ودوع، المرجع السابق، ص331.

(3)- المرجع نفسه، ص337.

وهناك عملية أخرى تمت بواسطة الهادي المشيرقي سنة 1961م باسم إحدى الشركات الإيطالية، وقد تم إرسال الحمولة على متن طائرة مروحية من إيطاليا موجهة إلى شركة أبناء المشيرقي وكانت الحمولة تحوي كمية هامة من الذخيرة والعتاد ، وعن هذه العملية التي لم تتم يذكر المشيرقي أن الحمولة لم تستلم وعادت من حيث أتت (إيطاليا) لأن مدير الشركة لم يكن يدري فحوى العملية التي كانت سرًا بين الشركتين الليبية والإيطالية، ويذكر أن المشيرقي كان مهتما جدًا بالقضية الجزائرية وأخذت جل وقته وجهده ولم يتردد في وضع كل إمكانياته المادية من أجل هذا الواجب المقّدس(1)، كما كانت للمشيرقي(*) اتصالات مع عدد من الشركات التي تحترف مهنة بيع الأسلحة، ومثال ذلك اتصالاته مع شركة "أنترناسيول فيرس" التي كان ردها إيجابيا حيث أرسلت موافقتها على إيصال الأسلحة والذخيرة الحربية بأسعار جد مشّجعة .

2- الطريق البري:

هناك طريقين بريين لنقل الأسلحة عبر الأراضي الليبية انطلاقا من المناطق الشرقية لليبيا وصولاً إلى الحدود الجزائرية غربا، وعموما فالطريق الأول هو الواقع شمال ليبيا وكان يبدأ من الحدود الليبية المصرية ببنغازي شرقا ليعبر بعد ذلك كل من خليج سرت، ثم مصراتة فمدينة طرابلس، ثم يتفرع الطريق إلى فرعين فهناك طريق يعبر مدينة "مدنين" بتونس ليقطع الصحراء التونسية حتى يصل الحدود الجزائرية، وأما الفرع الثاني فيتّجه جنوبا نحو مدينة "غدامس" بالحدود الليبية الجزائرية مباشرة(2)، ويبدو أن المرور عبر هذه المسالك إضافة إلى المطلب الأمني فإن هناك عامل آخر هو وجود مخازن للأسلحة عبر هذا المسلك بحيث نجد في بنغازي أول مخزن للأسلحة، ثم سرت وكذا طرابلس وزوارة(**).

(1)–الهادي إبراهيم المشيرقي، ، **قصتي مع ثورة المليون... شهيد،** ط 1، دار الأمة للطباعة والنشر، برج الكيفان، الجزائر ، 2000، ص170.

(*) الهادي إبراهيم المشيرقي: من مواليد طرابلس الغرب يوم الأحد 19 جانفي 1908م، منح الجنسية العثمانية والشهادة بخبشة السلطان عبد الحميد الثاني، له عدّة نشاطات اقتصادية وتجارية ، ناشط في مجال السياحة والفندقة، عضو لجنة إيفاد المجاهدين إلى فلسطين وشراء الأسلحة وجمع التبرعات سنة 1948م، أحد مؤسسي الحزب الوطني وعضو الهيئة السياسية للحزب منذ تأسيسه إلى حين ضّمه للمؤتمر الوطني، سجن أثناء الاحتلال الإيطالي لليبيا، عمل مع مناضلي الجزائر منذ سنة 1947م وحتى اندلاع الثورة، كان عضوا مؤسسا للجنة مساندة الجزائر بطرابلس، كما تولى أمانة صندوق اللجنة لإعانة جيش التحرير الوطني الجزائري، أسندت إليه عدّة أعمال ومهّمات خطيرة منذ اندلاع الثورة وحتى الاستقلال، ألّف كتاب: "مشاهداتي في بلاد الهند"، وكتاب "ليبي في اليابان" وكتاب "ذكريات" ينظر: الهادي إبراهيم المشيرقي،المصدر نفسه، ص5–7.

(2)– محمد ودوع ، المرجع السابق، ص342.

(**)- ينظر الملحق رقم (3).

أما الطريق الثاني فهو الخط الجنوبي حيث يأخذ نفس المسلك انطلاقا من الحدود الشرقية ولكنه يتّجه بعد ذلك جنوبا شاقا اتجاهه وسط الصحراء مرورا بمنطقة "براك" ثم "فزان" ثم "سردولاس" و "غات" ثم "غدامس"، ويبدوا أن هذين الخطين البرّيين كانا أكثر نشاطا وأكثر فعالية من حيث نقل الأسلحة عبر التراب الليبي، وهذا منذ اندلاع الثورة الجزائرية، فابن بلة يذكر أن قطع السلاح التي استخدمت ليلة أول نوفمبر 1954م كانت بنادق إيطالية وصلت إلى الجزائر من ليبيا(1) إذا فإن الخط البري العابر للصحراء الليبية جنوبا أصبح هو الطريق المفضل رغم طوله وشقة مسلكه، لكن وصول القوافل المحمّلة بالأسلحة والذخيرة كان بسلام دون أن يتعرّض لأي عملية إيقاف أو حجز كالتي يتعرّض لها النقل البحري، وقد ازداد نشاط هذا الخط خاصة عندما اشتدّ الخناق على الخط البري الشمالي وذلك بعد إنشاء خطي "شال" و"موريس" وازدادت هذه الجبهة أهمية بالنسبة للعمل العسكري نفسه، فقد حاولت الثورة فتح جبهة لها في الصحراء ردًا على السياسة الفرنسية التي تعتبر أن الصحراء جزء لا يتجزّأ من فرنسا(2).

لقد ظل الخط الجنوبي الرابط بين بنغازي، فزان وغدامس أكثر الطرق حيوية من حيث نقل وعبور القوافل المحملة بالأسلحة، ففي 18 جويلية 1957م عبرت قافلة محملة بالأسلحة تقّدر بحوالي مائة بندقية، حيث قام الجنود الليبيون بأنفسهم بتفريغ الحمولة في برج غدامس وقيل ذلك وصلت المنطقة حوالي 14 شاحنة قادمة من مصر شرقا مرورًا عبر التراب الليبي(3).

كما يجدر ذكر أنّه وحتى لا تكون عمليات نقل السلاح عرضة لأي شبهة أو مشكل فإن الشاحنات الناقلة تكون تابعة أحيانا للحكومة الليبية وأحيانا لبعض الخواص، كشركة عبد الله عابد السنوسي التي سخّرت كل السيارات لنقل الأسلحة انطلاقا من السلوم بمصر إلى طرابلس.

إضافة إلى كل تلك التسهيلات التي قدّمتها الحكومة الليبية من أجل توفير وتمرير الأسلحة للثورة الجزائرية، قامت بوضع مطار بلدة "نالوت" ومطار آخر يقع جنوب فزان- بعد إصلاحها من طرف لجنة حربية مصرية - تحت خدمة جبهة التحرير الوطني، كما وضعت طائرات من نوع "داكوتا" "Dakota" كونها صالحة للتسرب بين الجبال على ارتفاع منخفض فلا

(1)- روبير ميرل، المصدر السابق، ص98.

(2)- محمد ودوع، المرجع السابق، ص347.

(3)- مراد صديقي، **الثورة الجزائرية عمليات التسلح السّرية**، ترجمة: أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص49.

يتمكن الطيران الفرنسي من اكتشافها بواسطة الرادار، وتحمل تلك الطائرات السلاح بعد وصوله إلى الحدود الليبية جوا بواسطة طائرات مصرية، وعن طريق ليبيا فقط تلقت الجبهة السلاح جوا[1].

2-2- ليبيا قاعدة خلفية للثورة الجزائرية:

إضافة إلى مواجهة الثورة الجزائرية للاستعمار الفرنسي على التراب الجزائري، قامت بفتح عدّة جبهات لها خارج الجزائر، وذلك بهدف خلق مشاكل وقلق للقوات الفرنسية، وقد ظلّت وحدات جيش التحرير الوطني الرابطة وراء الحدود مصدر قلق لها، وذلك من خلال العمليات والهجمات العسكرية التي كانت تقوم بها ضدّ مراكز حراسة الحدود التابعة للقوات الفرنسية وهذا ما عرف بمعارك الحدود، وكانت القوات الجزائرية قد فقدت خلال ثلاثة أشهر من بداية سنة 1958م أكثر من خمسين بالمائة من القوات العابرة للحدود الشرقية[2].

وقد كانت ليبيا جبهة ثابتة بالنسبة للثورة الجزائرية في المناطق المجاورة لها، ومن خلال المساعدات المخ تلفة التي كانت تقدّمها الدول المجاورة للجزائر، فإّنها وجدت نفسها طرفا مشاركا بصورة أو بأخرى في الحرب التي تخوضها الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي، وقد جاء فتح جبهة الصحراء لا سيما على الحدود الجزائرية الليبية بهدف تشتيت قوات الاستعمار الفرنسي وكذا تخفيف الضغط الذي كان مضروبا على وحدات جيش التحرير الوطني في الشمال[3].

وقد كانت الحدود الليبية الجزائرية(*) من بين المناطق النشيطة في جبهة الصحراء، وهذا قصد ضرب المصالح الاقتصادية الفرنسية وخاصة شركات البترول التي بدأت تنتشر، وما سهّل العمل هو سهولة تنقل أفراد جيش التحرير الوطني بين ليبيا والجزائر دون مشاكل ولا صعوبات إذ كان هناك تنسيق وتنظيم فيما يخص النشاط العسكري بين مناطق الولاية السادسة وكذا قاعدة جيش التحرير الوطني المتمركزة في الجنوب الليبي، فهناك رسالة أرسلها القائد محمد شعباني في الخامس من شهر نوفمبر 1961م إلى القيادة المكلّفة بالحدود الليبية يخبرهم

(1)- وهيبة سعيدي، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954م-1962م)**، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص79.

(2)- Slimane Chikh, L'Algérie en arme ou les temps des certitudes, offices des publications universitaires, Alger, 1981, p489.

(3)- محمد ودوع، المرجع السابق، ص383.

(*)- ينظر الملحق رقم (4).

من خلالها أن التصميم لا يزال لمتابعة الطريق الثوري الذي رسمه قادة الثورة وسقط من أجله الشهداء حتى تتحقق الأهداف الثورية الوطنية وقد طلب من القيادة المكلّفة بالحدود في ليبيا تزويدهم بالمعلومات التي هم بحاجة إليها إضافة إلى العدّة الحربية[1].

ومباشرة بعد جلاء القوات الفرنسية عن منطقة فزان في 1956 م تطّورت تحّركات وحدات جيش التحرير الوطني المتمركزة بالجنوب الليبي وأصبح أكثر نشاطا، بل أصبحت تقوم بهجومات ضد دوريات الحراسة التابعة للقوات الفرنسية، وقد حدث ذلك خاصة في الفترة التي كان فيها الرائد "ايدير"[2].

وعموما فلقد تأكّد ارتباط نشاط الجزائريين بليبيا بالاهتمام أكثر بتفعيل مهّمة نقل الأسلحة والتموين، وقد أنشأ عبد الحفيظ بوصوف مديرية خاصة بالاتصالات والتسليح تابعة لوزارته أشرف عليها ابن عودة بمساعدة بوزيد عبد المجيد وشلوفي، كما أنشأت عدّة مصالح مرتبطة بالتسليح لقيت كل التسهيلات اللازمة من السلطات الليبية[3] ومن أبرز هذه المصالح نذكر:

– مصلحة المواصلات العامة: تهتم بربط الاتصالات ونقل البريد بين تونس وليبيا والقاهرة خاصة.

– مصلحة التموين والتسليح: تتكفل بمهّمة نقل الأسلحة والمؤونة باختلاف أنواعها وإيصالها إلى جيش التحرير الوطني وأشرف على هذه المصلحة محمد الهادي عرعار.

(1)– محمد ودوع،المرجع السابق، ص384.

(2)– المرجع نفسه، ص386.

(3)– عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص388.

– مصلحة الاتصالات والمخابرات اللاسلكية: أنشأها عبد الحفيظ بوصوف(*) بطرابلس نظرا لأهمية ليبيا في ربط الاتصالات وتزايد نشاط شبكات تهريب الأسلحة وضمّت الاتصالات بالشفرة والاتصالات بالراديو وقد عمل بها مجموعة من المخابرين الجزائريين في مركز خاص عرف بقاعدة ديدوش مراد[1]، وقد واصلت هذه المصالح مهامها الحيوية إلى غاية الاستقلال وكان لها دور هام لإنجاز مهمّة التسليح والتموين على أكمل وجه.

(*) عبد الحفيظ بوصوف: ولد بوصوف عبد الحفيظ أو "السي المبروك" الاسم الثوري له، سنة 1926م بميلة، الشمال القسنطيني، التحق بالمدرسة الفرنسية في سن الثامنة، وواصل دراسته إلى غاية حصوله على الشهادة الابتدائية، انخرط في صفوف حزب الشعب، وأسس عدّة خلايا تضم عددا كبيرا من المناضلين من بينهم لخضر بن طوبال عام 1944م، عمل عند أحد الكولون في غسالة بقسنطينة، كان عضو مجموعة الـ 22التاريخية وعند اندلاع الثورة عيّن نائبا للعربي بن مهيدي في قيادة الولاية الخامسة ، ثم أصبح قائدا لها، انتخب ليكون أحد أعضاء المجلس الوطني للثورة ، عمل على تأسيس جهاز للاتصالات ساهم في تنظيم عمل الثورة، يلقّب بأب المخابرات الجزائرية فهو الذي أسس هذا الجهاز بشكل رسمي ابتداء من سنة 1956م، عام 1957م عيّن بالقاهرة عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، عيّن وزيرا للاتصالات العامة والمواصلات في أول حكومة مؤقّتة جزائرية، توفي في 31 ديسمبر 1979م بالجزائر، ينظر: عبد الكريم حساني، "الغوتي"، **الحرب الخفية، الشبكات الأولى**، ترجمة: خليل أوذاينية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص25.

(1)– محفوظ قداش، **وتحرّرت الجزائر**، ترجمة: العربي بوينون، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 2011، ص232.

خلاصة الفصل:

إذا فقد قدّمت الحكومة الليبية – وبتوصيات من الملك السنوسي – كل التسهيلات والدعم في المجالين السياسي و العسكري الذي تطلّبته الثورة الجزائرية منذ اندلاعها، بداية بتوفير وتمرير الأسلحة للثوار الجزائريين عبر ترابها وتقديم تسهيلات لشحنها وإيصالها، وصولا إلى دعم مواقف الثورة الجزائرية في المحافل الدولية، وإبرازها إقليميا وعالميا من خلال إيصال صوتها ونقل واقع حالها إلى كل حكومات وشعوب العالم، وبذلك تكون ليبيا قد أدّت واجبها العربي والقومي حكومة وشعبا تجاه الجزائر ووقفت موقفا يحسب لها تجاه الشعب الجزائري.

الفصل الثاني:

الدعم الاقتصادي والإعلامي الحكومي الليبي للثورة الجزائرية:

أولا: في المجال الاقتصادي.

1-1- رفض مشاريع البترول الفرنسية في الجزائر.

1-2- المقاطعة الاقتصادية والتضامن الليبي النقابي.

ثانيا: في مجال الإعلام.

2-1- مكتب الدعاية والإعلام بطرابلس.

2-2- إسهامات الصحافة الليبية.

2-3- صوت الجزائر من ليبيا.

2-4- التعبئة الجماهيرية من خلال السينما والفنون.

تمهيد:

وقفت الحكومة الليبية إلى جانب الثورة الجزائرية منذ اندلاعها، وكان موقفها إيجابيا تجاه الشعب الجزائري، فإضافة إلى دعم الثورة في المجالين السياسي والعسكري، كان الدعم الليبي الاقتصادي والإعلامي، ففي مجال الاقتصاد عملت ليبيا على تقديم مساعدات اقتصادية للثورة الجزائرية، كما تبّنت مواقف رافضة لمشاريع البترول الفرنسية في الجزائر وقامت بمقاطعة البضائع الفرنسية إلى جانب تضامن نقاباتها مع الشعب الجزائري، أمّا في مجال الإعلام فقد سخّرت الحكومة الليبية وسائل إعلامها لخدمة ونصرة القضية الجزائرية.

أولا: في المجال الاقتصادي:

1-1- رفض مشاريع البترول الفرنسية في الجزائر:

عقب اختتام مؤتمر طنجة المغاربي والمصادقة على مقرراته التي كانت ميثاق المغرب العربي، وتعهدا بتحرير جميع أجزائه من سيطرة الاحتلال بكل الوسائل التي تملكها الأقطار الثلاثة (المغرب، تونس، والجزائر)، قامت الحكومة التونسية وإحدى الشركات الفرنسية بالمصادقة على اتفاقية تسمح لهذه الأخيرة بأن تمد أنابيب النفط عبر التراب التونسي[1].

وكانت جبهة التحرير الوطني سابقا قد أصدرت بيانات أوضحت من خلالها رفضها لأية اتفاقية مع الاستعمار الفرنسي مهما كان نوعها، وأعلنت أنها ستحارب ذلك[2]، كما أصدرت مذكّرة حول اتفاقية البترول، ووجّهت تلك المذكّرة إلى كل من الحكومة التونسية، وكذلك كل من ليبيا والمغرب، وذكر في هذه المذكّرة أنّ جبهة التحرير الوطني لها الشرف أن تجدد موقفها من قضية استغلال فرنسا لنفط الصحراء – خاصة بعد ادعاءات فرنسا التي مفادها أنّ الصحراء جزء لا يتجزأ من فرنسا – وركّزت الحديث خاصة على مد أنابيب البترول عبر الأراضي التونسية[3]، وطالبت بلدان المغرب العربي بضرورة دعم ثورة الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي بشتى الوسائل، كما قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بمساع لدى الرئيس بورقيبة(*)، ووضّحت له التأثيرات الخطيرة التي ستنجرّ عن ذلك المشروع، وقد كان الاتفاق بين الحكومة التونسية

---

(1)- محمد ودوع، المرجع السابق، ص236.

(2)- جريدة المجاهد، عدد 1958/07/15م، ص1.

(3)- محمد ودوع، المرجع السابق، ص237.

(*) لحبيب بورقيبة: ولد يوم 03 أوت 1903م بمدينة المنستير بتونس، من عائلة قدمت من ليبيا، انضم إلى الحزب الحر الدستوري سنة 1933م، واستقال منه في مارس 1934م، وأسس الحزب الحر الدستوري الجديد، اعتقل مرّات عدّة بسبب نشاطه السياسي، شكّل أول حكومة تونسية بعد الاستقلال في 13 أوت 1956م، ترأّس الجمهورية التونسية جويلية 1957م، مكنته مسؤولياته من فرض آرائه وتوجهاته مانعا المعارضة ورافضا للنقد، في 27 ديسمبر 1974م عُدّل الدستور التونسي حيث منح رئاسة الجمهورية التونسية مدى الحياة. في 7 نوفمبر 1987م قام الوزير الأول زين العابدين بن علي بعزله من السلطة بسبب حالته الصحية، توفي يوم: 6 أفريل 2000م، ينظر: عز الدين معزة، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899م-2000م**، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2010، ص98.

والشركة الفرنسية في الواقع يسجل حق فرنسا في ثروات الجزائر، ويشكّل ذلك عملا مناهضا للشعب الجزائري، واعتبرت ذلك خسارة لمعركة الصحراء الإستراتيجية التي يخوضها.

جاء في المذكّرة أيضا أن حرب الجزائر تجري في آن واحد في الميدان العسكري والاقتصادي، وينبغي تحطيم آمال الفرنسيين فيما يتعلّق بالصحراء، واعتبرت الجبهة مد الأنابيب دفعا للتضامن الأوروبي مع فرنسا في المجال الاقتصادي الذي يؤدي حتما إلى تضامن سياسي وعسكري ودبلوماسي، وكل ذلك سيؤدي إلى إطالة أمد الحرب في الجزائر[1].

وقد كان هذا المشروع قد عرض على ليبيا قبل الحكومة التونسية في أواخر 1957م لكنه قوبل بالرفض حكومة وشعبا، وضحّت ليبيا بالفوائد والأرباح التي كانت ستجنيها من المشروع رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تعيشها.

وجاء تعبير ليبيا عن رفضها بأشكال مختلفة، فقد تناولت الصحف الليبية الموضوع وكتبت جريدة الرائد تحت عنوان "البترول في الجزائر" تقول أنّه عندما كانت الحكومة الليبية تفاوض الشركة الفرنسية حول إنشاء خطوط أنابيب البترول عبر الأراضي الليبية، ثار الشعب الليبي واستعد نوابه وشيوخه في مجلس الأمة لإثارة الموضوع، فسارعت الحكومة الليبية إلى قطع هذه المفاوضات وإبلاغ فرنسا أنّه لا أمل من استئنافها لأنّ ذلك ليس في صالح الثورة الجزائرية التي تعتبرها الحكومة والشعب الليبي قضيتهما على حد سواء[2].

وفي سياق متصل كان الملك إدريس السنوسي وكذا البرلمان الليبي قد رفضا الاتفاقية مؤكدين تمسكهما بقرارات مؤتمر طنجة، نتيجة ذلك بعث كريم بلقاسم باسم جبهة التحرير الوطني برقية إلى السيّد رئيس مجلس الوزراء الليبي "عبد المجيد كعبار" هنّأه من خلالها على وقوف ليبيا إلى جانب الشعب الجزائري واعتبر ذلك دفعا معنويا له لاستكمال كفاحه.

(1)- محمد ودوع، المرجع السابق، ص238.

(2)- المرجع نفسه، ص239.

1-2- المقاطعة الاقتصادية والتضامن الليبي النقابي:

اتّبعت الثورة الجزائرية في كفاحها ضد الاحتلال الفرنسي إستراتيجية مسطرة منذ اندلاعها وهي ما عرفت بالمواجهة الشاملة في مبادئ "بيان أول نوفمبر 1954م"، حيث أشارت إلى ضرورة اتخاذ كل الوسائل المتاحة لمحاربة الاحتلال الفرنسي(1).

وقد طبّقت الثورة هذه الإستراتيجية وخاضت معركة متعددة الأوجه والمظاهر: حربا عسكرية في الداخل، وحربا سياسية في المحافل الإقليمية و الدولية ، وأخرى اقتصادية سعت من خلالها لإضعاف فرنسا في هذا المجال، وعملت على المناداة لتحقيق هذا المطلب في كل الملتقيات والمؤتمرات التي كانت تحضرها أو تعقد من أجلها، ففي الدورة الثامنة لمؤتمر "غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية" المنعقد في العاصمة المصرية "القاهرة" ما بين يومي الثالث والسادس من ديسمبر 1958م طالب ممثل الجزائر فيه وذكّر أن كفاح البلاد العربية ضد الاستعمار كفاح مشترك ولابد أن يعم جميع الميادين الاقتصاديةودعت أشقّاءها للتضامن معها في كفاحها ضد فرنسا في خاصة حربها الاقتصادية(2).

وتأكيدا لذلك أصدر ممثل الحكومة الجزائرية في ليبيا نهاية سنة 1958م بيانا ذكّر فيه بضرورة مقاطعة فرنسا تعبيرا عن دعم الثورة الجزائرية.

وفي غياب مواقف حاسمة من طرف الأنظمة العربية تجاه السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، ظل الشعب الليبي على غرار الشعوب العربية الأخرى يعبر عن مساندته للقضية الجزائرية، وكان يرى أنّه من غير الفائدة – إن كانت السوق العربية مفتوحة للمنتوج الفرنسي وحقول البترول الخام والإمكانيات الاقتصادية العربية تخدم فرنسا – تصفية الحسابات مع الاستعمار (3).

---

(1)- ينظر: **بيان أول نوفمبر**، وزارة المجاهدين "النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954م-1962م، الجزائر، 1979م.

(2)- محمد ودوع، المرجع السابق، ص154.

(3)- المرجع نفسه، ص157.

وقد ظلّت فكرة مقاطعة البضائع الفرنسية تراود الشعوب العربية خاصة لجنة التبرّعات لمساعدة الثورة الجزائرية، حيث كانت ترفع هذا المطلب إلى ممثلي الشعب في المجالس الشعبية، ويذكر هذا الإطار الأديب "مصطفى علي المصراتي" – الذي كان عضوا في البرلمان الليبي أثناء الثورة الجزائرية – أن المطالبة بمقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا كانت مطلبا متكررا لدى الشعب الليبي الذي قام بعدة مظاهرات في المدن الليبية تعبيرا عن مطلبه خاصة بعد الاعتداءات الفرنسية المتكررة على الجنوب الليبي[1].

وفي الفاتح من شهر نوفمبر سنة 1960م، وفي الاحتفال بالذكرى السادسة لاندلاع الثورة الجزائرية، انعقد مؤتمر شعبي في طرابلس، أصدرت خلاله لجنة التبرّعات نداء ُوجِّه إلى الملك ورئيس الحكومة الليبي، وإلى مجلس النواب وكذا إلى عدّة هيئات حكومية ليبية، وجاء في المطلب الخامس من لائحة المؤتمر طلب للحكومة الليبية بقطع جميع علاقاتها مع فرنسا خاصة الاقتصادية[2].

ويبدو أن الموقف الرسمي الليبي من تبني قرار المقاطعة كان محرجا أمام فرنسا، خاصة أن الجنرال "ديغول" هاله أمر المقاطعة وتخوّف من انعكاساته، فأرسل في شهر جانفي 1961م مستشاره "دورباري" لتسليم رسالة خطّية للملك إدريس تضمّنت تبليغ الملك أن فرنسا ستعمل قريبا على إيجاد حل للقضية الجزائرية، وهذا الموقف كان يهدف لتجاوز مخاوف الإضرار بالمصالح الفرنسية، وردًا غير مباشر على سياسة المقاطعة وما يمكن أن تجرّه من انعكاسات على سمعة فرنسا [3].

وإن كانت الحكومة الليبية لم تساند المقاطعة رسميا إلا أّنها عّبرت عن عطفها ودعمها لهذا القرار الشعبي، فقد صرّح وزير الخارجية الليبية لصحيفة المجاهد على هامش مؤتمر الدار البيضاء الإفريقي (جانفي 1961م) قائلا: " أما حركة المقاطعة فقد نظّمتها الهيئات الشعبية

(1)– عواطف عبد الرحمان، **الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية (1954–1962)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985 ص175.

(2)– محمد ودوع ، المرجع السابق، ص157.

(3)– عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص550، 551.

بصفة خاصة ، ولكّنها تلقى تأييدًا من الحكومة التي تعّبر عن رضا الشعب وتتجاوب معه في رغباته وخاصة فيما يتعلّق بقضية الجزائر[1]، وأكّد في مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية في بغداد (فيفري 1961م) أن الشعب الليبي قرر مقاطعة فرنسا اقتصاديا.

باشرت "لجنة التبّرعات لمساعدة الجزائر" العمل تحت اسم "لجنة مقاطعة البضائع الفرنسية" منذ الفاتح جانفي 1961م، حيث أعلن الشعب الليبي بمختلف طبقاته الاجتماعية والمهنية كالعّمال والتّجار ورؤساء النقابات والطلبة والموظفين ورجال الجمارك، مقاطعتهم التامة للبضائع والسفن والطائرات الفرنسية وأعطى تحذيًرا لجميع البواخر والطائرات الأخرى بعدم شحن وتفريغ البضائع الفرنسية وإلاّ فإّنها تتعرّض بدورها للمقاطعة، كما قامت اللجنة بدور إعلامي كبير تحضيرا لموعد بداية المقاطعة، وذلك من أجل حشد جمهور أكبر ونشر الفكرة على نطاق أوسع[2].

ثانيا: في المجال الإعلام:

2-1- مكتب الدعاية والإعلام بطرابلس:

تأسس مكتب الدعاية والإعلام بطرابلس سنة 1957م، ضمن بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا[3]، ويتكّفل بميدان الدعاية والتعريف بالثورة الجزائرية داخل الأقاليم الليبية المختلفة، وكان هذا المكتب يعتمد في البداية على مجهود فردي يقوم به كل من بشير القاضي ومحمد الصالح

(1)- حوار وزير الخارجية الليبي عبد القادر العلام مع صحيفة **المجاهد**، المجاهد: عدد 87(16 جانفي 1961م)، ص3.

(2)- محمد ودوع، المرجع السابق، ص162.

(3)- ضمن البعثة كانت هناك مصلحة تعرف بمصلحة المواصلات والاتصالات اللاسلكية، ومقّرها بإدارة البعثة الجزائرية بطرابلس في شارع 24 ديسمبر ويشتمل على (الشيفرة) والاتصال بالراديو بدون شيفرة، أما فرع المواصلات العامة فكانت مهّمته نقل البريد بين تونس وليبيا والقاهرة، ينظر: محمد الصالح الصديق ، المصدر نفسه ص 136 - 139.

الصديق[*] ، ثم توسّعت مهامه وفتح فروعا له ببرقة وبنغازي، كما تعدّدت مهامه الإعلامية فهو يشرف على الصحافة والإذاعة وتنظيم الحفلات، وإلقاء الخطب بالإضافة إلى مراسلة جريدة المجاهد لتغطية نشاط الثورة بليبيا[1].

2-2- إسهامات الصحافة الليبية:

كانت صحافة الثورة الجزائرية خاصة جريدة المجاهد تصل إلى ليبيا باستمرار، ويتكفّل مكتب الدعاية بتوزيعها، كما بذل مكتب الدعاية والإعلام جهودًا للبحث عن مساحات للنشر واستطاع من خلال مساعيه مع هيئة تحرير جريدة "طرابلس الغرب" أن يكسب تعاطف المشرفين عليها فأصبحت منذ 1958م تخصص صفحة أسبوعية للجزائر تنشر فيها الأخبار العسكرية والتعاليق السياسية وصورًا عن الممارسات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وقصائد شعرية وموضوعات عامة تعرّف الليبيين بأرض الجزائر وتاريخها، كما تقوم الصحيفة يوميا بنشر مستجدّات البلاغات الحربية والبيانات السياسية للثورة [2].

ومثال آخر عن ذلك صحيفة "الليبي" التي كانت تنشر مقالات لصالح القضية الجزائرية فنجدها كتبت مقالات تحريضية وجّهتها إلى نقابات العمّال العرب تدعوهم لتعميم المقاطعة الاقتصادية لفرنسا، كما نشرت مقالا آخر لاذعا للبلدان العربية تحت عنوان "ماذا قدّمت الجامعة العربية للجزائر؟[3]، وعبّرت الصحف الليبية عن دعمها للثورة الجزائرية من خلال التعبئة الجماهيرية المتواصلة لمناصرة الجزائر، وقد وجّهت انتقادات في كثير من الأحيان للموقف الرسمي فشنّت هجوما على الحكومة الليبية بسبب قبولها التفاوض مع شركة فرنسية

(*) محمد الصالح الصديق: تخرّج من جامع الزيتونة بتونس سنة 1951م، خدم الثورة الجزائرية في الميدانين العسكري والسياسي، كتب في ثلاثين صحيفة ومجلة داخل الوطن وخارجه، تولى مسؤولية الدعاية للثورة في ليبيا من 1958م إلى غاية انتهاء الثورة، وكان يقدم كلمة الجزائر من الإذاعة الليبية، أصدر أكثر من أربع وأربعين كتابا في الدين، الأدب، التاريخ والأخلاق، ينظر: محمد الصالح الصديق، **الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 2010، د.ص.**

(1)- عبد الله مقلاتي، **دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص117.

(2)-المرجع نفسه ، ص118.

(3)- جريدة **المجاهد**، العدد 68 (16 ماي 1960م)، ص3، 12.

للتوصل إلى اتفاق تمرير الغاز عبر ليبيا، حيث أعلنت أسبوعية "الزمان" "أن الشعب الليبي لن يسمح بعبور هذه الأنابيب إلا على جثث أفراده"[1].

كما نشرت جريدة الرائد مقالا احتجّت فيه على هذه الخطوة وختمته بقولها "إن مثل هذه المفاوضات – مادامت الجزائر لم تحصل على استقلالها – من شأنها أن تكون ضربة قاسية للوطنيين الجزائريين.

ويظهر من هذه المواقف أن الصحافة الليبية حرصت على إبراز مظاهر المساندة والمؤازرة للثورة الجزائرية، إذ كان رجال الصحافة ومسؤوليها بليبيا على اختلاف صحفهم يتنافسون في خدمة الثورة الجزائرية ، ويرون ذلك مسؤولية لا يحتاجون لأدائها إلى شكر أو تحريض[2].

أما عن الصحفيين الذين خدموا الثورة يذكر على سبيل المثال لا الحصر: محمد فخر الدين، محمد الشاوش ودنف المسلاتي في جريدة (طرابلس الغرب)[3]، وعلي الديب في جريدة (الليبي)، وفاضل المسعودي في جريدة (الميدان)، وعبد القادر بوهروس والأستاذ البوشتي في جريدة (الرائد)، ومحمد عمر الطوشاني في جريدة (فزان)، وأقلام أخرى كثيرة كتبت من أجل الجزائر وثورتها التحريرية .

2-3- صوت الجزائر من ليبيا:

كانت ليبيا مقسّمة إلى ثلاث أقاليم، لكل إقليم إذاعته الخاصة، وقد اهتم المسؤولون الليبيون بمؤازرة القضية الجزائرية وإتاحة المجال للشعب الليبي لمسايرة الكفاح الجزائري، وهذا ما دفع بالملك إدريس السنوسي إلى إعلام مسؤولي جبهة التحرير الوطني بموافقته على إنشاء

(1)- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص118.

(2)- محمد الصالح الصديق، المصدر السابق، ص106.

(3)- المصدر نفسه، ص107.

إذاعة للثورة الجزائرية بطرابلس[1] منذ جوان 1956، وخصصت إذاعتا طرابلس و بنغازي برنامجا لصوت الجزائر يقوم بالدعاية لصالح الثورة الجزائرية.

- صوت الجزائر من طرابلس:

بدأ صوت الجزائر في ليبيا من إذاعة طرابلس سنة 1958م بإشراف بشير القاضي وكان يبثّ مرّة في الأسبوع، وتشمل الحصّة الأنباء العسكرية، والأخبار السياسية إلى جانب البلاغات الرسمية التي تصل من قادة الثورة، كما تذيع كل شهر حديث عن مناسبات مختلفة زيادة على الحصّة الأسبوعية ثم أصبحت الحصّة منذ 1959م تبثّ ثلاث مرّات في الأسبوع، مدّة الحصة الواحدة حوالي نصف ساعة، وكان محمد الصالح الصديق يتكّفل وحده بالتحرير والتعاليق السياسية، ويساعده في الأخبار العسكرية "حسين يامي"، وخلف هذا الأخير "عبد الحفيظ مقران" منذ ديسمبر 1960م لكن لمدّة قصيرة، وقامت هذه الإذاعة بدور إعلامي كبير في تزويد الشعب الليبي بأخبار الثورة الجزائرية وتطوراتها[2].

- صوت الجزائر من بنغازي:

افتتحت إذاعة "صوت الجزائر" من بنغازي سنة 1958م قصد تعميم أخبار الثورة الجزائرية والدعاية لها، بناء على الرغبة التي أبداها سكان الإقليم، إذ أن صوت الجزائر من طرابلس لم يكن يغطي القطر الليبي بأكمله[3]، وكان هذا البث الإذاعي يبث ثلاث مرّات في الأسبوع، ويقوم بتنشيطه عبد الرحمٰن الشريف بمساعدة مناضل ليبي هو"عبد القادر غوقة" وإلى غاية ماي 1962م ثم تعيين الأمين بشيشي مشرفا على البث الإذاعي[4].

وكان لصوت الجزائر من بنغازي كما في طرابلس تأثير عميق على الجمهور الليبي الذي كان يُ ناصر ثورة الجزائر.

(1)-نجاة بيّة، **المصالح الخاصة والتقنية لجبهة وجيش التحرير الوطني (1954م-1962م)**، ط 1، منشورات الحبر، بني مسوس، الجزائر، 2010، ص214.

(2)- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص120.

(3)- عبد القادر نور، **شاهد على ميلاد صوت الجزائر، ذكريات وحقائق**، ط 2، دار هومة، الجزائر، 2008، ص46.

(4)- الأمين بشيشي ، **دور الإعلام في معركة التحرير**، مجلة الثقافة ، عدد خاص ، السنة 19، العدد 104 ، سبتمبر، أكتوبر،1994، ص 62.

2-4- التعبئة الجماهيرية من خلال السينما والفنون:

رغم إمكانيات ليبيا المحدودة من دور السينما إلا أن الأفلام التي كانت تنتجها وزارة الأخبار الجزائرية، كانت ترسل لتبث في طرابلس وبنغازي وبرقة خاصة في أيام الاحتفالات مع الجزائر، وتلقى رواجا يزيد من حماس المواطنين، ففي بنغازي مثلا: عرض في الفاتح من نوفمبر 1959م فيلمان سينمائيان، الأول عن حياة اللاجئين الجزائريين، والثاني عن نشاط جيش التحرير الوطني في ساحة المعركة[1].

كذلك نجد اهتمام المسرح بالثورة الجزائرية، إذ لعب دورًا هامًا في التوعية والتأكيد على واجب التضامن مع الشعب الجزائري، إذ قامت الفرقة الفّنية لجبهة التحرير الوطني بعدّة جولات فّنية إلى ليبيا عرضت خلالها عدّة مسرحيات كمسرحية "الخالدون" سنة 1961م، وقد سخر أصحاب قاعات السينما محلاتهم لهذا النشاط المسرحي الذي لقي تجاوبا شعبيا كبيرًا[2].

إضافة إلى ذلك شارك الأديب الليبي "عبد الله القويري" بعدّة نصوص مسرحية مثّلت بكل من تونس وليبيا، كما أن عددًا من الشباب والطلبة الليبيين ساهموا في خلق مسرح ثوري يعنى بقضايا الثورة الجزائرية وأبعادها، وكانت عروضهم وحفلاتهم الفّنية شكلا من أشكال التضامن مع الجزائر، إذ تعود فوائدها إلى صندوق التضامن مع الجزائر[3].

كذلك نجد مساهمة الفرق الليبية الرياضية، التي أكّدت تضامنها مع القضية الجزائرية كما استقبل الفريق الرياضي لجيش التحرير الوطني في أول زيارة له إلى ليبيا في جانفي 1958م بحفاوة بالغة وتأييد جماهيري واسع، وأجرى المباراة الأولى مع الفريق الوطني الليبي بحضور ممثلي الحكومة وأعضاء مجلس الشيوخ الليبي وأقيمت عدّة حفلات على شرف الفريق بحضور مسؤولي ا لحكومة والقطاع الرياضي ألقيت خلالها خطب تؤّيد وتمجّد الثورة الجزائرية

---

(1)- **المجاهد**، العدد 55 (16 نوفمبر 1959م)، ص4.

(2)- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص122.

(3)- المرجع نفسه، ص122.

كما عبّرت الهيئة الرياضية العليا وممثلو النوادي والفرق الرياضية عن تأييدهم للفريق الجزائري ومساندتهم لقضية بلاده[1].

(1)- محمد الصالح الصديق، المصدر السابق، ص58، 59.

خلاصة الفصل:

وعموما فقد كانت الثورة الجزائرية في أمس الحاجة إلى الدعم في المجالين الاقتصادي والإعلامي، خاصة هذا الأخير الذي يلعب دورًا أساسيا في نقل واقع حال الشعب الجزائري وإيصال صوت الثورة الجزائرية إلى أبعد حد ممكن للتعريف بها إقليميا وعالميا وإبراز حقيقتها ومعرفة أهدافها، وهذا ما عملت ليبيا حكومة وشعبا على تحقيقه من خلال وضع وسائل إعلامها تحت تصّرف الثورة التحريرية وخدّمتها بما يمكن.

الفصل الثالث:

الدعم الشعبي الليبي للثورة الجزائرية.

أولا: نشأة لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر.

ثانيا: نشاط اللجنة في المجال الاقتصادي.

ثالثا: نشاط لجنة جمع التبرعات في المجال الاجتماعي.

رابعا: مساهمة المرأة الليبية في دعم الثورة الجزائرية.

تمهيد:

تباينت مواقف الأنظمة العربية تجاه الثورة الجزائرية، وكان ذلك وفقا لمبادئها السياسية والدبلوماسية وحرصا على مصالحها خاصة الخارجية، فجاءت مواقف البعض مترددة والأخرى متريّثة، وبالمقابل نجد أن مواقف الشعوب العربية كانت عكس ذلك تماما، فالشعوب في مواقفها لا تعترف بالحسابات السياسية ولا المصالح الاقتصادية، ولا تحسب حسابا للعلاقات الدولية، إنّما يوجهها شعورها القومي وحماسها الثوري، إذ أنّها تعتبر أنّ الثورة الجزائرية ثورة عربية، وأنّ لها نفس الانتماء ونفس المصير باعتبار الشعب الجزائري شعبا شقيقا، وأنّ ما يصيبه من نكبات لا يمسّه وحده بل يمس الأمّة العربية، ومن بين تلك الشعوب نجد الشعب الليبي الشقيق الذي هبّ لنصرة إخوانه في الجزائر – رغم ظروفه الصعبة – فكان من السّباقين لدعم كفاح الجزائر لعدّة عوامل لعلّ أبرزها هو حق الجوار، وتلاحم الشعبين بمشاركة الجزائريين إخوانهم الليبيين في الدفاع عن ليبيا ضد الاحتلال الإيطالي من قبل.

أولا: نشأة لجنة جمع التبّرعات لمساعدة الجزائر.

عمل أعيان الشعب الليبي في عدّة مناطق، خاصة منطقة طرابلس منذ اندلاع الثورة الجزائرية، وبعد إجراء اتصالات سّرية مع ممثلي الثورة الجزائرية بليبيا خاصة أحمد بن بلة وبعد أن علموا أنّ الثورة تحتاج إلى مساعدات مادية و إلى الأسلحة، شرع أولئك في اتصالات أولية فيما بينهم ليجمعوا الأموال والتبّرعات في سّرية تامة ويقدمونها إلى أحمد بن بلة، وكانت العملية تتم بسرّية خوفا من وضع السلطات الرسمية في موقف محرج في ظل التواجد الأمريكي والفرنسي في المنطقة[1].

وبعد مرور حوالي سنة ونصف عن اندلاع الثورة الجزائرية عملت العناصر الوطنية في ليبيا على شد انتباه الرأي العام محليا وعربيا بما يجري من أحداث في الجزائر وما يتعّرض له الشعب الجزائري، فكانت مبادرة الحاج الهادي المشيرقي الذي قام بتحرير كلمة في جريدة طرابلس الغرب يحثّ من خلالها الشعب الليبي على مطالبة الحكومة بالسماح له بتقديم مساعدات للجزائر في حدود القانون، لكن هذه الكلمة منعت من النشر من طرف السلطات الليبية[2].

وبعد عدّة محاولات وتحّركات للعناصر الوطنية الليبية خاصة كلمة المشيرقي تحت عنوان "هذا العيد" التي جاءت مع حلول عيد الفطر الموافق ليوم 11 ماي 1956م من أجل القضية الجزائرية، نبه من خلالها إلى معاناة الشعب الجزائري، ورغم وجود هذه الكلمات بين إعلانات المعايدات إلا أّنها لفتت الأنظار وكانت بمثابة إشارة البدء ورخصة لتأييد الثورة الجزائرية في العلن وكسرا لتردد وحذر الجماهير خاصة وأن هذا الأمر لم تكن لترفضه السلطات الليبية.[3]

---

(1)- محمد ودوع ،المرجع السابق، ص92.

(2)-الهادي إبراهيم المشيرقي، المصدر السابق، ص78.

(3)-المصدر نفسه، ص94.

وكان لهذه الكلمة أثر بالغ في تحريك الأعضاء الأوائل الذين كانوا ينشطون سرا لدعم الثورة الجزائرية، وتم عقد أول اجتماع في بيت الهادي المشيرقي وذلك يوم 18 ماي 1956م ضم عددًا كبيرا من الليبيين المتحمسين لدعم الثورة يذكر منهم: سعد علي الشريف، الهادي المشيرقي، عمر طلوبة، محمد بن الطاهر، جميل المبروك وعبد الله بوقبطة... [1]

تواصل العمل واستمرت الاجتماعات وتم الإعلان عن اسم اللجنة التي تم تأسيسها والمكلّفة بمهام نشاطات الأعضاء، وتم تعيين الأعضاء المكونين لها، ثم انبثقت عنها لجنة فرعية مالية، وقد تم تسمية هذه اللجنة بـ " لجنة جمع التبّرعات لجيش التحرير الجزائري" وشرعت في ممارسة أعمالها في جمع التبّرعات و القيام بأعمال إعلامية لصالح الثورة الجزائرية، وتم تكوين صندوق مالي خاص بتلك التبّرعات، كان أمينه العام هو الهادي المشيرقي، يساعده في تنشيط عمل اللجنة أعضاء آخرون هم: جميل المبروك، الهادي شنشن سعد على الشريف وعين أحمد راسم باكير رئيسا لمكتب جمع التبّرعات[2]، وكانت هناك اتصالات بن اللجنة ومختلف شرائح المجتمع الاجتماعية، وفّوضت أعضاءها للاتصال بالمسؤوليين بالسلطات الليبية للسماح لهم بممارسة نشاطهم[3].

وقد كانت هذه اللجنة النواة الأولى لميلاد فكرة مشروع عمل وطني قام به الشعب الليبي دعما للثورة الجزائرية واستمّر ذلك العمل إلى غاية استقلال الجزائر، إذ أصبحت اللجنة تنشط تحت اسم " الهلال الأحمر الجزائري" لتعرف فيما بعد باسم " لجنة نصرة الثورة الجزائرية " التي ضّمت العديد من المتطّوعين، ونقل نشاطها إلى مكتب سعد علي الشريف بـ " شارع البيضاء" لكّنه لم يلب حاجيات نشاط اللجنة، لذلك نقل مكتب اللجنة إلى "عمارة الأوقاف" بـ "باب الحّرية"، وفي هذا المقر انبثقت هيئة جديدة باسم جديد اتّحدت مع الأولى في الأهداف، الوسائل والغايات وحملت الهيئة الجديدة اسم " لجنة جمع التبّرعات لمساعدة الجزائر" وتعززت بأعضاء

(1)– الهادي ابراهيم المشيرقي،المصدر السابق، ص102.

(2)–المصدر نفسه، ص103.

(3)– محمد ودوع، المرجع السابق، ص100.

جدد من بينهم: محمود عبد السلام صبحي رئيسا، مختار ناصف مسؤولا إداريا، محمود بن طاهر، عمر طولبة، وأحميدة الحاجي، إضافة إلى بعض الأعضاء من اللجنة القديمة وهم: سعد الشريف، يوسف الغزابي، الهادي المشيرقي، يوسف سليمان مادي وأحمد راسم باكير وواصلت نشاطها بالتنسيق مع مكتب جبهة التحرير الوطني بطرابلس الذي تأسس في جوان 1957م .

ثانيا: نشاط اللجنة في المجال الاقتصادي:

عملت لجنة جمع التبّرعات على تنظيم حملات للتبّرعات على مدار السنة بواسطة لجانها الفرعية من خلال إقامة أسابيع جزائرية والتي كانت تستمّر في الواقع أكثر من شهر [(1)] وشرعت اللجان الفرعية في جمع الأموال والمساعدات التي يقّدمها الشعب، كما فرضت رسوم إضافية على المقاهي والمركبات، وإقامة الحفلات الخيرية والنشاطات الرياضية والسينمائية، كما خصص العاملون في مختلف المؤسسات والمصالح الحكومية دخل يوم من مردّباتهم لصالح الجزائر [(2)].

وقد انقسمت المساعدات الاقتصادية إلى نوعين هما: مساعدات نقدية وأخرى عينية، أما المساعدات النقدية[(*)] على شكل أموال وصكوك بريدية عملت المصارف على تسهيل إجراءاتها وكانت ثمنا لجلود الأضاحي، وزكاة الزيت والحبوب، إضافة إلى زكاة الفطر، وزكاة العامة وما جمع من تبّرعات خلال أسبوع الجزائر، زيادة إلى دخل تذاكر الحفلات والنشاطات الرياضية تبّرعات الأشخاص والهيئات والمصالح الحكومية والجاليات الأجنبية والمزادات العلنية التي عقدت بيع صور الشهداء وأشياء متبّرع بها لصالح الجزائر.

(1)- محمد الصالح الصديق ، **رحلة في أعماق الثورة مع العقيد إعزورن محمد (بريروش) ، مواقف شهادات ، ذكريات ، خواطر** ، دار هومة ، الجزائر ، 2009 ص 126.

(2)- بسمة خليفة أبولسين، **الليبيون والثورة الجزائرية، دراسة جهود لجنة جمع التبّرعات لمساعدة الجزائر في إقليم ولاية طرابلس الغرب (1954-1962)** ، دار الرائد للكتاب الجزائر، 2010، ص95.

(*)- ينظر الملحق رقم(5).

أما المساعدات العينية(**) فشملت الحلي الذهبية والفضّية، الملابس، الأغطية، الأحذية ووسائل النقل والأجهزة الإلكترونية.

وقد بدأ نشاط اللجنة الاقتصادي منذ سنة 1956م، إذ طبعت تذاكر وإيصالات خاصة بحملات التبّرع لصالح الجزائر، وسلّمت إيصالات الجلود للمسؤولين بلجانها الفرعية في كل المناطق الغربية والوسطى والشرقية من ولاية طرابلس الغرب، بلغ عددها مائتين وسبعا وتسعين ألفا وخمسمائة إيصال (297500) من فئة "50" الخمسين قرشا للماعز والضأن، والجنيه الواحد للإبل والبقر[1].

ويلاحظ أنّ هناك زيادة معتبرة في قيمة التبّرعات بنوعيها النقدية والعينية.

إضافة إلى ذلك نجد تبّرعات شباب النوادي الرياضية الذين أقاموا مباريات ودّية في كل من كرة القدم والسلّة، التنس، الملاكمة وسباق الدّراجات ما بين الأندية الرياضية الليبية والعربية وحتى الأجنبية خصص ريعها لصالح الثورة الجزائرية، وجرت بعض المباريات بحضور الشخصيات السياسية كالأمين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونة، الذي شاهد المباراة التي جرت بين الفريق الجزائري وفريقي الأهلي والظهرة الليبيين رفقة عبد المجيد كعبار رئيس الوزراء الليبي ووزير الخارجية آنذاك، وتبّرع يوسف مادي في تلك المباراة بكأس ثمين للفريق الفائز، سلّمه للفريق الجزائري الفائز عبد العزيز الزقلعي أحد أعضاء اللجنة[2].

كما جعلت اللجنة سعر تذاكر الدخول إلى الملعب البلدي مناسبا ورمزيا، وعلى درجات فباعت التذاكر حسب المقاعد "10-15" قرش العشرة وخمسة عشر قرشا للمقاعد العادية وللمدّرجات "25" خمسة وعشرين قرشا، والخمسون قرشا للمقاعد الرخامية.

كما نجد مشاركة شركات ولاية طرابلس ومؤسساتها في الدعم الاقتصادي للثورة الجزائرية ففي عام 1956م-1957م قدّمت مبلغا قدره 4772.74 جنيه ليبي " أربعة آلاف وسبعمائة

(**)- ينظر الملحق رقم (6).

(1)- بسمة خليفة أبولسين، المرجع السابق، ص96.

(2)-المرجع نفسه، ص106.

واثنان وسبعون جنيه ليبيا وأربعة وسبعون قرشا، وقدّرت المبالغ المالية المتحصل عليها في عام 1960م-1961م بـ: 16.388.61 جنيه ليبي "ستة عشر ألفا وثلاثمائة وثمانية وثمانين جنيه ليبيا وواحدًا وستين قرشا، وفي عام 1962م: 2575.11 جنيه ليبيا "ألفين وخمسمائة وخمسة وسبعين جنيه ليبيا وأحد عشر قرشا .

ثالثا: نشاط لجنة جمع التبّرعات في المجال الاجتماعي.

عملت لجنة جمع التبّرعات على تقديم كل المساعدات الضرورية للثورة الجزائرية خاصة في المجال الاجتماعي، ونظرا لتفاقم أوضاع اللاجئين الجزائريين وجّه الهلال الأحمر الجزائري نداء إلى الأمة العربية ذكرها بضعف الإمكانيات التي يمتلكها للقيام بأعباء اللاجئين المتزايدة، وناشدها بمساعدة الشعب الجزائري، كما طلب من الهيئات والمنظّمات الخيرية أن تقدّم دعمها[1].

وكانت استجابة الشعب الليبي سريعة، فرغم قلّة عدد اللاجئين إلى ليبيا[2] إلاّ أّنهم لاقوا كل الترحاب والمساعدات الضرورية، ومن بين المظاهر الإنسانية التي مّيزت الدعم الليبي الاجتماعي للثورة الجزائرية فكرة كفالة أبناء الجزائريين ورعايتهم، فقد قامت "لجنة نصرة الثورة الجزائرية" -كما جاء في أحد تقاريرها- في سنة 1957م بتقديم طلب إيواء مجموعة من أبناء المجاهدين، وبدأت أفواج الأطفال منذ ذلك التاريخ تأتي إلى ليبيا، وكانت الأفواج الأولى تتوزّع على العائلات الليبية، بحيث كانت العائلات تحاول توفير جو عائلي للأطفال لا يختلف عن جو أسرته الحقيقية ، كما أبدى بعض المحسنين من ليبيا استعدادهم لكفالة أطفال وإيوائهم في مدارس داخلية خاصة على نفقتهم "كمدرسة البدري" و "مدرسة جميلة بوحيرد" و "مدرسة عميروش"، وقد بلغ مجموع الأطفال الذين احتضنتهم ليبيا ما يزيد عن خمسمائة (500) طفل وطفلة[3].

---

(1)- محمد ودوع، المرجع السابق، ص135.

(2)- عبد الله مقلاتي، **دور المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص66.

(3)- محمد الصالح الصديق، المصدر السابق، ص220.

وقد كانت تلك المدارس موزعة على عدة مناطق ففي ولاية "طرابلس الغرب" كانت هناك ثلاث مدارس من بينها المدرسة التي أقامها "يوسف مادي" الذي يعتبر من أبرز الليبيين الذين قدّموا مساعدات للثورة، حيث تقدّم بطلب إلى رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس وطلب رعاية عدد من الأطفال الجزائريين، فكان له ذلك وبدأت المدرسة المخصّصة لرعاية أبناء الجزائريين سنة 1958م بعشرة أطفال ليرتفع عددهم لاحقا إلى 210 طفلا[1].

وقام كذلك السيّد أبو بكر البدري بإنشاء مشروع خيري لفائدة أبناء الجزائر وتمثل في المشروع في إيواء 50 طفلا بمدرسة "جامع البدري" سنة 1959م، وذلك بالتعاون مع مكتب حكومة الجزائر المؤقتة بطرابلس، وحصل الاتفاق على أن يتولى البدري تجهيز المدرسة بالمرافق الضرورية العامة، أما مكتب الحكومة الجزائرية المؤقتة فمهامه الإشراف المباشر على الأطفال[2].

وقد كان التلاميذ المتمدرسون في ليبيا على مختلف المستويات منهم طلبة جامعيون يدرسون في الجامعة الليبية والجامعة السنوسية، وأما البقية فكانوا تلاميذ ابتدائيات ومتوسطات.

وتجدر الإشارة بخصوص قضية كفالة أبناء الجزائريين أنّ الملك السنوسي قام بكفالة طفلة اسمها "عقيلة" وعاملها كابنة له، وسمّاها "سليمى" تزوّجت فيما بعد شخصية مرموقة في مصر يدعى هشام أحمد رضوان[3].

كما عملت اللجنة على توفير وتقديم البرامج الترفيهية لأبناء الجزائريين، حيث اتصلت بالهيئة الرياضية العليا بغية تهيّئة كل الميادين الرياضية التابعة للهيئة لاستعمالها يومي الأحد والأربعاء من كل أسبوع طيلة فصل الصيف للتدريب الرياضي لأبناء الجزائريين، كما كّونت اللجنة فريقا لكرة القدم من أبناء الشهداء، وكلّفت لطفي ضوء من الجمعيات الخيرية التابعة لنظارة الداخلية بالنيابة عنه ليكون مسؤولا عن الفريق أمام رئيس إتحاد كرة القدم، كما خصّصت

---

(1)- محمد ودوع ،المرجع السابق، ص137.

(2)- المرجع نفسه، ص138.

(3)- محمد الصالح الصديق، المصدر السابق، ص228.

مبلغا بقيمة "100" جنيه ليبي للترفيه عن أبناء الجزائريين، وفتحت الأندية أبوابها لتدريب ذوي المواهب وإدماجهم ضمن المؤسسات الإقليمية، وقامت اللجنة بإعداد تقارير للمصاريف الاجتماعية التي أنفقت على أبناء الجزائريين .

رابعا: مساهمة المرأة الليبية في دعم الثورة الجزائرية:

لعبت المرأة الليبية دورا فّعالا في دعم الثورة الجزائرية على أصعدة مختلفة، فقد عملت على تقديم ما بوسعها من خلال أسابيع الجزائر التي كانت تقام بليبيا[1]، إذ كانت تخرج لعقد حفلات نسائية في مختلف الأماكن – بالرغم من أن الشعب الليبي شعب محافظ ومتمسّك بالتقاليد– وتلقي خطبا حماسية لتأييد المرأة الجزائرية في كفاحها التحرري.

كما أن بعض فتيات الجزائر كن يحضرن تلك الحفلات النسوية ليشاركن أخواتهن الليبيات بكلمات يكشفن فيها عن دور المرأة الجزائرية ومعاناتها، وما يلاقيه شعبها على أيدي المستعمرين الفرنسيين من جرائم وفظائع، كما قامت النساء الليبيات بالتبّرع بالمال والحلي الذهبية والفضّية لصالح الثورة الجزائرية ، وتبرز في ميدان الدعاية للثورة الجزائرية بطرابلس الغرب الآنسة بهيجة الهادي المشيرقي ابنة الهادي إبراهيم المشيرقي التي دفعها حماس الشباب وغيرته، فحملت القلم سلاحا فّعالا لتوعية أخواتها الليبيات[*] ودفعهن للمزيد من العطاء من خلال مشاركتها في صفحات الجرائد، وعبر الإذاعات العربية، كما تذكر السّيدة المشيرقي[**] زوجة الهادي المشيرقي التي سارت على نفس دربه، وقّمت بيتها كاملا للمناضلات الجزائريات، وللضيوف المجاهدين، وشاركت زوجها في أخطر المهّمات التي كلّف بها خاصة في قلب أوروبا حيث عصابات اليد الحمراء والتنظيمات الفرنسية الدموية المعادية للجزائر[2]

(1)–مريم صغير، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية (1955–1962)، ط 1 ، دار السبيل للنشر، بن عكنون، الجزائر ، 2009، ص 106.

(*)– ينظر الملحق رقم (07).

(**)– ينظر الملحق (08).

(2)–الهادي إبراهيم المشيرقي ، المصدر السابق ، ص 266.

خلاصة الفصل:

إجمالا فقد تفاعلت كل شرائح المجتمع الليبي مع تطورات الأحداث داخل الجزائر، وسارعت إلى إنشاء لجان شعبية تشرف على تقديم المساعدات وجمع التبرعات العينية والنقدية الضرورية للثورة الجزائرية ، ونشطت تلك اللجان على مختلف الأصعدة الاقتصادية ، الاجتماعية وحتى الثقافية ، كما كان للمرأة الليبية موقف مدعم ومؤيد لأختها المجاهدة الجزائرية من خلال مساندتها بما تستطيع تقديمه لها حتى تخفف عنها بعض ما تعانيه . كما قدّمت المرأة الليبية خلال أسابيع الجزائر العديد من الصناعات والمنجزات اليدوية وتم عرضها للبيع دعما للثورة الجزائرية، وبذلك يكون موقف المرأة الليبية تجاه ثورة الجزائر وشعبها موقفا إيجابيا مشّرفا.

خاتمة

مجمل القول أن العلاقات الجزائرية الليبية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) قد مثلت صورة ايجابية للتقارب والترابط بين الشعبين الشقيقين الجزائري والليبي - الذين تربطهما عدة عوامل مشتركة كالتاريخ المشترك ووحدة الدين واللغة، وتشابه العادات والتقاليد إلى حد كبير، وما زاد ذلك التقارب هو الإحساس الصادق بمعاناة الشعب الجزائري خصوصا أن الشعب الليبي تعرض لتجربة استعمارية مماثلة مع الاحتلال الإيطالي- والحكومتين الليبية والجزائرية المؤقتة بعد تأسيسها في 19 سبتمبر 1958 خلفا للجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة إثر مؤتمر الصومام 1956.

أن الدعم الليبي كان مزيجا بين الرسمي والشعبي، إذ لا نكاد نميز في بعض المواقف بين الأول والثاني، فالحكومة الليبية كانت مرتبطة ومتماشية وتطلعات شعبها باستثناء تخوفها من الجهر بدعمها للجزائر في البداية، نظرا للمضايقات والضغوط التي يشكلها التواجد الأمريكي، الإنجليزي والفرنسي بالمنطقة.

أن الدعم الذي قدمه الملك إدريس السنوسي وأعضاء الحكومة كان نابعا من إيمانهم بضرورة نصرة ودعم إخوانهم في مواجهة المحتل الفرنسي.

أن الموقف الليبي تطور بشكل ايجابي بالتوازي مع المراحل التي مرت بها الثورة الجزائرية، فلم تؤثر الاهتمامات القطرية أو المطامح الوطنية على الموقف التضامني الليبي مقارنة بما حدث مع الجارتين تونس والمغرب اللتين قدمتا العون للثورة الجزائرية في البداية لكنه لم يتواصل على نفس الوتيرة بل تراجع بسبب قرار الأطراف الرسمية بعدم رهن مصيرهم بالثورة الجزائرية وتنامي حدة المصالح القطرية، فظهرت في الأفق خلافات خاصة حول موضوع الحدود.

استثمرت الثورة الجزائرية التضامن الرسمي والشعبي الليبي في دعم مسارها داخليا وخارجيا، وكسب التأييد في المحافل الدولية وإيصال صوت وصورة الجزائر إلى أبعد مدى.

الملاحق

الملحق رقم(1): صورة الملك إدريس السنوسي ملك ليبيا(1951- 1969).

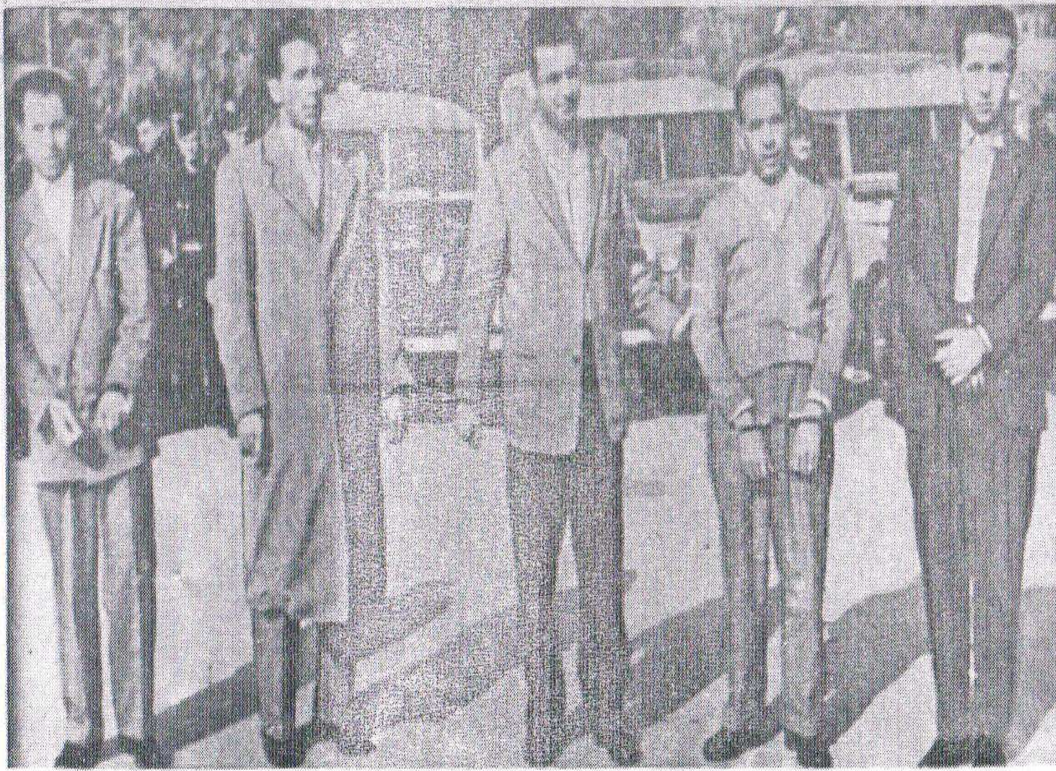


المرجع: صحيفة السوسنة الأردنية، متاحة على الرابط الإلكتروني:

http //:assawsana.com/portal/pages.php?newsid=16961 تمت الزيارة يوم: 2014/05/18

. الساعة 23:00.

الملحق رقم (02): صورة لقادة الثورة الخمسة المختطفين في حادثة الطائرة.



من اليمين إلى اليسار:
أحمد بن بلة - محمد خيضر - حسين آيت أحمد - محمد بوضياف - مصطفى الأشرف.

المرجع : الهادي إبراهيم المشيرقي، قصتي مع ثورة المليون.... شهيد، مصدر سابق. د ص.

الملحق رقم (03): قائمة شحنات الأسلحة التي وصلت "زوارة " بتاريخ: 1957/08/23. و : 1957/08/11 على التوالي.

عدد الصناديق	النوع	الإجمالي
25	رشاشات ألمانية متوسطة الحجم	بها 125 رشاشة
30	رشاشات ألمانية خفيفة الحجم	بها 150 رشاشة
38	رشاشة ألمانية صغيرة الحجم	بها 760 رشاشة
150	بنادق ألمانية عيار 7.92 ملم	بها 1500 بندقية
1	آلات تركب على البندقية الإنجليزية أتوجا	بها 10 قطع
600	ذخيرة ألمانية عيار 7.92 ملم	بها 1500300 طلقة
347	ذخيرة ألمانية عيار 9 ملم	بها 1021360 طلقة
200	قنابل يدوية ألمانية	بها 5000 قنبلة
34	قنابل انفجرية– تطلق بواسطة بنادق	بها 400 قنبلة
5	مواسير شريط التعمير	بها 115 قطعة شريط
26 شنطة	قطع غيار وآلات تنظيف	—
5	مواسير شريط	بها 115 قطعة شريط
2	قانيش جلدية	بها 80 عزنة للرشاشات وعدد كبير من حبال التنظيف

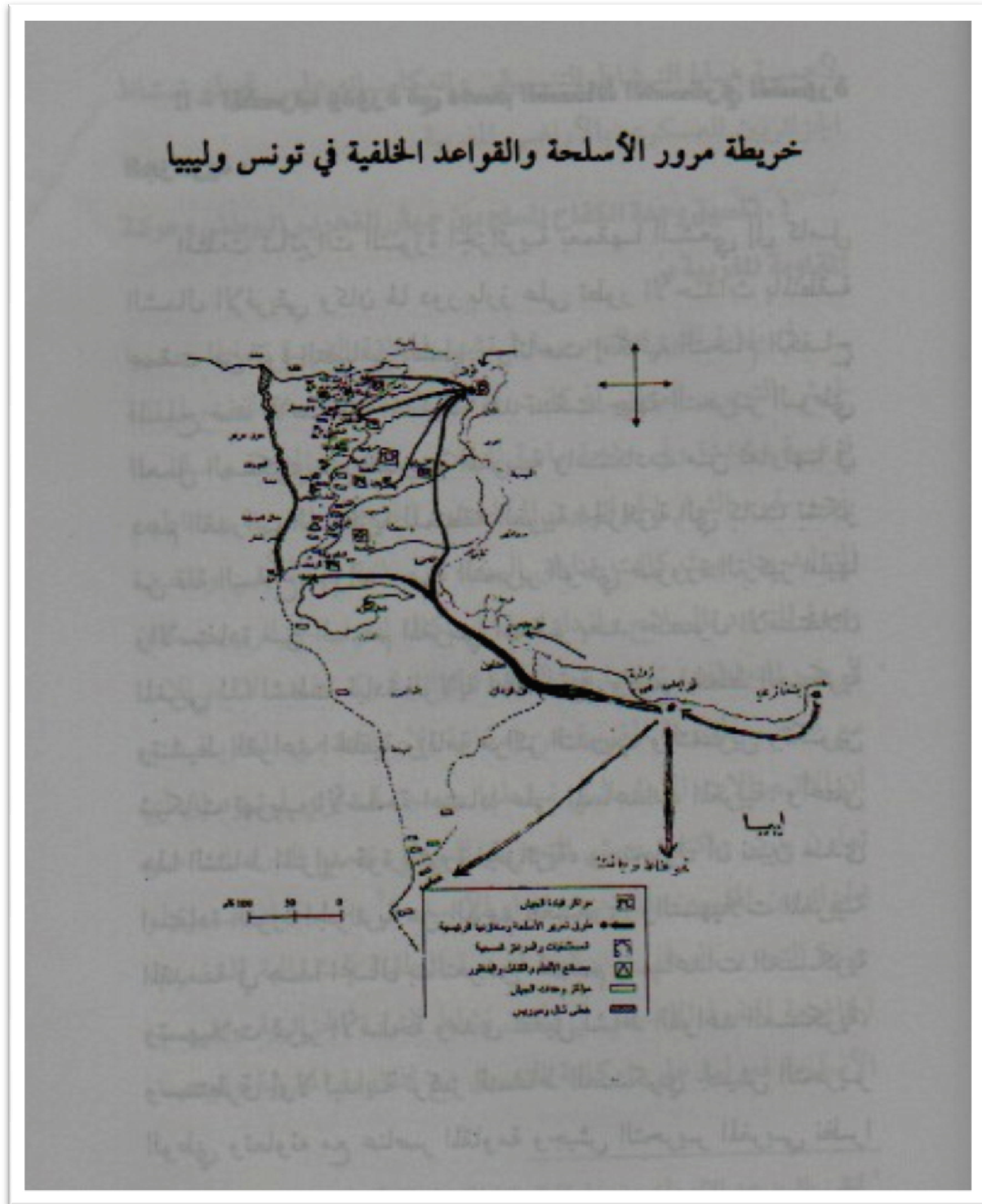
العملية العسكرية رقم 7، 1957/8/23م، م/المشرقي، م/السياسية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

عدد الصناديق	النوع	الإجمالي
25	مدافع هاون كبير الحجم	بها 25 مدفع
149	بنادق ألمانية عيار 7.92 ملم	بها 1490 بندقية
38	رشاشات ألمانية عيار 9 ملم	بها 740 رشاشة
25	رشاشة ألمانية عيار م س/43	بها 125 رشاشة
30	رشاشة ألمانية عيار 7.92ملم	بها 150 رشاشة
1834	قنابل لمدافع الهاون كبيرة الحجم	بها 5503 قنبلة

العملية العسكرية رقم 68، 1957/8/11م، م/المشرقي، م/السياسية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

المرجع: بسمة خليفة أبو لسين ، الليبيون والثورة الجزائرية ، مرجع سابق، ص 140،141.

الملحق رقم (04): خريطة توضح مرور الأسلحة والقواعد الخلفية في تونس و ليبيا.



المرجع: عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي و إفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج 1، مرجع سابق، ص 303.

الملحق رقم (05): جداول إحصائية لتبرعات زكاة الفطر، أسبوع الجزائر، زكاة الحبوب، زكاة الزيت، الزكاة العامة من عام 1956–1962.

وفيما يلي الجداول الإحصائية لتبرعات زكاة الفطر، زكاة أسبوع الجزائر، زكاة الحبوب، زكاة الزيت، الزكاة العامة، من عام 1956 - 1962م

المنطقة	زكاة الفطر	أسبوع الجزائر	الزكاة العامة	زكاة الحبوب		زكاة الزيت	
				كمية التبرع	قيمة التبرع	كمية التبرع	قيمة التبرع
سوق الجمعة	1178.970ج.ل	2.185.580ج.ل	–	[illegible] 14 قمح 2	90.000ج.ل	-	257.390ج.ل
تاجوراء	153.250ج.ل	1.253.320ج.ل	–	[illegible] 26	52.680ج.ل	–	150.000ج.ل
العزيزية/السواني	18.930ج.ل	353.250ج.ل	–	–	–	20 لترا	3.4000ج.ل
قصر غشير	–	151.400ج.ل	–	–	–	–	–
القره بوللي	–	121.029ج.ل	–	–	–	72 لترا	120.286ج.ل
مسلاتة	–	2.498.025ج.ل	1.074.190ج.ل	كمية من الشعير	55.000ج.ل		–
زليتن	206.170ج.ل	639.650ج.ل	–	20 مرطة شعير	20.270ج.ل	193 لترات	17.660ج.ل
الخمس/قصر خيار	–	759.690ج.ل	42.500ج.ل	–	–	1313 لترا	232.590ج.ل
سرت	–	839.939ج.ل	–	–	–	–	–
ترهونة	–	700.390ج.ل	-	29 مرطة شعير وقمح	7.250ج.ل	522 2/4 لترا	168.000ج.ل
بني وليد	–	465.347ج.ل	–	–	–	–	–
القبيبات	–	514.351ج.ل	-	31 مرطة شعير وقمح	74.431ج.ل	–	122.078ج.ل
الزاوية الغربية	65.050ج.ل	1.635.730ج.ل	–	30 مرطة شعير	6.375ج.ل	–	–
زوارة	44.255ج.ل	898.040ج.ل	40.000ج.ل	50 مرطة شعير	86.056ج.ل	–	–
الجميل	–	169.930ج.ل	–	86 مرطة شعير	86.105ج.ل	–	20.276ج.ل
رقدالين/زلطن	–	125.509ج.ل	–	45 مرطة شعير	75.310ج.ل	–	5.000ج.ل
صبراتة	4000ج.ل	209.403ج.ل	–	–	–	50 لترا	40.080ج.ل
صرمان	–	297.606ج.ل	–	–	–	125 لترا	22.500ج.ل
الزهراء/الماية	35.023ج.ل	131.360ج.ل	–	–	–	–	–
مزدة/العباد	114.230ج.ل	559.913ج.ل	85.000ج.ل	–	–	98 لترا	40.79ج.ل
العجيلات	–	222.600ج.ل	–	4.5 مرطة شعير	0.806 قرش	–	–
غريان/أزوية	–	874.424ج.ل	14.000ج.ل	36.5 مرطة شعير	10.960ج.ل	..	86.450ج.ل
يفرن	–	689.505ج.ل	–	290 مرطة شعير وقمح	140.739ج.ل	17 لترا	36.750ج.ل
جادو	–	641.040ج.ل	–	–	–	–	3.150ج.ل
نالوت	–	203.100ج.ل	–	–	–	–	–
تيجي	–	80.000ج.ل	–	–	–	–	–
الحوش	–	97.050ج.ل	–	20مرطة شعير	46.700ج.ت	–	–
غدامس	–	133.600ج.ل	–	–	–	–	–
درج	–	107.630ج.ل	–	–	–	–	–
الرجبان	–	–	–	كمية من الشعير	12.500ج.ل	–	–
الرياينة	–	–	–	37 ك حبوب/161ك شعير	76.700ج.ل	–	–
الزنتان	–	–	–	–	–	19 لترا	2.585ج.ل

كشف تبرعات مناطق ولاية طرابلس الغرب من عام 1956م – 1962م، 1962/10/14م، م/الاقتصادية، دار المخطوطات التاريخية، السرايا الحمراء

المرجع: بسمة أبولسين خليفة ، الليبيون والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 101،100.

الملحق رقم (06): تبرعات عينية لسنة (1959-1960).

التاريخ	جهة التبرع	نوع التبرع به
1959/4/30	تاجوراء	بحارة – خاتم ذهب 4 ساعات
1959/5/30	الخمس	3.170 جرام من الفضة – 21 خاتم ذهب – خاتم فضة – بحارة محمدية نسائية
1959/5/30	طرابلس وضواحيها	700 قنطار من الملابس "جديدة 6 – مستعملة"
1959/5/30	القصيبات	23 قطعة فضية "دبلج – سوار – خاتم" مقطع قماش جديد – 10 رداد صوف
1959/9/15	مصراتة	خمسة رزم ملابس – ادوات طبية
1959/10/15	ترهونة	ساعة يد – خاتم ذهب – 19 متر قماش
1959/10/15	الخم – قصر خيار	590 سوار فضة – خاتم ذهب – 5 ساعات – ملابس
1960/1/1	بني وليد	3 أساور فضة – خاتم ذهب – 5 ساعات – ملابس
1960/4/3	الزاوية الغربية	7 ساعات يد – 9 قطع فضة سوار – 2 سوار ذهب – ملابس
1960/5/8	المقاطعة الشمالية "ترهونة بني وليد"	صندوقين صابون – مقطع قماش – ألبسة مستعملة – 27 غرام فضة
1960/10/15	زوارة	سلسلة ذهب – 7 أساور فضة – 10 خواتم ذهب
1960/10/15	جنزور	سوار فضة – سوار ذهب – قرط ذهب – دبليج مجموعة ملابس
1958/8/15	الفونوباردا ممثل شركة ملابس	200 بطانية
1960/11/21	السنيور حاي غانم	عشرات مقاطع قماش
1961/1/17	د. جراسود و ميكو	أدوية مختلفة
1959/1/20	رئيس كنيسة الجالية الإيطالية	طرد أدوية – مجموعة ملابس
1959/1/25	الجالية الإيطالية	أدوية – ملابس

المرجع: بسمة خليفة أبو لسين، الليبيون والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 234.

الملحق رقم (07): مقال بقلم بهيجة المشيرقي في جريدة طرابلس الغرب.

المرأة نصف المجتمع

واجب الفتاة الطرابلسية ازاء الجزائر

ليس بغائب على كل فتاة طرابلسية انه هناك في جبال الجزائر تدور رحى معركة هائلة يصمد فيها الأبطال الجزائريين ليوجهوا لفرنسا – ما هي اهل له – من ضربات قاصمة قاضية، فتفتح السماء بابيها : باب الرحمة والغفران للشهداء الجزائريين الذين سقطوا في ميدان الشرف، فيدخلون الجنة سعداء بما هم فيه من فخر، فخر هناك حيث ينعم الله عليهم ويبلغون مرتبة الشهداء الابرار وفخر هنا فلا يذكرون الا بكل خير وتوقير فهنيئا لهم، اما الباب الاخر فيستقبل فيه هؤلاء الذين ماتركوا الدنيا الا وقد ارتكبوا فيها ما يلطخ جبين الانسانية من مظالم وتسبقهم الى السماء اللعنات فكأنهم قد ملوا لعنات الدنيا فلجئوا الى السماء ليقابلوا بما هو ابيوا، نعم هؤلاء هم القساة الفرنسيون الذين يخجل القلم من تسجيل منكراتهم، فليتهم يدرون اى منقلب ينقلبون.

ايتها الفتاة الطرابلسية ما اظنك على جهل بكل هذا ولا اظنك بجاهلة ايضا ماتقوم به الجزائرية هناك من مشاركة اخاها في ميدان الجهاد فادت واجبها خير اداء، فلم لاتساعدها اختها الليبية – ولو من بعيد – ماتقدر عليه من المساعدة التي تخفف عنها بعض ما تقاسيه من الويلات .. انني لا اطالبك بان تحملي السلاح وتخوضي غمار المعارك لان هذا ليس في وسعك – لا عن ضعف – ولكن لان الاخت الجزائرية ليست في حاجة الى ذلك بل هي في حاجة ماسة وشديدة الى من ينوب عنها في تزويدها بالمال والعتاد اللازمين لهؤلاء الابطال.

ان الحرب في الجزائر ثورة تسير على نظام يتطلب الكثير من المال والجهد واحرار الجزائر ماضنوا بجهودهم، ولكن من اين المال اذا لم يهب كل فرد لنجدتهم وامدادهم بما يكفل لهم الغلبة والنصر.

اناشدك يا اختاه ان تهبي من سباتك وتتذكري ان هناك واجبا يناديك بان تعملي على خلق لجنة تضم نساء طرابلسيات لمديد العون للجزائر بان تجمع التبرعات والكساء للمشردين من اطفال الجزائر الحبيبة، وغير ذلك من المشاريع المجدية فهيا الى العمل مادام في المجالس متسع.

والله ولي التوفيق.

(بهيجة الهادي المشيرقي)

جريدة
طرابلس الغرب
1958/2/21

المرجع: الهادي إبراهيم المشيرقي، قصتي مع ثورة المليون... شهيد، مصدر سابق، ص 267.

الملحق رقم (08): صورة للسيدة عادلة المشيرقي وابنتها بهيجة المشيرقي.





بهيجة المشيرقي.

المرجع: محمد الصالح الصديق، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، مصدر سابق، ص 113، 119.

قائمة المصادر والمراجع

I. باللغة العربية:

أولا : المصادر:

1. الجيلالي بن محمد عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام،ج5، دار الأمة، برج الكيفان الجزائر،2009.
2. الديب فتحي،عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة مصر،1990.
3. الصديق محمد الصالح، رحلة في أعماق الثورة مع العقيد إعزورن محمد (بريروش) مواقف، شهادات، ذكريات، خواطر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009.
4. الصديق محمد الصالح، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة، برج الكيفان،الجزائر،2010.
5. العقون بن ابراهيم عبد الرحمان، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر،ج3 (1947 –1954)، منشورات السائحي، الجزائر،2008.
6. المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، ج 3، مع ركب الثورة التحريرية، دار البصائر، الجزائر، 2009.
7. المشيرقي ابراهيم الهادي، قصتي مع ثورة المليون...شهيد، ط1 ، دار الأمة للطباعة والنشر، برج الكيفان، الجزائر،2000.
8. الورثلاني الفضيل، الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2009.
9. حربي محمد، الثورة الجزائرية ، سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلولي موفم للنشر، الجزائر، 1994 .
10. حساني عبد الكريم " الغوتي "، الحرب الخفية، الشبكات الأولى، ترجمة: خليل أوذاينية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2012.

11.سعيداني الطاهر، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، مذكرات، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر،2010.

12.صديقي مراد، الثورة الجزائرية عمليات التسلح السرية، ترجمة أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

13.عباس محمد، اغتيال...حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2009.

14.مالك رضا، الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية (1956-1962)، ترجمة: فارس غصوب، ط1،ANEP ، الجزائر، دار الفارابي ، لبنان، 2003.

15.منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط2 ، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الخرايسية، الجزائر،2009.

16.ميرل روبير، مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة : العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب ،بيروت ، لبنان ، د ت.

17.نايت بلقاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، ط1 ، دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر ،1984.

18.نور عبد القادر، شاهد على ميلاد صوت الجزائر، ذكريات و حقائق، ط2 ، دار هومة ، الجزائر ،2008.

ثانيا : المراجع .

19-أبو لسين خليفة بسمة، الليبيون والثورة الجزائرية، دراسة جهود لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر في إقليم ولاية طرابلس الغرب (1954-1962)، دار الرائد للكتاب الجزائر،2010.

20. الجمل شوقي، المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر(ليبيا تونس، الجزائر، المغرب الأقصى(مراكش))، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات القاهرة ، مصر ، 2007.

21. الزاوي أحمد الطاهر، أعلام ليبيا، ط 3، دار المسار الإسلامي، بيروت، لبنان 2004.

22. الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر(1954–1962)، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999.

23. السيد محمود، تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.

24. الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح، أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة: محمد حافظ الجمالي، ط1، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، مصر، 2003.

25. العسيلي بسام، الثورة الجزائرية، دار الرائد، الجزائر، 2010.

26. بروشين إيلتش نيكولاي ، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969 ترجمة : عماد حاتم ، ط 2، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، لبنان ،2010.

27. بشيري أحمد، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط 2، منشورات ثالة، الأبيار الجزائر ، 2005.

28. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989)، ج 2، دار المعرفة، الجزائر ،2006.

29. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر ،2012.

30. بن قينة عمر، اتجاهات الرحالين الجزائريين في الرحلة العربية الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1995.

31. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط 1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997.

32. بوعزيز يحيى ، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2 ، دار الهدى، عين مليلة ، الجزائر ،2009.

33. بوعزيز يحيى، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن العشرين ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، 2009.

34. بية نجاة ، المصالح الخاصة والتقنية لجبهة وجيش التحرير الوطني (1954-1962)، ط 1 ، منشورات الحبر ، بني مسوس ، الجزائر ، 2010.

35. حفظ الله بوبكر ، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962) طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع ، الجزائر ،2011.

36. خليل حسين، التاريخ السياسي للوطن العربي، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012.

37. دبش إسماعيل ، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962) ، مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الإقليمية و الدولية ، دار هومة ، الجزائر ، 2009.

38. دسوقي إبراهيم ناهد، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط 1، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2008.

39. زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1954-1962)، دار هومة، الجزائر، 2009.

40. زغيدي محمد لحسن واجديدي معراج، نشأة جيش التحرير الوطني (1947-1962) دار الهدى، عين مليلة، الجزائر ، 2012.

41. زوزو عبد الحميد ، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزي، الجزائر 2004.

42. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 4، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1996.

43. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 4، (1830-1954)، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان ، 1998.

44. سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية و مشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

45. شترة خير الدين، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة (1900-1956)، ج 1، الروابط الحضارية بين القطرين وأثر الجامع الأعظم في الوعي الجزائري ، دار البصائر للنشر والتوزيع، حسين داي، الجزائر ، 2009.

46. شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1960، ج 1، منشورات وزارة المجاهدين، د ت .

47. صغير مريم، المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954-1962)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009.

48. صغير مريم، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية (1955-1962)، ط 1 ، دار السبيل للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر ،2009.

49. صغير مريم، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954-1962)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

50. عبد الرحمان عواطف، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية (1954-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

51. عثماني مسعود، مصطفى بن بولعيد، مواقف وأحداث، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2009.

52. عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط 1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، القبة الجزائر ، 2002.

53. قداش محفوظ، وتحررت الجزائر، ترجمة : العربي بوينون، دار الأمة، برج الكيفان الجزائر، 2011.

54. لميش صالح، الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، ط 1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2010.

55. مقلاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة التحريرية، ج 1 ج 2، ط 1، دار السبيل للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر ، 2009.

56. مقلاتي عبد الله، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج 1، ج 2 ط 1، دار السبيل للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر ،2009.

57. عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012 .

58. هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة الجزائر 2010.

59. ودوع محمد، الدعم الليبي للثورة التحريرية ، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر ،2008.

60. يوسفي محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية ، المنظمة الخاصة، تقديم وتعريب: محمد الشريف بن دالي حسين، ط 2، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر،2010 .

ثالثا: المقالات .

61. بشيشي الأمين، دور الإعلام في معركة التحرير، **مجلة الثقافة**، عدد خاص، العدد: 104، السنة 19، سبتمبر، أكتوبر، 1994.

62. بوعزيز يحيى، الوضع العام في الجزائر عشية ثورة أول نوفمبر 1954، **مجلة الذاكرة** مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة ، العدد: السابع، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، ديسمبر 2011.

63. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 التجارب النووية في الجزائر، دراسات وبحوث وشهادات، الأبيار ، الجزائر،2000 .

64. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الدعم العربي للثورة الجزائرية، رئيس المشروع: عمار بن سلطان، الأعضاء: مصطفى نويصر، صالح لميش، حاج موسى بن عمر، أحمد سعيود، طبعة خاصة، مطبعة الديوان، وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

65. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية (1954-1962)، الجهة الشرقية، رئيس المشروع: محمد بلقاسم، الأعضاء: الطاهر جبلي، معمر العايب طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

66. وزارة المجاهدين، بيان أول نوفمبر" النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني " (1954-1962)، الجزائر، 1979.

رابعا: أعمال الملتقيات.

67. مولود قاسم نايت بلقاسم، دور فاتح نوفمبر في استرجاع ليبيا فزانها ، والمغرب و تونس استقلالها، بل وإفريقيا كل حريتها، المركز الوطني للدراسات التاريخية ، الثورة الجزائرية وصداها في العالم، الملتقى الدولي الجزائري، 24 – 28 نوفمبر 1984.

خامسا: الدوريات.

جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، مج 4،3،2،1..وزارة الإعلام الجزائر، 1984:

68. العدد: 14 (15 ديسمبر 1957).

69. العدد: 24 (29 ماي 1958).

70. العدد:15 جويلية 1958.

71. العدد:55 (16 نوفمبر 1959).

72. العدد: 68 (16 ماي 1960).

73. العدد: 87 (16 جانفي 1961).

74. المجاهد، ج 2، عدد:(02 نوفمبر 1961).

سادسا: الرسائل الجامعية.

75. شلي أمال، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر،2006 .

76. عسول صالح، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة (1956-1962)، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر،2009

77. معزة عز الدين، فرحات عباس والحبيب بورقيبة، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة (1899-2000)، رسالة دكتوراه ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010.

78. مقلاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2008.

II. باللغة الأجنبية:

79. BEN KHEDDA Ben Yousef .L a fin de la guerre d'Algérie. Les accords d 'EVIAN. IIème edition.OPU.Alger.1991.

80. CHIKH SLIMANE, L' Algérie en arme. Ou les temps des certitudes .EDI : OPU. Alger.1981.

81. TEGUIA MOHAMED, L'Algérie en guerre .EDI: OPU.Alger.1988.